



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2015

القسم: علوم التسيير
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية و بنوك

مذكرة بعنوان:

دور الحوكمة الإلكترونية في الرفع من الأداء المالي للبنوك
دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك
إشراف الأستاذ(ة):

إعداد الطالب (ة):

ابو بكر بوسالم

- هداية سخري

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله	محمد بوطلاعة
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله	زليخة كنييدة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله	ابو بكر بوسالم

السنة الجامعية: 2014/2015



شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل واشكره شكرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه على توفيقى لانجاز هذا العمل المتواضع

فما كان لشيء ان يجري ملكه الا بمشيئته جل شأنه في علاه

ولا يسعني في هذا المقام ان اتقدم بالشكر الجزيل لوالدي الكريمين

-اطال الله في عمريهما وامدهما بالصحة والعافية-

لما وفراه لي من راحة حتى اتم هذا العمل على اكمل وجه

كما لا يسعني وانا في هذا المقام الا ان اتقدم باخلص كلمات الشكر و العرفان وبأصدق معان

التقدير والاحترام الى أستاذي المشرف

"ابوبكر بوسالم"

الذي لم ييخل علي بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته التي كان لها بالغ الاثر في انجاز هذا العمل، وكذا

صبره وسعة صدره وحرصه الدائم على اتمام هذا العمل في احسن الظروف، كما احي فيه روح

التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عني كل خير.

واتقدم كذلك بجزيل الشكر والامتنان العميق الى اساتذتي الافاضل اعضاء لجنة الحكم على موافقتهم

مناقشة هذا البحث

وفي الأخير اشكر كل من ساعدني من قريب او بعيد على اتمام هذا البحث

الأهداء

الى نبع الحب والحنان الى من كان دعاؤهما مصباحا

انار لي دروب الحياة ورضاهما عني قوة زادتنني عزيمة وإرادة

الى من شدا ازري ووفرا لي سبل العلم

الى سندي في الحياة امي وابي (حفظهما الله)

الى الذين تحلو بهم ومعهم الحياة

الى من شاركوني في جني ثمار عملي هذا اخوتي

إلى كل الأهل والأحباب

هداية

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العناوين
	البسمة
	شكر وتقدير
	إهداء
II	الفهرس.....
VI	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الاشكال.....
VIII	قائمة الملاحق.....
ح-ا	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الالكترونية	
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: ماهية الحوكمة المؤسسية.....
03	المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المؤسسية وأسباب ظهورها.....
06	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة المؤسسية.....
09	المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المؤسسية.....
11	المطلب الرابع: محددات الحوكمة المؤسسية.....
13	المطلب الخامس: مبادئ الحوكمة المؤسسية.....
16	المبحث الثاني: ماهية حوكمة البنوك.....
16	المطلب الأول: مفهوم حوكمة البنوك.....
17	المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة البنوك.....
19	المطلب الثالث: العوامل الأساسية الداعمة للحوكمة في البنوك.....
21	المطلب الرابع: تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات البنكية.....
22	المطلب الخامس: واقع الحوكمة في المؤسسات البنكية الجزائرية.....
25	المبحث الثالث: ماهية الحوكمة الالكترونية.....
25	المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الالكترونية.....
26	المطلب الثاني: خصائص الحوكمة الالكترونية وأهدافها.....
28	المطلب الثالث: مقومات التحول إلى الحوكمة الالكترونية.....

30	المطلب الرابع: اسهامات الحوكمة الالكترونية في تفعيل تطبيق حوكمة المؤسسات.....
32	المبحث الرابع: واقع الخدمة البنكية في ظل الحوكمة الالكترونية.....
32	المطلب الأول: الحوكمة البنكية الالكترونية.....
33	المطلب الثاني: أشكال الخدمات البنكية الالكترونية.....
35	المطلب الثالث: واقع الحوكمة الالكترونية في البنوك الجزائرية.....
38	المطلب الرابع: تحديات حوكمة الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر.....
40	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: الأداء المالي للبنوك ومؤشرات قياسه	
42	تمهيدالفصل.....
43	المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.....
43	المطلب الأول: نظرة تاريخية للأداء المالي.....
44	المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهدافه.....
47	المطلب الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه.....
49	المطلب الرابع: أبعاد الأداء المالي.....
51	المطلب الخامس: الجهات المستفيدة من دراسة الأداء المالي.....
53	المبحث الثاني: تقييم أداء البنوك.....
53	المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء.....
54	المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء للبنوك.....
56	المطلب الثالث: ركائز تقييم الأداء في البنوك.....
58	المطلب الرابع: مجالات تقييم أداء البنوك ومراحله.....
61	المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم الأداء في البنوك.....
62	المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك.....
62	المطلب الأول: مفهوم المؤشر وخصائصه.....
64	المطلب الثاني: مؤشرات السيولة.....
66	المطلب الثالث: مؤشرات ملاءة رأس المال.....
68	المطلب الرابع : مؤشرات توظيف الأموال.....
70	المطلب الخامس: مؤشرات الربحية.....
72	المبحث الرابع: الحوكمة وأداء البنوك.....

72	المطلب الأول: دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي.....
73	المطلب الثاني: دور أصحاب المصالح في تحسين الأداء المالي.....
74	المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية.....
75	المطلب الرابع: الربط بين قواعد الحوكمة البنكية والأداء المالي.....
76	المطلب الخامس: تقييم أداء البنوك في ظل استخدام الحوكمة الالكترونية وبيان دورها في تطوير آليات عملها.....
77	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-	
79	تمهيد الفصل
80	المبحث الأول: دراسة القرض الشعبي الجزائري والوكالة المستقبلية.....
80	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري.....
82	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.....
85	المطلب الثالث: تقديم الوكالة المستقبلية -شلغوم العيد-.....
87	المطلب الرابع: نشاطات وموارد استخدامات وكالة - شلغوم العيد-.....
91	المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية.....
91	المطلب الأول: عينة الدراسة.....
91	المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات الدراسة الميدانية.....
93	المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية.....
93	المطلب الرابع: تحليل الاستثمار.....
101	المبحث الثالث: قياس الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-....
101	المطلب الأول: قياس سيولة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-.....
103	المطلب الثاني: قياس ملاءة رأس مال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-....
106	المطلب الثالث: قياس توظيف أموال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-.....
107	المطلب الرابع: قياس رحية القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-.....
110	المبحث الرابع: اختبار الفرضيات
110	المطلب الأول: اختبار الفرضية الفرعية الأولى.....
111	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الثانية.....
111	المطلب الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.....

112	المطلب الرابع: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.....
113	المطلب الخامس: اختبار الفرضية الرئيسية.....
114	خلاصة الفصل.....
116	خاتمة عامة.....
120	قائمة المراجع.....
130	الملاحق.....
-	الملخص باللغة العربية
-	الملخص باللغة الاجنبية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
81	تطور حجم رأس المال للقرض الشعبي الجزائر	01-03
82	مساهمات القرض الشعبي الجزائر	02-03
84	موظفو البنك وإعدادهم	03-03
92	أطول فترات القياس	04-03
94	أسماء الأساتذة المحكمين للاستمارة	05-03
94	معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمتغير الدراسة	06-03
95	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	07-03
96	توزيع أفراد العينة حسب العمر	08-03
97	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	09-03
97	توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي	10-03
98	توزيع أفراد العينة حسب مدة العمل بالبنك	11-03
99	استجابات أفراد الدراسة لعبارات (الحوكمة الالكترونية) مرتبة حسب متوسطات الموافقة	12-03
102	قياس مؤشر السيولة (%)	13-03
104	قياس مؤشر ملاءة رأس مال (%)	14-03
106	قياس مؤشر توظيف الأموال (%)	15-03
108	قياس مؤشر الربحية (%)	16-03
110	الانحدار البسيط لاختبار دور (الحوكمة الالكترونية) على (مؤشر السيولة)	17-03
111	الانحدار البسيط لاختبار دور (الحوكمة الالكترونية) على (مؤشر ملاءة رأس المال)	18-03
112	الانحدار البسيط لاختبار دور (الحوكمة الالكترونية) على (مؤشر توظيف الأموال)	19-03
112	الانحدار البسيط لاختبار دور (الحوكمة الالكترونية) على (مؤشر الربحية).	20-03
113	الانحدار البسيط لاختبار دور (الحوكمة الالكترونية) على (الأداء المالي)	21-03

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	خصائص الحوكمة المؤسسية	05
02-01	الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المؤسسية	09
03-01	يوضح المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة	12
04-01	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للهاكمية المؤسسية	15
05-01	مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة	21
06-02	ركائز تقييم الأداء في البنوك	57
07-02	مراحل تقييم الأداء للبنوك	60
08-03	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	83
09-03	تقديم الهيكل التنظيمي لمديرية النقابات	84
10-03	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري-شغلوم العيد-	87
11-03	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	95
12-03	توزيع أفراد العينة حسب العمر	96
13-03	أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	97
14-03	لعينة حسب المنصب الوظيفي	97
15-03	توزيع أفراد العينة حسب مدة العمل بالبنك	98
16-03	تطور مؤشر السيولة للبنك	103
17-03	تطور مؤشر رأس المال للبنك	105
18-03	تطور مؤشر توظيف الأموال للبنك	107
19-03	تطور مؤشر الربحية للبنك	109

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	الاستمارة	130
02	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	133
03	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للحوكمة الالكترونية	133
04	ميزانية القرض الشعبي الجزائري لسنة 2006	134
05	ميزانية القرض الشعبي الجزائري لسنة 2007	137
06	ميزانية القرض الشعبي الجزائري لسنة 2008	140
07	ميزانية القرض الشعبي الجزائري لسنة 2009	143
08	ميزانية القرض الشعبي الجزائري لسنة 2010	148
09	ميزانية القرض الشعبي الجزائري لسنة 2011	149
10	معامل الانحدار البسيط	151

مقدمة عامة

مقدمة

يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية الحوكمة المؤسسية وما تمثله من دفع لعجلة التنمية و لرفع مستوى الأداء، وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى المؤسسات والدول على حد سواء، كما أن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية وتعقيدا في القطاع البنكي من القطاعات الأخرى، حيث تحتوي البنوك على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى تؤثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمة.

في حين تختلف البنوك عن باقي المؤسسات لان انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ويؤدي إلى إضعاف النظام المالي ذاته، مما يؤدي إلى حدوث أثار سلبية على الاقتصاد، وهو ما يلقي بمسؤولية خاصة على أعضاء مجلس إدارة البنوك من جهة والسلطات الإشرافية والرقابية من جهة أخرى لتجنب الأزمات البنكية والمحافظة على سلامة واستقرار النظام البنكي والمالي.

ونظرا لتقدم العلمي والتقني الكبيرين والانتشار الواسع للرقمنة والشبكات المعلوماتية وخاصة شبكة الانترنت أدى إلى بروز متغيرات جديدة نتيجة لعولمة هذه الوسائل و التقنيات المعلوماتية والمتمثلة في الحوكمة الالكترونية التي تعتبر من المفاهيم المعقدة نسبيا باعتبارها حديثة الظهور، وأنها تمثل تطورا علميا كبيرا ناتج عن تطور شبكة المعلومات، كما تعد نموذجا تعتمد عليها البنوك من اجل تفعيل التسيير وإضفاء مزيد من الفاعلية والسرعة والشفافية على أداء أنشطة البنوك ونشر المعلومات لأصحاب المصلحة والرفع من مستوى الخدمات المقدمة للعملاء..

أولاً: إشكالية البحث

وفي خضم الحديث عن الحوكمة الالكترونية ومدى مساهمتها في الرفع من الأداء المالي للبنوك، وفي ظل التحديات المتسارعة التي تواجهها البنوك الجزائرية برزت الحاجة إلى إعادة التفكير في مختلف مداخل وأدوات رفع أداء البنوك الجزائرية، والتي قد تعتبر الحوكمة الالكترونية احد هاته المداخل الفاعلة وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

✓ ماهو دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة

شلغوم العيد-؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هو دور الحوكمة الإلكترونية في الرفع من سيولة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-؟
- 2- ماهو دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من ملاءة رأس مال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-؟
- 3- ماهو دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من توظيف أموال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-؟

المقدمة العامة

4- ما هو دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من مؤشر ربحية القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-؟

ثانيا: فرضيات البحث

وللإجابة على التساؤلات الفرعية نقوم بطرح الفرضيات التالية:

❖ الفرضية الرئيسية

✓ هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري؛

❖ الفرضيات الفرعية

- 1- هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من سيولة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-؛
- 2- هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من ملاءة رأس مال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-؛
- 3- هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع مؤشر توظيف أموال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-؛
- 4- هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من مؤشر الربحية للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-.

ثالثا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- 1- معرفة دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-؛
- 2- معرفة دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من سيولة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-؛
- 3- معرفة دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من ملاءة رأس مال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-؛
- 4- معرفة دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من توظيف أموال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-؛
- 5- معرفة دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من ربحية القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-.

رابعاً: أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، وهو دور الحوكمة الإلكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-شلفوم العيد-، إضافة لما ستضيفه هذه الدراسة من إثراء معرفي للأدب الإداري خاصة العربي منها، كما تستمد الدراسة أهميتها من:

يعد موضوع الحوكمة الإلكترونية من الموضوعات التي تعاني المكتبة الجزائرية من قلتها، فالبحوث والدراسات العلمية قليلة - على حد علم الطالب- فلم يلقى موضوع الحوكمة حتى الآن في الجزائر ما يستحقه من اهتمام من جانب الباحثين والممارسين من خلال المسح المكتبي لعدد من المكتبات الجزائرية، ومن هنا تتبع الأهمية العلمية للدراسة في دراسة وتحليل موضوع الحوكمة الإلكترونية من خلال تقديم الإطار الفكري، بمنهجية علمية مع تطبيق ذلك على ما يجري في عينة الدراسة.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

- 1- الميول الشخصي للبحث والمعالجة العلمية لهذا النوع من المواضيع؛
- 2- قلة الدراسات في مجال الحوكمة الإلكترونية؛
- 3- حداثة الموضوع وتناسبه مع التحولات العالمية الكبيرة؛
- 4- محاولة الربط بين الأداء المالي للبنوك و الحوكمة الإلكترونية؛
- 5- يدخل البحث ضمن صميم التخصص؛
- 6- تزويد المكتبة بهذا النوع من البحوث وكذلك تقديم اقتراحات كون الحوكمة الإلكترونية تحظى باهتمام الإدارات المعاصرة من أجل ضبط أدائها المالي.

سادساً: حدود الدراسة

للإجابة عن إشكالية البحث والتوصل إلى نتائج دقيقة، حصرنا الدراسة ضمن حدود المفاهيم المعتمدة والإطار الزمني والمكاني، وذلك على النحو التالي:

1- الحدود المتعلقة بالمفاهيم

في الجانب النظري تم الوقوف على المفاهيم الأساسية للحوكمة البنكية والحوكمة الإلكترونية والأداء المالي للبنوك ومتطلبات تفعيل العلاقة بينهما

2- الحدود المكانية

شملت الدراسة الميدانية دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-

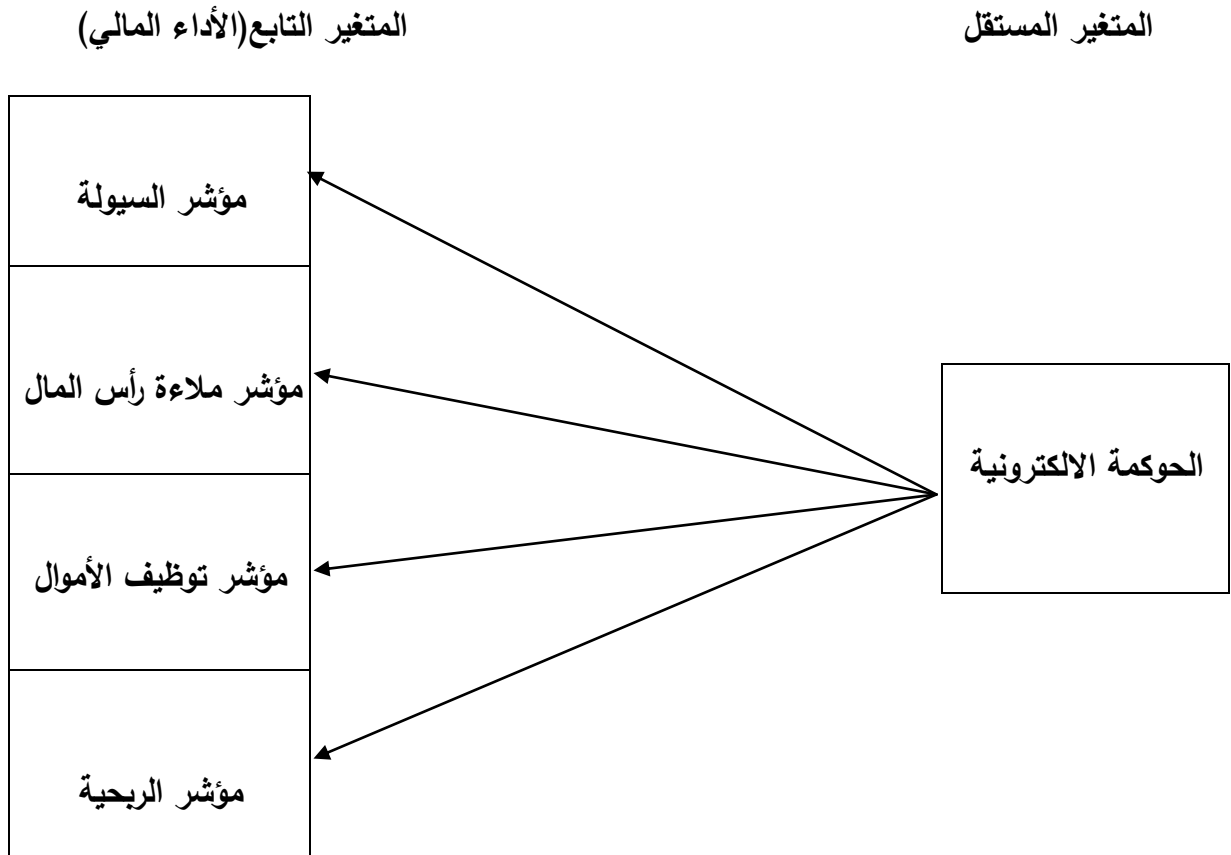
3- الحدود الزمانية

تغطي الدراسة الحالية الفترة الممتدة من (2006-2011) وذلك اعتمادا على الميزانيات المحاسبية للبنك.

سابعاً: المنهج المستخدم

بالنظر إلى نوع البحث واشكاليته والطريقة التي تنتهج في دراسة المشكلة، فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، فهذا ما فرضته طبيعة البحث محل الدراسة لأننا بصدد جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المتعلقة بالموضوع، لكننا لم نعتمد على سرد المعلومات فقط، بل تم الاعتماد على دراسة حالة لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية، وذلك لتحليل جوانب و مضمون مختلف المفاهيم الواردة في البحث و من ثم استخلاص أهم النتائج.

ثامناً: المخطط الافتراضي للدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

المقدمة العامة

تاسعا: التعريفات الإجرائية

- 1- **الحوكمة الالكترونية** : الحوكمة الالكترونية هي عبارة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم الحوكمة الرشيدة.
- 2- **الأداء المالي**: انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك.
- 3- **مؤشر السيولة**: يشير مفهوم السيولة إلى قدرة البنك على تحويل جزء من أمواله شبه نقدية إلى نقد خلال مدة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة السحوبات.
- 4- **مؤشر ملاءة رأس المال**: يبين ملاءة رأس المال في أي بنك مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات البنك من الأصول الثابتة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال.
- 5- **مؤشر توظيف الأموال**: إن استثمار الأموال أفضل من تركها في الخزينة، وأن استثمارها في القروض أفضل من استثمارها في أوراق مالية، لذا يصبح من الضروري تنمية بعض الأساليب للحكم على مدى ملائمة استخدام أو توظيف الأموال.
- 6- **مؤشر الربحية**: من المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هم تعظيم ثروة الملاك. وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس بمجموعة من المؤشرات.

عاشرا: الدراسات السابقة

1- دراسات في الحوكمة والأداء المالي

1	عدنان عبد المجيد عبد الرحمان قباجه - 2008
عنوان الدراسة	اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية
هدف الدراسة	يكمن الغرض من هذه الدراسة في تحقيق هدف أساسي هو دراسة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي
أهم نتائج الدراسة	اتضح انه في العلاقة بين فاعلية الحاكمية المؤسسية والعائد على حق الملكية جاءت النتيجة متفقة مع دور الممارسة السليمة للحاكمة المؤسسية في تحسين أداء الشركة من خلال مساعدة مديري ومجلس إدارة الشركة على تطوير إستراتيجية سليمة تساعد على جذب الاستثمارات وتحسين كفاءة أداء الشركة والتخصيص الأفضل للموارد وبالتالي خفض تكلفة التمويل وزيادة الربحية التي تعظم العائد الذي يجنيه المستثمر.
2	سليمان رشيدة - 2013/2012

المقدمة العامة

عنوان الدراسة	دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين (دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات)
هدف الدراسة	التأطير الفكري لحوكمة الشركات و ذلك من خلال عرض لمفهومها و تطورها التاريخي و مزاياها وأهدافها وأساسيات تطبيقها والبحث عن أهمية الآليات التي تسعى إلى تحسين الأداء المالي في شركات التأمين. -إبراز المتغير المستقل "آليات حوكمة الشركات" في تحسين المتغير التابع "الأداء المالي
أهم نتائج الدراسة	-تعد الحوكمة احد الأسباب الرئيسية في تحسين الأداء المالي وذلك بتطبيق الآليات و المبادئ المنصوص عليه من طرف منظمة التعاون الدولية. -تمثل حوكمة الشركات أداة فعالة للرقابة على شركة التأمين وذلك من خلال عدة آليات داخلية وأخرى خارجية .
3	إبراهيم راشد-2008
عنوان الدراسة	حوكمة الشركات وانعكاساتها المالية للمصارف (دراسة حالة لأحد المصارف العربية)
هدف الدراسة	-إيجاد أدلة وقواعد عمل تحكم إدارة المصارف و توجهها إلى الغاية التي تسعى إلى تحقيقها وهو تعظيم القيمة السوقية للمساهمين وحماية حقوق أصحاب المصالح. -بيان اثر حوكمة المصارف على أدائها المالي.
أهم نتائج الدراسة	-بتطلب أن يكون الإفصاح شاملاً بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للمصارف وأدائها والتعرضات للمخاطر على اعتبار أن الهدف الأساس من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمصرف. -لنجاح الحوكمة لابد على الإدارات أن تقتنع بأهمية قواعد وضوابط الحوكمة بما يساعد في تنفيذها وتطوير الهياكل الداخلية للمؤسسات بهدف دعم الشفافية وضمان سلامة الإدارة المؤسسية وأهميتها لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات المالية.

2- دراسات الأداء المالي للبنوك

1	لطيف زيود وآخرون -2005
عنوان الدراسة	"تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي" (دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري)
هدف الدراسة	-إبراز الحقائق وراء الأرقام وذلك بإعداد المؤشرات والنسب المالية لبيان نقاط القوة والضعف وتحديد مقدار السيولة النقدية المتوفرة بالمصرف لمواجهة كل الالتزامات المترتبة

المقدمة العامة

	عليه و تحديد مدى سلامة مركزه المالي. -تحسين وتطوير الأداء بالمنشأة المصرفية من خلال تقويم الأداء وبيان المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف لإمكانية دراسة أسبابها ووضع الحلول الكفيلة بعلاجها من خلال وضع الخطط المناسبة.
أهم نتائج الدراسة	-ارتفاع فعالية النشاط المصرفي من خلال تحسن مقدار الودائع المصرفية على اختلاف أنواعها وزيادة عمليات الإقراض و المساهمة في دعم المشاريع الصناعية و الاستثمارية للعملاء. -القوائم المالية المعدة في المصرف وفقا للتعليمات والبيانات الواردة بالنظام المحاسبي الموحد لكنها غير متجانسة مع المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية من ناحية الغرض الشامل لكافة عناصر القوائم المالية -عدم الإفصاح الكافي عن البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل سليم وموافق للمعايير المحاسبية لان المصرف لا يفصح عن مقدار الضرائب الممنوحة وكيفية احتسابها.
2	إبراهيم عبد موسى السعبري وزيد عائد مروان
عنوان الدراسة	القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية.
هدف الدراسة	التوصل لاعتماد مؤشرات أداء المالي التي تلائم عناصر المركز المالي وفقا للمعايير الدولية وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية التي تمكن المستفيدين من الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة.
أهم نتائج الدراسة	إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يؤدي إلى توفر مؤشرات مالية تعكس الواقع الفعلي، ويزيد من شفافيتها وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة، والتقييم الجيد لأداء الإدارة.
3	إياد فاضل وثائر عدنان قدومي 2003
عنوان الدراسة	تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (1998/2002)
هدف الدراسة	التعرف على مستوى الأداء المالي للبنوك الاستثمارية الأردنية وذلك باستخراج المتوسط لها في مؤشرات كفاءة رأس المال ومؤشرات النشاط، ونسب الربحية، ومقارنته مع المتوسط العام (متوسط الصناعة) للبنوك التجارية الأردنية والاستثمارية معا.
أهم نتائج الدراسة	ضعف إدارة الأموال واستخدامها لدى البنوك الاستثمارية الأردنية. يتضح ذلك من خلال وجود فائض كبير في كمية النقد الذي تحتفظ به البنوك سواء في صندوق البنك أو لدى

البنوك الأخرى، وهذا ما ينعكس سلباً على أدائها ويقلل من إمكانية تحقيق الأرباح، خاصة وأن البنك يتحمل تكاليف الحصول على تلك الأموال وأدارتها وحمايتها.

إحدى عشر: هيكل البحث

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، تسبقهم المقدمة وتتعقبهم الخاتمة بالبحث ككل، تتضمن تلخيص عام وعرض النتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قمنا بتقديم بعض التوصيات التي نرى أنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

اشتمل الفصل الأول عنوان الإطار المفاهيمي للحوكمة الالكترونية والذي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، وبتناول المبحث الأول ماهية الحوكمة المؤسسية، والذي يشمل مفهوم الحوكمة المؤسسية وأهميتها وأسباب ظهورها، بالإضافة إلى أهدافها وأهميتها والأطراف المعنية بتطبيقها، أما بالنسبة للمبحث الثاني نعرض فيه الحوكمة البنكية من تعريف وأهداف وأهمية والعوامل الأساسية الداعمة لحوكمة البنوك، بالإضافة إلى واقع الحوكمة في المؤسسات البنكية الجزائرية وتطبيقاتها، أما المبحث الثالث تعرضنا فيه إلى الحوكمة الالكترونية باهتمامنا إلى جميع جوانبها النظرية، والمبحث الرابع فهو يشمل واقع الخدمة المصرفية في ظل الحوكمة الالكترونية.

والفصل الثاني بعنوان الأداء المالي للبنوك ومؤشرات قياسه من خلال تقسيمه إلى أربعة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الأداء المالي من خلال تعريفه وأهدافه ومعايير والعوامل المؤثرة عليه، بالإضافة إلى أبعاده والجهات المستفيدة من دراسته، أما المبحث الثاني تناولنا فيه تقييم الأداء باهتمامنا على جميع الجوانب النظرية، وفي المبحث الثالث فقد تم الوقوف على أهم مؤشرات قياسه، وفي المبحث الرابع فقد قمنا بالربط بين الحوكمة وأداء البنوك.

أما في الفصل الثالث تحت عنوان دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد- حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم القرض الشعبي الجزائري ووكالة شلغوم العيد، أما في المبحث الثاني فتضمن الإجراءات المنهجية من خلال المدخل التعريفي بطبيعة الدراسة الميدانية وذلك من خلال تصميم الاستبان، وتحليل وتفسير نتائجه، والمبحث الثالث فقد خصص لقياس مؤشرات الأداء للبنك بالاعتماد على ميزانيته وتحليل النتائج، وفي المبحث الأخير فقد تم فيه اختبار فرضيات الدراسة الفرعية والرئيسية.

وفي الأخير توصلنا إلى الخاتمة والمتضمنة مجموعة من النتائج والتوصيات الخاصة بموضوع البحث.

الفصل الأول

تمهيد الفصل

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي عاشها العالم، وتزايدت أهميتها نتيجة لاعتماد الكثير من الدول على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة وبالتالي ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وقد أرجع المحللون سبب ذلك الفشل الذي منيت به البنوك والشركات إلى افتقارها لقواعد الإدارة الجديدة مما ساهم التلاعب بالحسابات واتخاذ قرارات غير الرشيدة.

ومن أجل مواجهة ذلك قامت العديد من المؤسسات المالية الدولية بوضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تكفل حسن الأداء، وتوفر الرقابة القوية تحت عنوان (Good Governance) أي الحكم الراشد أو الجيد، ومن بين الجهود المبذولة في هذا المجال التشجيع والانتقال على استخدام التكنولوجيات الحديثة في تطوير أداء المؤسسات وتحسين جودتها، بما يساهم في تعزيز الثقة في أصحاب الثقة في أصحاب المصالح وعلى رأس هذه المؤسسات نجد البنوك باعتبارها الواجهة لكل اقتصاد في العالم، حيث أدت الثورة التقنية وظهور الحاسوب وانتشار الانترنت إلى ابتكار وسائل وأساليب الكترونية جديدة في مجال تسير الخدمات المصرفية، مما يساعد البنوك على بلوغ مستويات عالية من الكفاءة والجودة، وهذا التحول يمثل تحدياً للمؤسسات ويحتاج إلى جهود وتنظيم وتخطيط لتحقيقه وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية الحوكمة المؤسسية؛

المبحث الثاني: ماهية الحوكمة البنكية؛

المبحث الثالث: ماهية الحوكمة الالكترونية؛

المبحث الرابع: واقع الخدمة البنكية في ظل الحوكمة الالكترونية.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة المؤسسية

الفرد حينما يوفر له التوظيف الصحيح للمناصب التي يشغلها ثم جهود الترغيب ومقومات العمل المادية والمعنوية من أجور ومزايا من جهة وقيادة واعية من جهة أخرى فإنه يتهيأ لأداء عمله بطريقة يفترض فيها الايجابية ومن ثم يصبح من الضروري متابعة هذا وتقييمه بصفة مستمرة ومنتظمة وهنا يظهر مصطلح "الحوكمة" كآلية لضمان الانضباط والشفافية والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف من أجل تحقيق هدف المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المؤسسية وأسباب ظهورها

حيث سيتم إبراز التعريف بالحوكمة المؤسسية بالإضافة إلى إبراز أسباب ظهورها.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة المؤسسية

تجد الإشارة في البدء إلى أن مصطلح الحوكمة (Governance) أو الحوكمة المؤسسية (corporate Governance) هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسرا وطواعية ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانجليزي للكلمة (Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعدة محاولات لتعريف الكلمة حيث تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، حوكمة الشركات ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعا وتداولاً من قبل الكتاب و الباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية،¹ والذي يتكون من مصطلحين هما الحوكمة والمؤسسية، والحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب التي يمكن التطرق لها كما يلي:²

- 1- **الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- 2- **الحكم:** ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- 3- **الاحتكام:** ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات ثم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- 4- **التحاکم:** طلبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

أما مصطلح المؤسسية فمشتقة من كلمة مؤسسة.

¹ علاء فرحان طالب وإيمان شيهان المشهداني: الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع،

عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 23، 24.

² المرجع نفسه، ص 24.

وفي هذا الصدد يمكن تعريفها على أنها:

عملية الإشراف على المؤسسة، وهي تتعلق بتحمل المسؤولية الإجمالية، وهذا يتضمن ضمان أن عمل المؤسسة يساهم في تحقيق رسالتها وغايتها وأن مواردها تستخدم بحكمة وبصورة فعالة، ترتبط الحوكمة بالإشراف والضمان وليس بالعمل في حد ذاته، وهي تعني ضمان أن المؤسسة تدار بطريقة جيدة دون الحاجة للتدخل في الإدارة ذاتها.¹

وتعرف على أنها مجموعة من الآليات التي تساعد المنظمة للوصول إلى تحقيق أهدافها المسطرة.²

كما نجد تعريف آخر على أنها تدعيم مراقبة نشاط الشركات ومتابعة أوامر القائمين عليها.³ وتعرف بأنها عبارة عن عملية إدارية تمارسها السلطة الإشرافية سواء في الداخل أو الخارج، بحيث تتم هذه العملية وفقاً لمجموعة من القوانين والأسس المحاسبية التي تؤدي الالتزام بالحقوق والواجبات بشكل سليم.⁴

وتعرف أيضاً على أنها آليات أو إجراءات ذات العلاقة لمراقبة أداء إدارة المؤسسة.⁵

من خلال ما جاء في التعاريف السابقة يبرز لنا أن الحوكمة النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، وتشمل أيضاً مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية.

¹راشيل بلا كمان: حوكمة الشركات، ترجمة وحدي وهيب، مؤسسة تيرفد للتنمية، 2006، ص 5.

²Benoit pige: gouvernance, controle et audit des organisations, édition economica, Parise, 2008, p07.

³ عبد الحميد الشواربي ومحمد الشواربي: إدارة مخاطر التعثر المصرفي، من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منظومة إصلاح مصرفي في بنية النظرية والتطبيق من خلال رؤية فلسفة ومنهجية وتنويرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص 242.

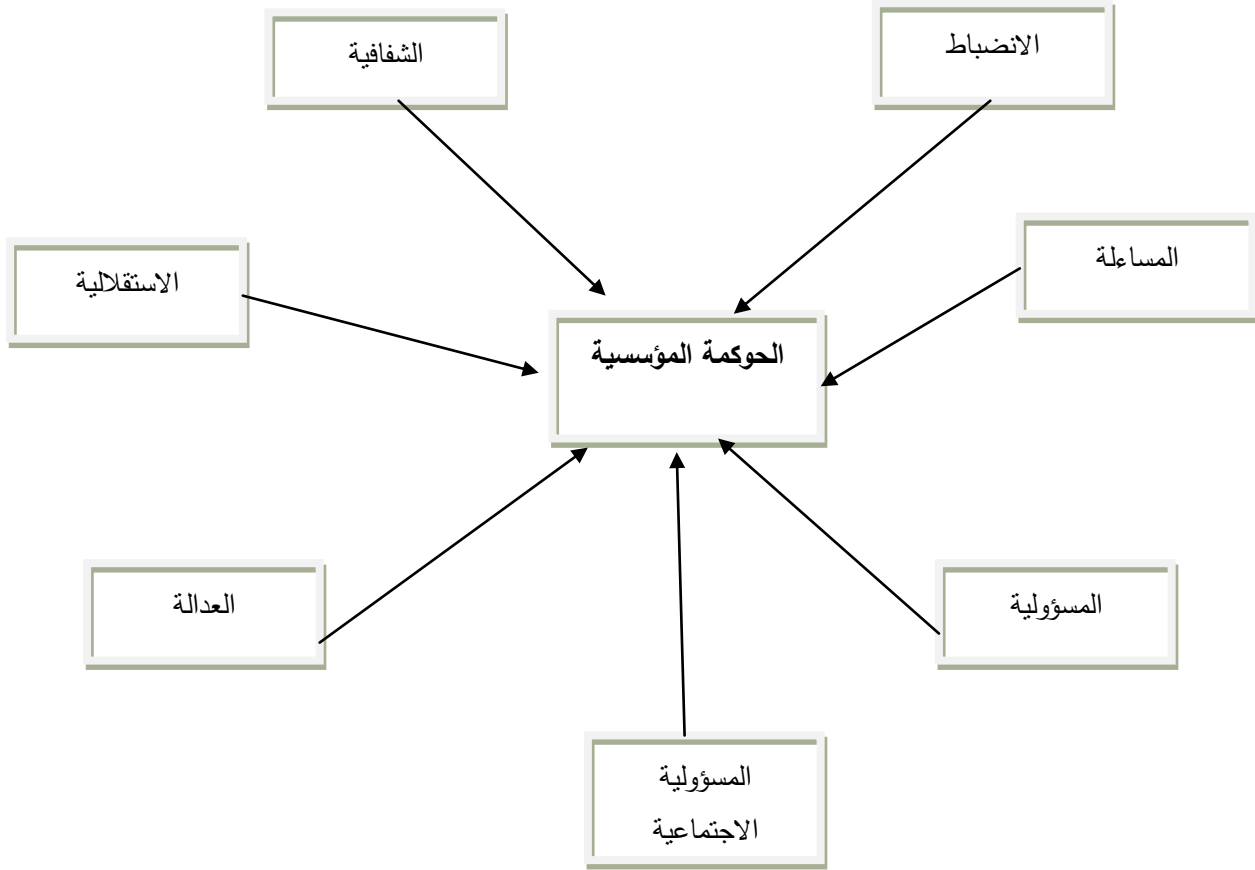
⁴ محمد احمد الخيزري: حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص 53، 54.

⁵ محمد قاسم عبد الله الشحادات وتوفيق حسن عبد الجليل: أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة العمال، العدد 1، المجلد 8، الأردن، 2012، ص 3.

ويشير مصطلح الحكومة المؤسسية إلى الخصائص التالية:¹

- 1- الانضباط: أي اتساع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- 2- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- 3- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل؛
- 4- المساءلة: أي إمكان تقديم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- 5- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة؛
- 6- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- 7- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جديد.

الشكل رقم (01-01): خصائص الحكومة المؤسسية



المصدر: من إعداد الطالبة

¹ طارق عبد العال حماد: حكومة الشركات (شركات القطاع عام وخاص ومصارف) المفاهيم، المبادئ، التجارب المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2007، ص 5.

الفرع الثاني: أسباب ظهور مفهوم الحوكمة

ان من اسباب ظهور الحوكمة المؤسسية الفجوة بين مكافات الادارة واداء الشركات وحالات الفشل المؤسسي في روسيا واسيا وامريكا، والاختفاق في جذب راس المال مما يهدد كيانات الشركة ويجعلها عاجزة عن المنافسة، وعدم قدرة المستثمرين على تحليل فرص الاستثمار المحتملة ومقارنتها، وعدم توافر الدقة ومعايير الشفافية والوضوح في اعداد الحسابات الختامية هذا بالإضافة الى اتجاه كثير من دول العالم الى تحول الى النظم الاقتصادية الرأسمالية، والتي تركز على الشركات الخاصة في تحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة في النمو الاقتصادي وقد ادى اتساع حجم تلك المشروعات في البحث عن المصادر المصرفية فاتجهت الى اسواق المال، وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايد انتقال رؤوس الاموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الادارة الى ضعف اليات الرقابة على تصرفات المديرين، والى وقوع كثير من الشركات في ازمات مالية، ومن ابرزها ازمة دول جنوب شرق اسيا في اواخر التسعينات ثم توالى الازمات بعد ذلك، ولعل ابرزها ازمة شركة انرون وورلدكم في الولايات المتحدة الامريكية عام(2001)، وبدأت مناقشة اوجه القصور في الاسس والقواعد المنظمة لعمل المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بدور المراجعين الماليين، ودور ومسؤوليات مجلس الادارة.¹

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة المؤسسية

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق بشيء من التحصيل إلى كل من الأهمية والأهداف التي يمكن أن تحققها الحوكمة المؤسسية وذلك كما يلي:

الفرع الأول: أهمية الحوكمة المؤسسية.

لو لم يكن للحوكمة من الأهمية التي تدعمها لما سعت معظم الشركات أو المؤسسات المالية بل والدول إلى تطبيقها ووضعت التشريعات المختلفة اللازمة لها، والتي يمكن إبراز تلك الأهمية في النقاط التالية:²

¹ محمد نايف صنت العيباني: مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، ديسمبر 2010، ص ص15، 16.

² بان توفيق نجم: الدور التكاملية لتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي، دراسة استطلاعية في عينة من المصارف والشركات العراقية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2003، ص ص20، 21.

أولاً: الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛

ثانياً: تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وزيادة قيمتها؛

ثالثاً: إيجاد الهيكل الذي يتحدد من خلاله أهداف المؤسسة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء؛

رابعاً: المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة؛

خامساً: عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهما مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضاءه؛

سادساً: تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها؛

سابعاً: تمكين الشركات من الحصول على التمويل المناسب من جانب أكبر عدد من المستثمرين المحليين والأجانب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة؛

ثامناً: إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء المؤسسات؛

تاسعاً: تعزيز مهام إدارة الرقابة والمساءلة المحاسبية؛

عاشراً: التوازن بين المهارات والخبرات والاستقلالية وفقاً لطبيعة ونطاق عمليات المؤسسة؛

إحدى عشر: الحفاظ على سلامة تقارير المؤسسة؛

اثناً عشر: الاعتراف والمحافظة على مصالح المساهمين.

ومن أهمية التحكم للمؤسسات دورة في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسة وتدعيم قدراتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، كما أن المعايير الرئيسية للحوكمة هو تحقيق فعالية وكفاءة الأداء بالمؤسسات وحماية أصولها، أي أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء المؤسسة مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو يحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها،¹

خاصة أن مفهوم الحوكمة تحمل في مضمونها بعددين أساسيين هما:²

الأول: الالتزام بمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها؛

الثاني: الأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالمؤسسة ككل.

¹ بوقرة رابح وغانم هاجر: **الحوكمة، المفهوم والأهمية**، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

يومي 07/06/2012، ص 7.

² بان توفيق نجم: مرجع سابق، ص 21.

الفرع الثاني: أهداف الحوكمة المؤسسية

إن الحوكمة المؤسسية تلعب دوراً مهماً في تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إيجازها بالآتي:¹

أولاً: حفظ حقوق كل المساهمين

وتشمل ذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات التثبيت ملكيتهم ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة وحقهم في التصويت وحقهم في الأرباح.

ثانياً: المساواة في التفاعل بين جميع المساهمين

وتعني المساواة بين جملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كفاءة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

ثالثاً: دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة

وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لذلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة المستندات والموردين والعملاء.

رابعاً: الإفصاح والشفافية

وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخر.

خامساً: مسؤوليات مجلس الإدارة

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية واللجان والمصالح ولجنة المراجعة.

إن الأهداف المذكورة لحوكمة المؤسسات تزيد من كفاءة الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة وتعزز الثقة في تقاريرها وقوائمها المالية نتيجة للسمعة الجيدة التي ستمتلك بها الشركة في مجتمعها وينعكس ذلك حتماً على دورها الاجتماعي ويجعل لها ميزة تنافسية وتعزز ثقة المساهمين فيها ويحميها من الأزمات المالية والمصرفية، وعلى مستوى الدولة يساعد الدولة في ضبط العمل وسلامة الأداء.²

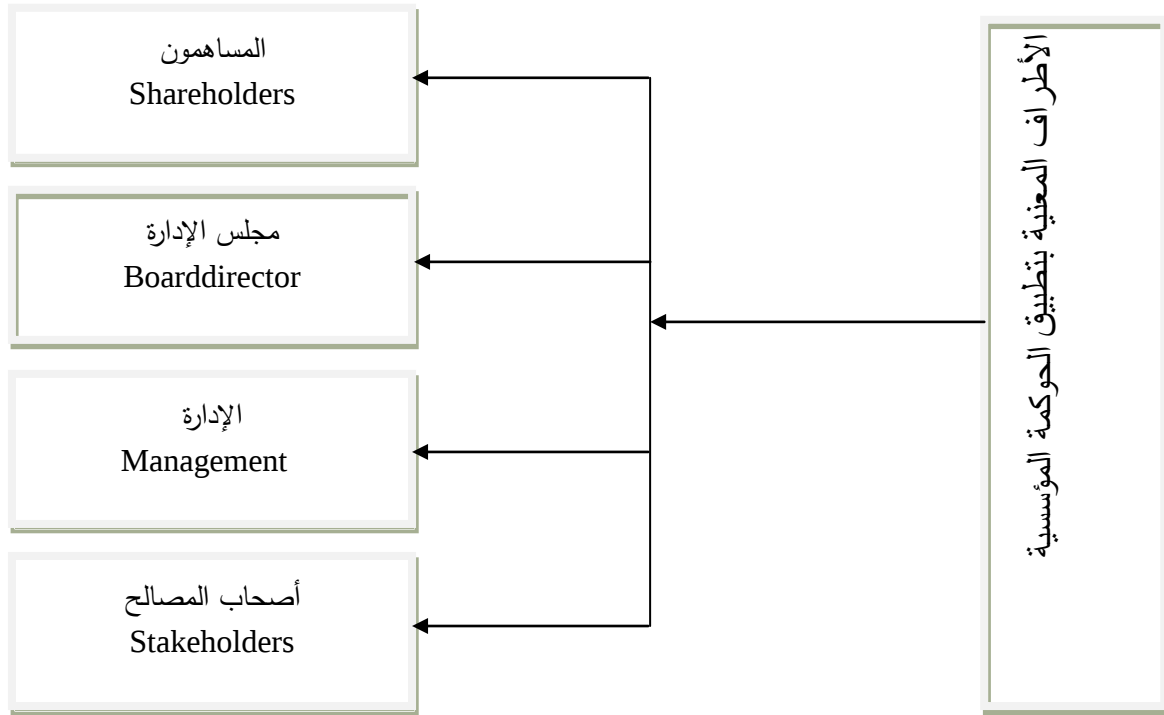
¹ محمد زقرون وأبو حفص الرواني: **حوكمة الشركات، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، ملنقى سبل تطبيق الحكم الراشد في المؤسسة الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، بسكيكة، يومي 04/05 ديسمبر 2007، ص5.

² سيد عبد الرحمن عباس بله: **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، العدد 12، الرياض المملكة العربية السعودية، 2012، ص57.

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المؤسسية

يجب ملاحظة أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة المؤسسية، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق القواعد والشكل يوضح هذه الأطراف. والشكل التالي يوضح لنا الاطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المؤسسية.

الشكل رقم(01-02): الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المؤسسية



المصدر: من إعداد الطالبة

أولاً: المساهمون (Shareholders)

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهذا يحدد مدى استمرارية الشركة من عدمها وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة، وقد يغادرونها إلى مشاريع أخرى أجدى نفعا ومردودا ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال الإسهام في اختيار أعضاء في اختيار أعضاء مجلس الإدارة بصفة جيدة وحسن الاختيار للإدارة العليا لإدارة شؤون الشركة، ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.¹

¹ عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباحة: أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التمويل، آلية الدراسات الإدارية و المالية العامة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، شباط 2008، ص ص40، 41.

ثانياً: مجلس الإدارة (Boarddirector)

وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى، مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة، يقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم السلطة الإدارية اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة، وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين ويجب على مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس معلومات شاملة، وبنية حسنة وبحذر شديد ولصالح المؤسسة ومساهميها كما أن عليهم أن يؤمنوا بالالتزام بالقوانين المرعية آخذين بعين الاعتبار معاملة المساهمين على أساس متساو وممارسة الحكم الموضوعي المستقل عن الإدارة والوصول إلى المعاملات الدقيقة والهامة في الوقت المناسب.¹

ثالثاً: الإدارة (mangement)

تعتبر الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة كما أن الإدارة تكون مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة.²

رابعاً: أصحاب المصالح (stakeholders)

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.³

المطلب الرابع: محددات الحوكمة المؤسسية

هناك اتفاق على أن تطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات من عدمه يتفق على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما: المحددات الداخلية والمحددات الخارجية ويمكن عرض هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

¹ المرجع نفسه، ص 41.

² موسى سهام وخالدي فراح: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الإفصاح المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012، ص 8.

³ محمد مصطفى سليمان: دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 21.

أولاً: المحددات الداخلية

وتشير هذه المجموعة إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تحليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.¹

ثانياً: المحددات الخارجية

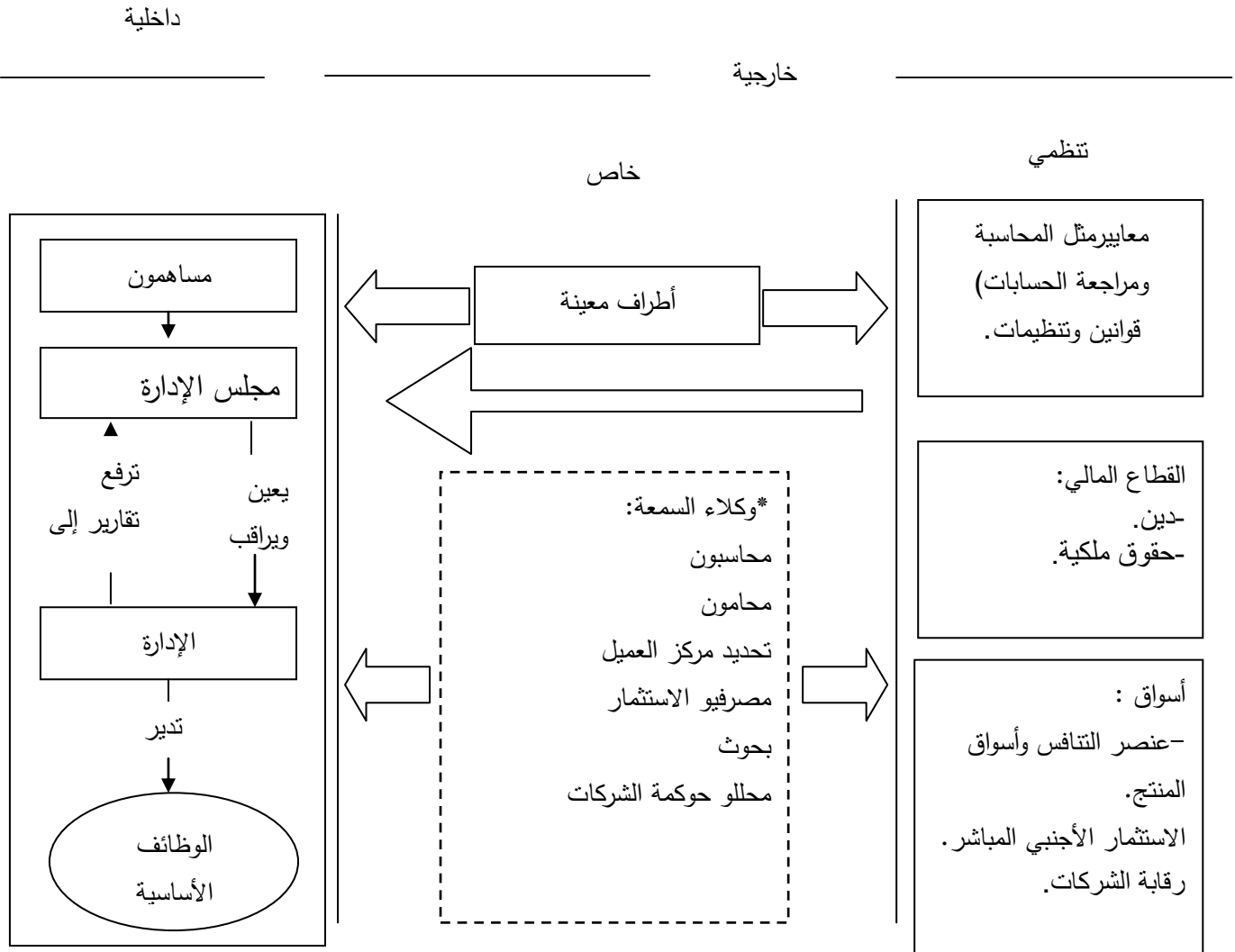
تتمثل هذه المجموعة في البيئة أو المناخ الذي تحمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى وهي عبارة عن:²

- 1- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضاً القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار؛
 - 2- وجود نظام مالي بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية؛
 - 3- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق أحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضاً وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة التزام الشركات؛
 - 4- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق، وتتمثل هذه المؤسسات في جمعية المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال.
- والشكل الموالي يوضح لنا المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة المؤسسية:

¹ محمد ياسين غادر: محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي 17/15 ديسمبر 2012، ص 17.

² محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 23.

الشكل رقم (03-01): يوضح المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة المؤسسية



المصدر: الكسندر بشكوليفوف وليفون: من شركات مستدامة إلى اقتصاديات مستدامة (حوكمة الشركات كأداة تنمية)،

مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، القاهرة، مارس 2002، ص 11.

*وكلاء السمعة المقصود بهم وكلاء القطاع الخاص والهيئات المنظمة لنفسها والإعلان والمجتمع المدني، والتي تخلص جميعا من عدم تمالك المعلومات، وتحسن من مراقبة المؤسسات وتلقى الضوء على السلوك الانتهازي.

المطلب الخامس: مبادئ الحوكمة المؤسسية

المقصود بمبادئ حوكمة المؤسسات القواعد والنظم ولإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وهناك خمس مبادئ أساسية لترسخ قواعد الحوكمة وضعتها التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى المبدأ السادس والذي ثم وضعه بع مراجعة هذه المبادئ سنة 2004، تتعلق ب:

المبدأ الأول: ضمان حقوق المساهمين

يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم والإفصاح التام عن المعلومات وحقوق التصويت والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة تسمح هذه الإجراءات على تحديد مجموعة من الموضوعات الأخرى المرتبطة بالاهتمام الأساسي لحماية قيمة المؤسسة.¹

المبدأ الثاني: المعاملة المتساوية للمساهمين

ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهموا الأقلية والمساهمون الجانب، كما ينبغي أن يكون لكافة المساهمين الحقوق نفسها، كما ينبغي أن يحصل كافة المساهمين على تعويض مناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك، وأخيرا يجب حماية مساهمي الأقلية من إساءة من قبل أصحاب النسب الحاكمة.²

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح

يجب أن تتطوي أساليب سلطات الإدارة بالمؤسسات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.³

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

حيث انه يشدد إطار القواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية على الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي، والاداء والملكية والرقابة على الشركة.⁴

¹ كاترين كوتشا وآخرون: ترجمة سمير كريم، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين، الطبعة الثالثة، واشنطن مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، ص 02.

² مركز أبو ظبي للحوكمة: أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التحقيقية لمركز أبو ظبي للحوكمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص 17.

³ مركز المشروعات الدولية الخاصة: مبادئ منظومة التعاون الاقتصادي في مجال أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات، القاهرة، 2000، ص 7.

⁴ علاء فرحان طالب وإيمان شبحان المشهداني: مرجع سابق، ص 40.

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة المؤسسات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.¹

المبدأ السادس: وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

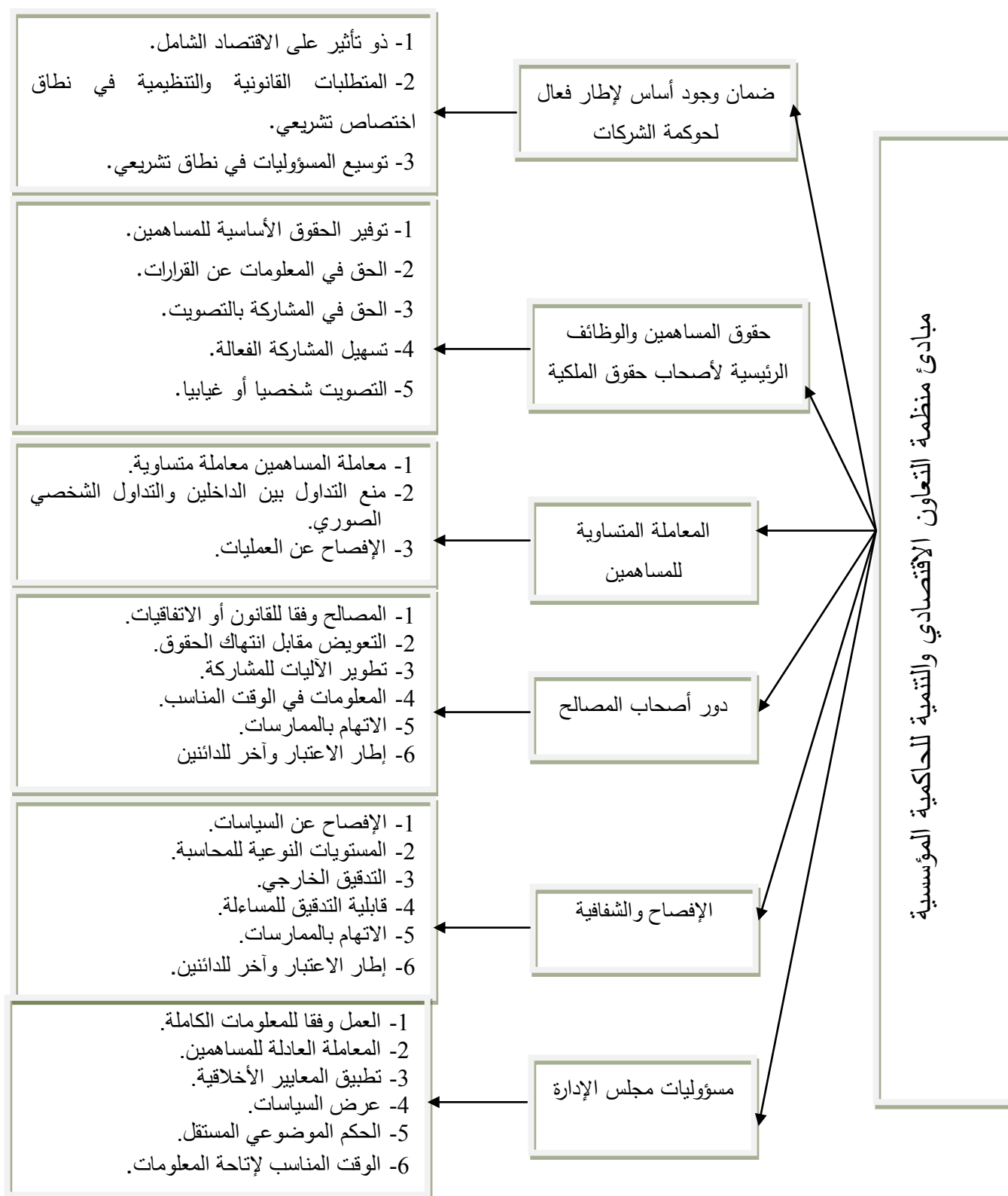
كي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، فإنه من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي مؤسسي فعال يمكن لكافة المشاركين في السوق يمكن الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي، والتزامات اختيارية، وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وثقافتها، ومن ثم فإن المزيج المرغوب بين التشريع والتنظيم، والتنظيم الذاتي، والمعايير الاختيارية.. الخ في هذه الناحية سيتباين من دولة إلى أخرى، ومع تراكم الخبرات الجديدة وتغيير ظروف الأعمال، قد يتطلب الأمر تعديل مضمون وهيكل الإطار.²

ويمكن تلخيص المبادئ التي تقوم عليها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي كما هو مبين في الشكل التالي:

¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة: مبادئ منظومة التعاون الاقتصادي في مجال حوكمة الشركات، القاهرة، 2004، ص 11.

² المرجع نفسه، ص 20.

الشكل رقم (04-01): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة المؤسسية



المصدر: محمد مصطفى سليمان: دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار

الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 50.

المبحث الثاني: ماهية حوكمة البنوك

لقد أصبحت الحوكمة ضرورية في البنوك خاصة بعد تعقد نشاطها في الآونة الأخيرة وبالتحديد في مجال إدارة المخاطر إذ أصبح هذا الأمر يتطلب التدخل المباشر للمساهمين وممن يمثلونهم في مجلس إدارة البنك وسنتناول في هذا المبحث أهم المفاهيم المرتبطة بالحوكمة المؤسسية في البنوك.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة البنوك

لا يخرج مفهوم حاكمية المصرف في معناه العام عن مفهوم حاكمية المؤسسات حتى يذهب بعضهم إلى اعتماد حاكمية الشركات للمنظمات المصرفية أو حاكمية المؤسسات في القطاع المصرفي، أو حاكمية الشركات في المصارف، وأن التعاريف ما هي إلا تعابير عن وحدة المفهوم في مختلف المؤسسات المالية وغير المالية ولكن بصياغات لفضية مختلف¹، ومن تلك نذكر منها:

عرفها بنك التسويات الدولية الحوكمة في البنوك بأنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.²

أما لجنة بازل فإنها ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها، والإدارة العليا والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بما يلي:³

- وضع أهداف المصرف؛
- إدارة العمليات اليومية في المصرف؛
- إدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة ووفقاً للقوانين السارية بما يحمي مصالح المدعين؛
- مراعاة حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع البنك بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم.

¹ حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي: حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار يازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص29.

² حسين عبد المطلب الأسرح: الحوكمة والامتثال في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 3، المجلد 21، مجلة دورية تصدرها الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية)، عمان، الأردن، ص10.

³ عبد القادر بريث: قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 01، 2006، ص7.

الحوكمة في البنوك تعني مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.¹

وهناك من يعرفها على أنها مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة البنك بطريقة صحيحة بما يحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات في مجال العمل المصرفي وبما يحقق الحفاظ على البنك والتنمية.²

ويقصد بها وضع الخطط والسياسات وتحديد المسؤوليات والصلاحيات ولإجراءات التي تضمن حسن التنفيذ وانتظام العمل على مختلف المستويات الإدارية.³

وتعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية وتطوير مستوى الاداء.⁴

ومما سبق يمكن القول بأن حوكمة البنوك تفرض تنسيق المصالح بين المساهمين ومجالس الإدارة والموظفين بالإضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى وذلك للوصول إلى الأهداف والقيام بالرقابة على أداء العمل في البنك.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة البنوك

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق في فرعين عن كل من أهمية وأهداف الحوكمة في البنوك.

الفرع الأول: أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك.

إن اتجاه النظام البنكي للالتزام بقواعد وأنظمة الحوكمة يساهم كثيرا في تعزيز ثقة المؤسسات والأفراد في الداخل والخارج بالجهاز البنكي، فحينما تكون أهداف البنك معلنة وواضحة في الاستفسار والاستيضاح والتعرف على إدارة العملية البنكية وحصولهم على المعلومات الكافية من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وممارسة حق المساءلة بشفافية عالية وقيام المدقق الخارجي بأعماله بشكل مهني بعيدا عن تأثير مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، وحق المودع في معرفة كيفية تصرف البنك بأموالهم

¹ محمد مصطفى سليمان: مرجع سابق، ص 309.

² دليل حوكمة المصارف: دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، 2014، ص6.

³ حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي: مرجع سابق، ص32.

⁴ عبد العالي محمدي: دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 2012، ص4.

والمجالات التي يتم الاستثمار فيها، فإن ذلك من شأنه أن يخلق الانطباع الجيد ويعزز الثقة ويدفع المودعين والمساهمين على حد سواء بدعم وتقوية البنك.¹

كما أنه تظهر أهمية الحوكمة في الجهاز البنكي كذلك من خلال النقاط التالية:²

أولاً: خلق وتعزيز الثقة بين المودعين وحملة الأسهم من جهة والإدارة التنفيذية العليا بما فيها مجالس الإدارة؛

ثانياً: إن تطبيق الحوكمة من شأنه المساهمة في حماية أموال المودعين وصغار المساهمين بشكل خاص؛

ثالثاً: تعتبر من الشروط والمواصفات الضرورية لعمليات التصنيف، فالبنك الذي يلتزم بالمعايير الدولية والشفافية والإدارة الرشيدة يمكن تصنيفه بسهولة، وبالتالي تعزيز ثقة المؤسسات البنكية الدولية والإقليمية به وبأدائه؛

رابعاً: لا يمكن تطبيق معايير بازل في المحاسبة والتدقيق بدون أن يكون البنك قد انتهج أو اخذ أو التزام بمبادئ الحوكمة السليمة؛

خامساً: تسهيل عمليات التدقيق والتفتيش والرقابة من قبل السلطة النقدية، ومن مؤسسات التقييم والتصنيف الدولية؛

سادساً: للبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة في البنوك التجارية لأن التطبيق الجيد لها يقع ضمن مسؤولياته الإشرافية.

ومن هنا فإن الحوكمة في النظام المصرفي ليس ضرورية فحسب وإنما تشكل منهجاً وأسلوباً يجب الالتزام به قدر الإمكان ولخلق الطمأنينة لدى الغير وخاصة أولئك الذين يتعاملون مع البنك، وذلك لإعطاء فرصة لأصحاب المصالح كل حسب دوره وأهميته في وقف أي من الممارسات الخاطئة.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة البنوك

هناك عدة أهداف تعمل الحوكمة على تحقيقها في المؤسسات البنكية من أهمها:³

أولاً: التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الاداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك؛

ثانياً: إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المصرف، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الاداء؛

¹ شعبان فرج : العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصصات النقود والمالية، واقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013/2014، ص90.

² المرجع نفسه، ص91.

³ إبراهيم إسحاق سمان: دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين)، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 20.

- ثالثا:** متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء البنك، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة البنك والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للبنك؛
- رابعا:** عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه؛
- خامسا:** تقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- سادسا:** إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاضطلاع بدون المراقبين بالنسبة لأداء البنك؛
- سابعا:** تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط البنك العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة البنكية أو أسواق المال المحلية والعالمية، و المساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث: العوامل الأساسية الداعمة للحوكمة في البنوك

يتطلب التطبيق السليم للحوكمة في الوحدات البنكية لتحقيق أهدافها مجموعة من العوامل الأساسية نوجزها فيما يلي:¹

أولا: وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة البنكية

1- يصعب إدارة الأنشطة البنكية بدون تواجد أهداف إستراتيجية أو مبادئ للإدارة يمكن الاسترشاد بها، لذا يجب على مجلس الإدارة أن يضع الاستراتيجيات التي يمكنه من توجيه وإدارة أنشطة البنك كما يجب عليه أيضا تطوير المبادئ التي يدار بها البنك سواء التي تتعلق بالمجلس نفسه أو بالإدارة العليا أو باقي الموظفين وكذلك يجب أن تؤكد هذه المبادئ على أهمية المناقشة الصريحة والآنية للمشاكل التي يتعرض لها البنك.

2- يجب أن يضمن مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بتنفيذ سياسات من شأنها منع أو تقييد الممارسات والعلاقات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة.

ثانيا: وضع تنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في البنك

يجب على مجلس الإدارة الكفاءة أن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس وكذلك للإدارة العليا، وتعد الإدارة العليا مسئولة عن تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي مع الأخذ في الاعتبار أنهم في النهاية مسؤولون جميعا أمام مجلس الإدارة عن أداء البنك.

¹ صلاح الدين حسن السبسي: الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010، ص ص195، 197.

ثالثا: ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء خارجية أو داخلية

1- يعتبر مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية مطلقة عن عمليات البنك ومن المتانة المالية للبنك، لذا يجب أن يتوفر لدى مجلس الإدارة معلومات لفظية كافية تمكنه من الحكم على أداء الإدارة حتى يحدد أوجه القصور والتالي يتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة.

2- يجب أن يتمتع عدد كاف من أعضاء المجلس بالقدرة على إصدار الأحكام بصفة مستقلة عن رؤية الإدارة وكبار المساهمين أو حتى الحوكمة يومكن تدعيم الاستقلالية والموضوعية من خلال الاستعانة بأعضاء غير تنفيذيين أو مجلس مراقبين أو مجلس مراجعين بخلاف مجلس الإدارة.

رابعا: ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا

تعد الإدارة العليا عنصرا أساسيا في الحوكمة، ففي حين يمارس مجلس الإدارة دورا رقابيا اتجاه أعضاء الإدارة العليا، فإنه يجب على مديري الإدارة العليا ممارسة دورهم في الرقابة على المديرين التنفيذيين المتواجدين في كافة أرجاء البنك.

خامسا: الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الفضوليون والخارجيون في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية التي يقومون بها

يعد الدور الذي يلعبه المراجعون حيويا بالنسبة لعملية الحوكمة، لذا يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا أهمية عملية المراجعة والعمل على نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافة العاملين بالبنك، واتخاذ إجراءات اللازمة لدعم استقلالية ومكانة المراجعين.

سادسا: ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه وإستراتيجية والبيئة المحيطة

يجب أن يصادق مجلس الإدارة على المكافآت الخاصة بأعضاء الإدارة العليا و غيرهم من المسؤولين، وضمان أن تتناسب المكافآت مع أنظمة البنك وأهدافه، وإستراتيجية، بما يحقق الإدارة العليا وغيرهم من الشخصيات المسؤولة لبذل أقصى جهدهم لصالح البنك.

سابعا: مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة

إن الشفافية مطلوبة لدعم التطبيق السليم للوحكمة لأنها تساعد المتعاملين مع البنك والمشاركين في السوق على تقييم سلامة معاملاتهم مع البنوك، ويصبح في مقدورهم معرفة وفهم كفاءة رأس المال في البنوك في الأوقات المناسبة الأمر الذي يؤدي بالمتعاملين للجوء إلى البنوك التي تطبق الممارسات السليمة للحوكمة والتي لديها الكفاية المالية اللازمة، لو بالتالي فإن الإفصاح يجب أن يشمل كل من هيكل مجلس الإدارة ن وهيكل الإدارة العليا، والمعلومات المتعلقة بنظام الحوافز الخاصة بالبنك.¹

¹ بن علي بلعزوز: مداخلة مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي (نظام حماية الودائع والحوكمة)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص ص124، 125.

ثامنا: دور السلطات الرقابية

يجب أن تكون السلطات الرقابية على دراية تامة بأهمية الحوكمة وتأثيرها على أداء البنك ويجب أن تتوقع قيام البنك بعمل هياكل تنظيمية تتضمن مستويات ملائمة من الرقابة كما يجب أن تقوم بالتأكد من أن مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسات البنكية قادرين على القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم كما ينبغي، كما يجب عليها أن تكون يقضة لأي إشارات إنذار مبكر بالنسبة للتدهور في إدارة أنشطة البنك، حيث يجب عليها مراعاة إصدار توجيهات إلى البنوك بشأن التطبيق السليم للحوكمة.¹

مما سبق يتضح أن المسؤولية الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في الجهاز البنكي تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، ومع ذلك تؤكد لجنة بازل على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز البنكي مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الحوكمة إصدارها والتي من شأنها حماية حقوق المساهمين وضمان قيام البنك نشاطه في بيئة خالية من الفساد.²

والشكل التالي يوضح مدى استفادة البنوك من تطبيق مبادئ الحوكمة المتعارف عليها والمعمول بها دوليا.

الشكل رقم(01-05): مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة



Source: Sebastian molineus, international and Mena wide trends and developments in bank and corporate The institute of banking-IFC: corporate for banks in SaudiArabiaforum, 22/23 may 2007, p06.

المطلب الرابع: تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات البنكية

لا يملك من يريد تناول موضوع الحوكمة في البنوك، خاصة من جانب مبادئها، إلا التطرق للتقارير التي أصدرتها لجنة بازل عن تعزيز الحوكمة في البنوك سنة (1998) وسنة، (1999)، والتي أصدرت نسخة معدلة عنها عام (2005)، ثم في شهر فيفري سنة (2006)، أصدرت نسخة محدثة بعنوان

¹ صلاح الدين حسن السبسي: مرجع سابق، ص199.

² المرجع نفسه، ص 199.

«enhancing corporate governance of banking organisation» وعلى أساسها مبادئ الحوكمة في البنوك تتمثل في:¹

المبدأ الأول: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال البنك؛

المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمه؛

المبدأ الثالث: ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة؛

المبدأ الرابع: على المجلس ضمان إشراف ملاحظهم من الإدارة العليا يوافق سياسته؛

المبدأ الخامس: ينبغي على المجلس والإدارة العليا فعليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، ووظائف الرقابة الداخلية؛

المبدأ السادس: على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية مع الأهداف الإستراتيجية والطويلة الجل وكذلك مع محيط الرقابة؛

المبدأ السابع: ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب شفاف؛

المبدأ الثامن: ينبغي على المجلس والإدارة فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

المطلب الخامس: واقع الحوكمة في المؤسسات البنكية الجزائرية

إن قضية الحوكمة بشكل عام لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر، حتى أن المصطلح لم يرقى الانتشار الواسع بين المسؤولين وأجهزة الإعلام، ولكن بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي (FMI)* والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة، سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات ونظرا لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية المشاكل البيروقراطية وضعف مناخ الاستثمار، أصبح تبني مبادئ الحوكمة يطرح بإلحاح الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سمي بـ "لجنة الحكم الراشد" وحتى إن كان تأسيس هذه اللجنة موجهة لإرضاء أطراف خارجية، إلا أنه تعتبر ذلك بداية الإحساس بأهمية تبني هذه المبادئ التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم اقتصاديات الدول ومناخ الاستثمار فيها.²

¹ صبار عبد الرزاق: الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي (حالة دول شمال إفريقيا)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة الشلف، الجزائر، ص 86، 87.

* (FMI): international finance corporation.

² أمال عياري وأبو بكر خوالد: تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية (دراسة حالة الجزائر)، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012، ص 13.

أما في المجال البنكي، فقد قامت السلطات الإشرافية بوضع تشريعات تندرج ضمن الإطار العام لحوكمة البنوك العمومية تتسجم مع مقررات بازل من أهمها:¹

أولاً: وضع نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية

العاملة في السوق الجزائرية من خلال نظام رقم (02-03) الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ (2002/11/14) المتضمن قيام البنوك بالرقابة الداخلية لأنشطتها والتي شملت:

1- مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية

يهدف نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية إلى:

- مراقبة تطبيق العمليات المصرفية للأحكام التشريعية والتنظيمية الموضوعة من قبل البنك المركزي؛
- مراقبة التنفيذ الصارم للإجراءات المتبعة في إيجاد القرارات المتعلقة بالتعرض للمخاطر، والتقني بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي، لا سيما إذا تعلق الأمر بمعايير التسيير على شكل حدود قصوى.

2- التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات

يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تتأكد من شمولية ن نوعية ومصادقية المعلومات، وكذا منهاج التقييم المحاسبية، مع التركيز على الشفافية والإفصاح ونشر المعلومات بشكل دوري.

3- وضع أنظمة تقدير المخاطر والنتائج

يجب أن تقيم البنوك والمؤسسات المالية أنظمة خاصة بتقدير وتحليل المخاطر، وتكييف هذه الخيرة مع طبيعة وحجم عملياته، بغرض توفي المخاطر من مختلف الأنواع التي تتعرض لها جراء هذه العمليات لا سيما المخاطر المترتبة بالقروض، بالسوق، بمعدلات الفائدة وبالسبيلة.

4- وضع أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر: من خلال

- التأكد من متابعة ملفات التوظيف المفتوحة ومراجعتها في الوقت المحدد؛
- السهر على توضيح العمليات المصرفية المختلفة قبل تقدير التقارير؛
- التأكد من المطابقة التامة بين التدفقات المالية وتدفقات السلع والخدمات بين الجزائر وبقية بلدان العالم.

5- وضع نظام الاعلام والتوثيق: يهدف هذا النظام إلى:

- إضفاء الشفافية على مختلف العمليات المصرفية؛
- إعداد التقارير الخاصة بكل بنك ، مع نشرها ووصفها في متناول أصحاب المصالح؛
- توثيق كل المعلومات حتى يمكن الرجوع إليها في حالة الاقتضاء.

¹ محمد زيدان: أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، جامعة الشلف 2009، ص ص24، 25.

ثانيا: وضع نظام مركزية المخاطر

من أجل تفادي الوقوع في المخاطر أو الحد منها، بمعنى نظام للإنذار المبكر لمواجهة الأزمات التي تتعرض لها البنوك نتيجة لعدم تطبيقها تعليمات بنك الجزائر.

ثالثا: وضع نظام لضمان الودائع المصرفية

والذي يقضي بانخراط كل البنوك العمومية والخاصة الوطنية و الأجنبية في هذا النظام. وعلى الرغم من الإجراءات التي قامت بها السلطات الإشرافية والتي تتدرج في إطار تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية فإنها ما زالت لم ترقى على المستوى المطلوب، رغم وجود بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنها مؤشرات أولية توحى ببداية إدخال هذه المبادئ في إدارة البنوك العمومية الجزائرية وتتمثل أهم هذه الدلالات في العناصر الآتية:¹

- 1- أصبح تعيين مسيري البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية، بالإضافة إلى إبرام عقود ناجعة بين الجهات الوصية وهؤلاء المسيرين، من أجل الدفع بتطوير الداء والحرص على تحقيق نتائج جيدة؛
- 2- تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي، والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، أي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية، وإعطاءها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، وتجلى ذلك من خلال المر (11-03) المؤرخ في (26-08-2003)، المعدل والمتمم لقانون الدقة والقرض، الذي ألزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر؛
- 3- إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة، وتحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة والوصاية باعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لرأس المال البنوك العمومية.

وفي الأخير يمكننا القول أن تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية لا يزال في مرحلته الولية، إلا أنه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل انفتاح السوق المصرفية وزيادة التنافسية، أين يصبح للحوكمة دور فعال في ضبط الأطر العلمية والأنشطة، حتى تتفادى الانحرافات وتجنب وقوع الأزمات المالية.

¹ مشري فريد وآخرون: الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 2012، ص09

المبحث الثالث: ماهية الحكومة الالكترونية

إن الحكومة الالكترونية هي نسخة افتراضية عن الحكومة الحقيقية أي التقليدية مع الفارق أن الأولى تعيش في الشبكات الالكترونية وأنظمة المعلوماتية في حين أن الثانية، تحاكي الوظائف التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة المنظمات وتتبع أهمية الحكومة الالكترونية من خلال إدراك أن عالم اليوم وبمستجداته أصبح يحكم على المجتمع بأنه متقدم بتميز بوجود ثلاثة شروط أساسية وهي المساواة والثقافية والحكم الرشيد وهو ما يمكن إبرازه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الحكومة الالكترونية

تؤثر العديد من الأبعاد والعوامل على تعريف الحكومة الالكترونية ويقصد بكلمة "الالكترونية" في مصطلح الحكومة الالكترونية تلك الحكومة المعتمدة على التكنولوجيا وبذلك يمكن تعريفها على أنها: الحكومة الالكترونية هي عبارة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم الحكومة الرشيدة.¹

وتعرف على أنها نظام الكتروني يعمل على تسهيل وتحسين الشفافية وتوفير معلومات سريعة ونشرها الكترونيا تحسين الكفاءة الإدارية والخدمات في جميع الجوانب.²

فهي تعني إدخال التقنيات الحديثة على أساليب عمل الحكومة، ثم الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة والوسائل الاتصال المتطورة التي أصبحت وسيلة لتقريب المصالح بين الأطراف في سبيل الحصول على خدمة أسهل وأسرع لكسب مزيد من الجهد والوقت وهو ما يصنع على وظائف المؤسسة مزيدا من الشفافية والتحول نحو الحكم الرشيد.³

وتعرف على أنها "حسن استخدام الموارد بفاعلية وكفاءة واقتصادية وشفافية من أجل تقديم أفضل للخدمات الكترونيا من خلال حسن سيطرة المؤسسة على مواردها المختلفة".⁴

¹ جلام كريمة: فعالية الحكومة الالكترونية في ترقية الخدمة العمومية مع الإشارة على حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية، في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر 2014، ص3.

² قادة بن عبد الله عائشة وسبتي فايزة: تطبيقات الحكومة الالكترونية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر 2014، ص4.

³ المرجع نفسه، ص4.

⁴ بوزيدة حميد وأحمدية فاتح: الحكومة الالكترونية إطارها المفاهيمي والنظري، الملتقى العلمي للدول حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر 2014، ص5.

الحكومة الالكترونية الجيدة هي النظام الذي يتم من خلاله التوجيه والرقابة على الاستخدام الحالي والمستقبلي لتكنولوجيا المعلومات، ويتم تقييم وتوجيه استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم المنظمة والرقابة على هذا الاستخدام لتحقيق الخطط، ويتضمن أيضا الإستراتيجية والسياسات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنظمة.¹

ويمكن تعريفها على أنها القدرة على تحويل الإدارة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال أو في الواقع تستخدم لوصف نوع جديد من أشكال الحكومة تتمحور حول تكنولوجيا والاتصال ويرتبط هذا الجانب باستخدام الانترنت.²

هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لزيادة القيمة أو المنفعة نظرا لما تقوم به المؤسسة من أعمال.

ومما سبق نستنتج أن الحكومة الالكترونية تمثل أسلوبا جديد لأداء العمل داخل المؤسسة باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال من اجل دعم الحكومة الرشيدة، وأنها تعد أداة وليس هدفا بحد ذاته إذ أن هدفها الأساسي يتمثل في تحسين الداء داخل المؤسسة.

المطلب الثاني: خصائص الحكومة الالكترونية وأهدافها

وسيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين حيث تناول في الفرع الأول خصائص الحكومة الالكترونية أما الفرع الثاني نتطرق فيه إلى أهدافها.

الفرع الأول: خصائص الحكومة الالكترونية.

يمكن صياغة الخصائص الجوهرية للحكومة الالكترونية وفقا الآتي:³

¹ بكطاش فتيحة والعمرى أصيلة: نحو تفعيل تطبيق آليات الحكومة الالكترونية في تحقيق جودة خدمة الضمان الاجتماعي، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية) ن جامعة محمد بوقرة، بومرداس الجزائر، يومي 29-30 أكتوبر، 2014، ص5.

² أبو بكر بوسالم وأسماء وناس: الحكومة الالكترونية وعلاقتها بجودة الخدمات الصحية، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس الجزائر، يومي 29/30 أكتوبر 2014، ص3.

³ شناق سميحة ودوحة سلمي: أثر الحكومة الالكترونية على ترشيد الخدمة العمومية بالجزائر (دراسة حالة القطاع البريد والمواصلات)، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 29/30 أكتوبر 2014، ص6.

أولاً: زيادة الإتقان

إن الحكومة الالكترونية كآلية عصرية في عملية التطوير الإداري، و التغيير التنظيمي تمثل منعرجاً حاسماً في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية، وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح التام في انجاز المعاملات.

ثانياً: تخفيض التكاليف

إذ كانت الإدارة الالكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول، فإن انتهاز نموذج المنظمات الالكترونية بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة، حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير.

ثالثاً: تبسيط الإجراءات

أمام الحاجة للتحديث والعصرنة الإدارية عملة جل المؤسسات على إدخال المعلومات إلى مصالحها، وحرصت على استخدامها لاستخدام الأمثل، لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجة المواطنين بشكل مبسط وسريع، خاصة في ظل تنوع الفئات التي تستهدفها أنشطة المؤسسات.

رابعاً: تحقيق الشفافية

فالشفافية الكاملة داخل المؤسسات الالكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الالكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات.

خامساً: سرعة الانجاز

لا شك أن انجاز المعاملة إلكترونياً لا يستغرق غير دقائق معدودة، مما يوفر الوقت بالخدمة وقيامه بالتحقق من توافر شروط الخدمة المطلوبة وانجاز المعاملة يدوياً إذا صلحت النوايا.

الفرع الثاني: أهداف الحكومة الالكترونية

يمكن تلخيص أهداف الحكومة الالكترونية فيما يلي:¹

أولاً: تحسين مستوى الخدمات

مما لا شك فيه أن الحكومة الالكترونية تهدف في النهاية إلى تقديم الخدمات على العملاء بشكل لائق وبمواصفات تتفق وجودة الحكومة الالكترونية ذاتها ولذلك فإن مخططي برامج الحكومة الالكترونية يراعون محاور عديدة يمكن من خلالها تحسين مستوى الخدمة المقدمة.

ثانياً: التقليل من التعقيدات الإدارية

¹ مكاوية محي الدين وبوقفلل سهام: أثر الحكومة الالكترونية على ترشيد الخدمة العمومية، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 29/30 أكتوبر 2014، ص ص2،3.

بعد ثورة المعلومات والاتصالات التي تحياها البشرية ظهرت بؤادر ما يسمى بطريق المعلومات السريع، والذي عن طريقه يمكن للشخص أي رغب في معلومات معينة، أيا كانت طبيعتها وغير تلك المحظورة طبعاً أن يحصل عليها في ثوان معدودة من خلال شبكات الحكومة الالكترونية ومقوماتها.

رابعاً: تخفيض التكاليف

يلاحظ أن أداء العمال الإدارية بالطريقة التقليدية ستهلك كميات كبيرة جداً من المستندات والأدوات الكتابية، هذا فضلاً على أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف وذلك للإطلاع عليه والتوقيع ما يفيد ذلك وإحالة إلى موظف آخر ومن شأن ذلك كله ارتفاع تكاليف أداء الخدمة.

خامساً: تحقيق الإفادة القصوى لعملاء الحكومة الالكترونية

الأشخاص الذين يتعاملون مع الحكومة الالكترونية تتحقق لهم الإفادة القصوى من خلال خدمات هذه الحكومة وأولى هذه الخدمات، أن هناك أسلوباً موحداً لتعامل مع كل من يرغب في الحصول على هذه الخدمة وهذه هي الثقافة للجميع متساوون في إتباع هذه الإجراءات. ومن أهدافها أيضاً:¹

- 1- خلق بيئة عمل أفضل باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات؛
- 2- وتأسيس بنية تحتية للحكومة الالكترونية تساعد على العمل بكل يسر وسهولة من خلال تحقيق الإنسانية والتفاعل وتحسين واجهة التواصل بين الأطراف الفاعلة لها؛
- 3- إعادة آلية وهندسة وهيكله الأنشطة والعمليات والإجراءات للمؤسسة تدعيمها للتنمية والإصلاح وإداري والاقتصادي ومحاربة الفساد؛
- 4- تحقيق السرعة، الشفافية إمكانية المحاسبة والكفاءة والفاعلية لأداء الإدارة للمؤسسة.

المطلب الثالث: مقومات التحول إلى الحكومة الالكترونية

قبل عزم أي مؤسسة تبني برنامج من شأنه تجسيد حكومة إلكترونية مبنية أساساً على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وجب توفر مجموعة من التجهيزات والتحضيرات التي يمكن تلخيصها في:²

أولاً: توفير الحاسب الآلي والشبكات

إن من أبجديات التحولات إلى الحكومة الالكترونية هو توفر هذا الجهاز المتصل بشبكة الانترنت، وفي هذا الباب تتطلب الحكومة الالكترونية وجود عنصرين:

¹ شبيخي بلال ومنصور ناصر الرجي: الحكومة الالكترونية كمنطلق لإصلاح وترشيد الخدمة العمومية (حالة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر)، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر 2014، ص 05.

² أبو بكر ياسين: واقع الخدمة العمومية لقطاع التربية والتعليم في ظل الحكومة الالكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية) جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر 2014، ص 6،5.

1-العنصر الأول: "الحاسوب": وهو محاطات عمل البرمجيات والشبكات الواسعة النطاق وتشمل هذه الشبكات جهاز الخدمة الرئيسي الذي يدير الشبكة وينظم عمل الأجهزة المكنونة للشبكة.

2-أما العنصر الثاني: هو نظام تشغيل الشبكات والذي يتولى إدارة موارد الشبكة.

ثانيا: العنصر البشري

بالرغم من استبدال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وحلها محل العنصر البشري، إلا انه يبقى لا غنى عنه في الحوكمة الإلكترونية، فهو العنصر المحرك لها، وبالتالي فإن الاهتمام بمجالي تطوير وتدريب الأفراد يعتبر أمر لا بديل عنه وبالمقابل فإن المؤسسة الذي يتوقع أو يستفيد أو يتعامل بالحوكمة الإلكترونية يجب أن يمتلك الكفاءة التقنية في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والإلمام بما توفره لهم من فوائد.

ثالثا: البنية التحتية

هناك علاقة ما بين البنية التحتية للاتصالات والقدرة على الوفاء بالمتطلبات العملاقة التي تستخدم تقنية المعلومات، فكلما كانت البنية التحتية للاتصالات صلبة كلما كان أدائها اقرب إلى الجود.

رابعا: التشريعات والبنية التنظيمية

إن وجود الأطر القانونية من شأنه أن يسهل قيام حوكمة الكترونية وتجعل منها مشروعا تقره مختلف المؤسسات وتلزم بمقتضاه، كما يستدعي وجود توجه عام يحفز جميع الفئات للانخراط في هذا النسق الرقمي، كل هذا من شأنه دفع الحوكمات بإصدار قوانين وتشريعات من شأنها أن تهتم بالمعايير المنية والخصوصية.

خامسا: وضع إستراتيجية التطبيق

التحول نحو حوكمة إلكترونية فعالة وذات كفاءة ناجحة يتطلب وجود رؤية ورسالة واضحة المعالم وأوليات محددة ودقيقة في ضوء معايير ومواصفات تتماشى وتتطابق مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

سادسا: القيادة

تلعب القيادة دورا مهما في توجيه ضوابط الحوكمة الإلكترونية يمكن هنا تحديد نوعين من القيادة وهما القيادة السياسية والقيادة والتنفيذية، فالأولى يجب أن يكون لديها المبادرة في إصدار التعليمات التي تهدف على تحقيق حوكمة إلكترونية ويجب إظهار الرغبة في ذلك، أما الثانية فيقع على عاتقها توجيه جميع الأطراف المختصة في مجال الحوكمة الإلكترونية نحو تحقيق الهدف فعليها تحديد الأدوار ومتابعة العمل والتوجيه واتخاذ الخطوات التصحيحية والضرورية والتأكد من دفع التغييرات اللازمة لترجمة الخطط الموسومة إلى واقع التنفيذ.

سابعا: النوعية

إن تحمل التحول إلى الحوكمة الإلكترونية في طياتها أبعاد من شأنها أن تغير الكثير من المفاهيم على مستوى الأطراف الفاعلة لها، لذا من الضروري وضع خطط لتوعيتها بمختلف الجوانب والمكونات للحوكمة الالكترونية والتغيرات التي سيحدثها على مستوى المؤسسة ككل.

المطلب الرابع: إسهامات الحوكمة الالكترونية في تفعيل تطبيق حوكمة المؤسسات

سنحاول من خلال هذا العنصر التركيز على المزايا التي تعود تحديدا على مؤسسات العمال في ظل الفضاء الالكتروني والتحول إلى الاقتصاد الرقمي، والتي يساهم في إدارة المؤسسات ومراقبتها بما يضمن حقوق أصحاب المصالح ويمكننا تفصيل ذلك فيما يلي:¹

أولا: على مستوى المالية والمحاسبة

بفضل الربط الالكتروني باستمرار مع المتغيرات الداخلية والخارجية على مدار 24 يوما دون انقطاع تتزود المؤسسة في ظل هذا النسق الرقمي بمختلف المعاملات المالية عن الأسواق المالية والعملاء والموردين والمساهمين وكذا توفير جميع المستندات المالية والمحاسبية مما يمكننا من انجاز مختلف المعاملات بالسهولة والسرعة والمرونة الفائقة وبتقنيات عالية، وهذا ما يساهم في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي ويعمل على تحسين الإفصاح المحاسبي، وأن وسائل الربط الالكتروني تساعد على تعزيز الإفصاح المحاسبي لجميع أصحاب المصالح.

ثانيا: على مستوى التخطيط

إن الانتقال إلى الحوكمة الالكترونية تعتمد على رؤية واضحة لما يمكن أن تساهم به هذه التقنية الجديدة في تحقيق أهداف المؤسسة لاسيما على المدى الطويل من خلال الحصول على المعلومات البيئية، مما يمكننا من تحديد الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف وصياغة أهدافها الإستراتيجية بكل وضوح ورصد الموارد بمختلف أنواعها بأقل عناء وبأسرع وقت وبمنتهى الدقة.

ثالثا: على مستوى اتخاذ القرارات

تتدعم قدرات إدارة المؤسسة لاسيما العليا منها على مهارات تشخيص المشاكل وتحديد البدائل المختلفة وتقييمها نتيجة لما تحصل عليه من معلومات ضمن النظام الالكتروني تعتمد عليها في تفعيل وتدعيم قراراتها على جميع المستويات واتخاذ الإجراءات الضرورية في وقت قياسي وتصحيح الانحرافات.

¹ عمر علي عبد الصمد والياس العيداني: الحوكمة الالكترونية كآلية لتفعيل تطبيق حوكمة المؤسسات الملتقى الدولي، حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر 2014، ص ص13-15.

رابعاً: على مستوى الرقابة

بفضل التقنيات الرقمية يسهل على المؤسسات إحكام رقابتها بصفة مستمرة وفعالة.

خامساً: على مستوى التسويق

مما لا شك فيه أن الحكومة الالكترونية من خلال فضائنها الرقمي المتعدد التخصصات يمكن مؤسسات الأعمال بمختلف أنواعها من الوصول إلى أسواق متعددة وجمع المعلومات الضرورية حولها، حيث تمثل الحكومة الالكترونية الدعامة القوية لهذا المستوى للمؤسسات.

سادساً: على مستوى العملاء والمحيط الاجتماعي والبيئة

علاوة على الاستخدامات السابقة تتمكن مؤسسات العمال ضمن هذا النسق الرقمي من الوصول السريع واستقطاب معاملات الشرائح المستهدفة من العملاء والمحافظة على التواصل الدائم معهم والسماع إلى مقترحاتهم وتطلعاتهم والتفاعل الإيجابي معهم، كما يمكننا هذا أيضاً من التتبع الدائم لأحوال البيئة والعمل على التحكم في أسباب التدهور البيئي.

سابعاً: تحقيق الشفافية والحد من الفساد

إن إتاحة المعلومات بصورة كاملة ومتساوية من طرف المؤسسات يسمح بتوفير فرص متساوية لكافة المؤسسات في وقت واحد مما يعزز من الشفافية والحد من الفساد الإداري وهذا ما يساهم في توفير بيئة تنافسية تعمل على تحسين أداء المؤسسات.

المبحث الرابع: واقع الخدمة المصرفية في ظل الحكومة الالكترونية

في ظل عولمة النشاط الاقتصادي، وزيادة حدة المنافسة، تبرز أهمية تحديث الخدمات المصرفية في الجزائر بما يتماشى مع متطلبات الاندماج في السوق العالمية وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في عصرنة القاطع المصرفي وتطبيق مبادئ الحكومة بما يحقق مصالح مختلفة أطراف المشاركة في صناعة الخدمة أو المستفيدة منها وفي هذا المبحث يمكن إبراز ذلك.

المطلب الأول: الحكومة البنكية الالكترونية

إن الانترنت حمل تأثيراته على جميع وظائف الإدارة فتحوّلت هذه الوظائف إلى أنماط جديدة من المهام تقوم على التكيف مع الانترنت ومتطلباته في تخطيط إلكتروني، تنظيم إلكتروني، قيادة إلكترونية، ورقابة إلكترونية.¹

فإن المعلومات الرقمية دائمة التدفق تضيي استمرارية على كل شيء بما فيها التخطيط ما يحوله من التخطيط الزمني المنقطع إلى التخطيط المستمر، أما التنظيم الإلكتروني هو الإطار الفضفاض لتوزيع واسع للسلطة والمهام والعلاقات الشبكية، الأفقية التي يحقق التنسيق الآني وفي كل مكان من أجل إنجاز الهدف المشترك لأطراف التنظيم، وإن القيادة الالكترونية تقوم على استخدام تكنولوجيا الانترنت من أجل إدارة أعمالها وعلاقاتها المختلفة بما يجعل منها إدارة مزايا وخصائص التكنولوجيا وبالتالي فهي تقوم على اكتساب ميزة من هذا الاستخدام كما هو الحال في زيادة المعلومات وسرعة الحصول عليها وتحسين جودتها من أجل اتخاذ قرارات أشمل وأسرع وأفضل كما يرى في الرقابة الالكترونية تصبح أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ أولا بأول وبالوقت الحقيقي.

فإنها تحقق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية بما يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت.²

وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى أن للأعمال الالكترونية مستلزمات أساسية مهمة لا بد من توفرها وهذا يعود ليس فقط لكون العمال الالكترونية تمثل مشروعات جديدة، وإنما أيضا لأن العمال الالكترونية ذات تركيز واستخدام كثيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفائقة والاتصالات الخلوية والمواصفات القياسية وشبكات العمال وبرمجيات التطبيق وغيرها الكثير مما يرتبط بالبنية التحتية لتكنولوجيا الانترنت والاتصالات والمستلزمات البشرية عالية التخصص والتأهيل وحزمة واسعة من الاختصاصات والمجالات والتطبيقات.

¹ نجم عبود نجم: الإدارة والمعرفة الالكترونية (استراتيجية-الوظائف-المجالات)، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2009، ص7.

² المرجع نفسه، ص ص279-351.

وأيضاً في ظل التطور التكنولوجي يمكن ذكر أن الإدارة الإلكترونية تعني مختلف التدفقات الإدارية للبيانات، إذ يصبح شكلها الكترونياً ومتداولاً بين الأجهزة والمستويات الإدارية المختلفة، إذ يميزها عن غيرها من الإدارات التقليدية سمات عديدة منها السرعة والفعالية في تقديم الخدمات بشكل يقضي على العراقيل والتعقيدات، ويسهل الاتصالات داخل البنك، وخارجه ودقة وضوح الوظائف الإدارية لدى البنك.¹ وبذلك فالإدارة الالكترونية تحقق مزيداً من الترابط في إنجاز المعاملات، و القيام بالوظائف الإدارية بشكل يخلق مزيداً من التشاركية بين مختلف الأطراف الفعالة، والعمل على زيادة المصداقية واكتمال عنصر الشفافية، إذ ما تم تعزيز علاقة بين أطراف المشاركة من خلال الخدمات الالكترونية، إضافة إلى ذلك تمثل الإدارة الالكترونية مدخلاً تكاملياً لاستثمار الجهد والوقت والحيز، والكيونة الاقتصادية وتعزيز الخدمة وتحقيق الرضا للجميع فضلاً عن أنها عمل مستمر،² كل هذا يمكن وصفه بالحكومة الالكترونية فالحكومة البنكية الالكترونية ما هي إلا: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل دعم الحكومة البنكية"

المطلب الثاني: أشكال الخدمات البنكية الالكترونية

يعرف العمل المصرفي الالكتروني بأنه كافة العمليات والأنشطة التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، بواسطة الوسائل الالكترونية وتتمثل أهم وسائل توزيع وأداء الخدمات المصرفية الالكترونية فيما يلي:³

أولاً: الصراف الآلي

الصراف الآلي هو جهاز يعمل أوتوماتيكياً لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفاً تلبي العديد من الحاجات المصرفية على مدار الساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي، وهي بطاقات بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك العميل بناء على طلبه وبموافقة الفرع وتحمل هذه البطاقة اسم العميل ورفع حسابه ورمز الفرع، وعليها شريط ممغنط ذو لون بني داكن يحمل نفس المعلومات السابقة محددة سلفاً ولكل بطاقة رقم سري يعرفه حاملها فقط.⁴

¹ عاشور عبد الكريم: دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 17.

² محمد محمود الطعمنة: الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2004، ص 11، 12.

³ جوزيف طرييه: الصيرفة الالكترونية، تطبيق التكنولوجيا للصمود والنجاح في الاقتصاد الجديد، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 244، بيروت، 2001، ص 130.

⁴ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 207، 208.

ثالثا: نقاط البيع الالكترونية

وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية ويمكن للعميل استخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للقيام بأداء مدفوعاته من خلال الخصم على حسابه الكترونيا بتمرير هذه البطاقات داخل هذه الآلات المتصلة إلكترونيا بحساب البنك.

ثالثا: البنك الناطق (أو البنك المحمول)

هو نظام آلي على استفسارات العملاء هاتفيا باستعمال رموز معينة ويمكن أن يقدم العديد من الخدمات.

- الاستفسارات عن حركات الحساب؛
- الاستفسار عن أرصدة الحسابات؛
- إجراءات عمليات التحويل؛
- طلب دفتر شيكات /كشف حساب.

رابعا: البطاقات المصرفية

يعود استخدام البطاقات بدل النقد إلى بدايات القرن الماضي حيث استعمل في فرنسا آنذاك بطاقات كوتونية في مجال الهاتف العمومي، وفي الولايات المتحدة تم إصدار بطاقة سنة 1915 من طرف مجموعة فنادق ومتاجر سميت وقتها بصفائح السوق (plates shoppers) إلى حين ظهور بطاقة (dimersclul) والتي سمحت لحاملها بالحصول على السلع والخدمات في الفنادق...وفي 1959 ظهرت بطاقة (express american) والتي انتشر استخدامها على نطاق دولي في الستينات، وفي سنة 1968 أصدرت مجموعة من ثماني بنوك بطاقة (bank americard) والتي تحولت إلى شبكة (visa) العالمية، كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء (carte bleue) من قبل ست بنوك فرنسية وتنقسم البطاقات الالكترونية حسب وظيفتها إلى الأنواع التالية:

1-بطاقة السحب الآلي (cash card): بمقتضاها يكمن للعميل سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه.

2-بطاقات الوفاء (debitcards): وتخول هذه البطاقات لحاملها تسديد مشترياته من السلع والخدمات، وتعتمد على وجود أرصدة فعلية في صورة حسابات جارية للعميل لدى البنك لمقابلة المسحوبات المتوقعة.

3-بطاقة الائتمان (creditcards): هي بطاقات تصدرها البنوك أو شركات الدولية، تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة، وبموجبها يمكن للزبون الوفاء بقيمة مشترياته لدى المحلات التجارية المعتمدة لدى البنك مصدر البطاقة.

4-البطاقات البنكية (smart cards) وهي عبارة عن بطاقة ذكية تحتوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية.

خامسا: النقود الالكترونية

هي عبارة عن نقود غير ملموسة، تأخذ صورة وحدات الكترونية، وتخزن في مكان آمن على "الهارديسك" لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل باسم المحفظة الالكترونية.

سادسا: الشيك الالكتروني

الشيك الالكتروني هو رسالة إلكترونية موثوقة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على انه قد تم تحويل المبلغ إلى حسابه.

سابعا: بنوك الانترنت

وتسمى بالبنوك الالكترونية ويعتبر أول بنك افتراضي على شبكة الانترنت هونت بنك (www.netbank.com) والذي باشر أعماله في 1995، وأقامت أمريكا أون لاين (www.aol.com) بنكا افتراضيا في عام 1996، (bank of america) والذي يعتبر أكبر بذاك في أمريكا يقدم خدمات مصرفية عبر الانترنت

المطلب الثالث: واقع الحوكمة الالكترونية في البنوك الجزائرية

أولا: مبررات تبني الحوكمة الالكترونية في البنوك الجزائري

شرعت الجزائر منذ (1990) في إجراء تعديلات هيكلية في القطاع المصرفي بهدف تهيئة العمل وفق آليات اقتصاد السوق وتحقيق الخدمات المصرفية وخلق تنافسية بين البنوك ومن بين البنوك التي ظهرت بعد هذه الفترة بنك الخليفة وبنك الجزائر الصناعي والتجاري، لكن أهم ما ميز هذه المرحلة ضعف رقابة بنك الجزائر، البنك المركزي، على هذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها مما أدى إلى وقوع في أزمات مالية هزت القطاع المصرفي الجزائري، وهذا ما أشارت إليه اللجنة المصرفية في إحدى مذكراتها المتعلقة بالرقابة والتفتيش والتي أظهرت سوء الحوكمة من خلال النقائص التي تم تحديدها بالنسبة لبنك الخليفة كما يلي:¹

1-عدم احترام الإجراءات المحاسبية للمؤسسة؛

¹ مراد محبوب وعبد الله الطيب باري: واقع الخدمة المصرفية بالجزائر في ظل الحوكمة الالكترونية، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 29/30 أكتوبر 2014، ص9.

2-التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر؛

3-غياب المتابعة والرقابة؛

4-عدم احترام قواعد الحذر.

ونضيف لكل ذلك فضيحة اختلاس 3200 مليار من البنك الوطني الجزائري والتي تعود إلى سنة (2005)، حيث يتم تداول صكوك بنكية دون خضوعها للمحاسبة، وفضيحة حجز أموال بنك الفلاحة والتنمية الريفية في بروكسل بسبب فضيحة 09 ملايين دولار، وكان وزير المالية آن ذلك قد صرح بأن البنوك الجزائرية خطر على أمن الدولة لما يحدث فيها من مخلفات تخطت حدود بلادنا.

وفي مجال تحليلها للأخطار تعاني البنوك من نقص الشفافية والدقة في الحسابات وضعف التحكم في تقنيات الهندسة المالية وعد احترام تسيير القروض البنكية فعلى سبيل تنص إحدى هذه النسب على أن مبلغ السحب على المكشوف لمؤسسه مالا يتجاوز شهرا من رقم أعمالها في حين أن بعضها يعاني سحباً على المكشوف يعادل سنة من رقم أعمالها، أحق إلى ذلك النقص الكبير للمؤونات الموجهة لمخاطر القرض مما يفسر هامشية درجة الخطر وكون عدم تسديد المؤسسات العمومية لديونها يدخل ضمن تقاليد التسيير في الجزائر.

ثانياً: استخدام الصيرفة في البنوك الجزائرية

سوف تعالج من خلال استخدام البنوك في الجزائر للأنترنت والبنك المحمول ووسائل الدفع الالكترونية:¹

1- استخدام الانترنت في البنوك الجزائرية:

معظم البنوك الجزائرية لها مواقع على شبكة الانترنت، فبنك الجزائر مثلاً موقعه على الانترنت (www.bank-of-algeria-dg) تظهر فيه مجموعة من المعطيات وإحصائيات مختلفة ولكنها غير متجددة، وهو لا يقدم أي خدمة معلوماتية إلكترونية، بعكس مواقع البنوك المركزية في العالم والتي بعضها يشرف على أنظمة الدفع الالكترونية لمصارف تلك الدول انطلاقاً من موقعه الالكتروني، أما بالنسبة للبنوك التجارية فمواقعها تعرض مجموعة من المعلومات عن نفسها ومعظمها لم يجدد منذ مدة إلا أنه نذكر بوجود بنوك تسمح بالاطلاع على الرصيد (للزبائن المشتركين في النظام) ومن أمثلة مواقع تلك البنوك: موقع صندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري...، ولكنها تقدم عمليات محدودة سواء من حيث نطاق الخدمة أو نوعيتها.

¹ أية زيان حورية: الصيرفة الالكترونية في الجزائر، المؤتمر العلمي حول نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، 6/5 يوليو 2007، ص ص3-5.

ثانيا: استخدام الهاتف الخليوي

بادر القرض الشعبي الجزائري منذ سنتين إلى انطلاق خدمات بنكية جديدة تدرج في إطار ما يعرف بالبنك الالكتروني حيث يسمح المنتج الجديد بالقيام بعدة عمليات بنكية عن طريق الانترنت، الفاكس والوسائل القصيرة عبر الهاتف الخليوي، ومنها الاطلاع على الرصيد وممارسة خدمات الدفع البنكي وتسديد الفواتير بالإضافة إلى تقديم طلبات دفاتر الصكوك بشكل سهل وسريع، ولكن هذه التجربة تعرضت للتعثّر بسبب قلة عدد الزبائن المهتمين بها، وهو ما أرجعه المختصون إلى ثقافة المواطن في مجال التعاملات المالية، فهو لا يثق في الآلة ويفضل التعامل بالسيولة المالية.

ثالثا: استعمال وسائل الدفع الالكترونية في تطوير الخدمات المصرفية بالجزائر

في سنة 1995 أنشأت ثمانية مصارف شركة (société algérienne des automatisations des transactions interbancaires et de monétique) وذلك من أجل تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري، وهذه المصارف هي: البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري.

وسعى منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية، حيث شرعت في إدخال آلات السحب التي تبلغ عددها سنة (2002) حوالي 250 جهاز، ثم ساهمت العديد من المؤسسات البنكية الوطنية والأجنبية في دعم الدفع الالكتروني فوصل عدد الموزعات الآلية إلى 919 موزع سنة (2008).

وتعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام وسائل الدفع هي استخدام بطاقة السحب الخاصة بكل مصرف، بحيث لا يستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز مصرف آخر، وفي سنة (1997) ثم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال شبكة (SATIM) التي تسمح بإجراء السحب من أي موزع آلي للنقود سواء كان تابعا لمصدر البطاقة أو لبنك آخر ، وبذلك حولت شبكة (SATIM) بطاقة السحب العادية إلى بطاقة ما بين البنوك (la carte cib.interbancaire de retrait) وتعمل (SATIM) على ضمان حسن سير عملية السحب بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك المشاركين، وإجراء عمليات المقاصة لصفقات السحب بين المصارف والعمل على مراقبة البطاقات المزورة وكشف كل التلاعبات الواقعة عليها.

ورغم ذلك تبقى الجزائر بعيدة كثيرا عن مجال الصرفية الالكترونية مقارنة مع جيرانها كما لمعرب وتونس، فحسب إحصائيات قامت بها الجزائرية للاتصالات على الجزائر مضاعفة حجم استعمالها للدفع الالكتروني 15 مرة لالتحاق بمستوى تونس والمغرب، 750 مرة لالتحاق بمستوى الدول الأوروبية.

المطلب الرابع: تحديات حوكمة الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر

نتيجة لقلّة التشريعات المتخصصة وعدم وجود نظام قانونية واضحة ودقيقة بخصوص العمليات المصرفية الالكترونية، وبسبب عدم وجود اتفاقيات دولية مبرمة حول هذا النوع من العمليات كان من الطبيعي أن تتعرض البنوك لاعتداءات مصدرها التقنيات الحديثة المستخدمة مما يتطلب القيام بجهود إضافية لحوكمة أداء المؤسسات المصرفية ومن بين هذه الاعتداءات:¹

أولاً: الاحتيال (الغش) المعلوماتي

عرفته لجنة أودين (audit) في المملكة المتحدة بأنه سلوك خداعي مرتبط بالكمبيوتر يهدف الشخص من خلاله إلى كسب فائدة أو مصلحة مالية ويتم في البنوك التقليدية والبنوك عبر الانترنت وفق ثلاث طرق هي:

- 1- التلاعب في البيانات من طرف بعض الموظفين والتقنيين العاملين في المصارف عن طريق إدخال معلومات مصطنعة لتحقيق مصلحة مالية ما، أو من خلال استيلاء المجرم على كلمة السر أو مفتاح التشفير مما يسمح له بالدخول إلى ذاكرة الكمبيوتر ويقوم بتعديل المعطيات وأرقام الحسابات لصالحه؛
- 2- التلاعب في البرامج المستخدمة أثناء تطويرها أو صياغتها وذلك باستعمال طريقتين الأولى تعرف باسم (perruque)، حيث يبرمج فيها الكمبيوتر على اقتطاع قيم مالية صغيرة من الإيداعات الدورية، والثانية تعرف باسم (salami)، وهي عبارة عملية استيلاء على الأصول بكميات كبيرة من الصغيرة من الأرصدة الكبيرة بشكل شرعي،
- 3- اعتراض المعلومات المتبادلة عبر الشبكات وتحليلها والتلاعب في محتواها ثم استعمالها في اختلاس الأموال.

ثانياً: إتلاف برامج كمبيوتر البنك وبياناته

وتعتمد هذه الجريمة على عدة أساليب منها:

- 1- الفيروس المعلوماتي وهو عبارة عن برنامج يتضمن أهدافاً تدميرية للأنظمة المعلومات؛
- 2- القنبلة المعلوماتية وهي برنامج يثبتته المحتالون داخل النظام المعلوماتي الذي يصممونه بحيث ينطق بعد مدة من الاستعمال في تعطيل النظام المعلوماتي نفسه أو تدميره أو محو بياناته، وكثير ما يستهدف مصمموه الشركات التجارية والمصارف؛
- 3- الديدان الالكترونية وهي عبارة عن برنامج معلوماتي يمتاز بقدرته على التنقل عبر شبكة المعلومات بهدف إعاقة عملها والتشويش عليها، وتكمن خطورته في قدرته على العمل ذاتياً دون توجيه أو رغبة من المستخدمين.

¹ مراد محبوب وعبد الله الطيب باري: مرجع سابق، ص 14، 15.

ثالثاً: غسيل الاموال عبر البنوك الالكترونية

وذلك من خلال استخدام البطاقات الذكية وأجهزة الكمبيوتر في تحويل الموال غير المشروعة وإضفاء الشرعية عليها وتوظيفها عبر الانترنت من خلال منظمة حماية وتشفير، وعلى نحو من الدقة والسرعة والسرية، وبشكل يعب معه تعقب عمليات الإيداع.

خلاصة الفصل

أصبحت الحكومة من الموضوعات الهامة التي تطرح على جدول أعمال الحكومات والمؤسسات وذلك بهدف تحقيق العدالة والشفافية والوضوح فتطبيق قواعد الحكومة أصبح شعارا يتبناه القطاع العام والخاص على حد سواء كما تعتبر وسيلة لتعزيز الاقتصادي لأي دولة، خاصة في ظل التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات إذ أن لهذه الأخيرة اثار عميقة على الحكومة التقليدية وتحولها إلى ما يعرف بالحكومة الالكترونية والتي من مقوماتها تكريس أسس الحكومة الالكترونية.

وهناك حاجة أيضا لتطوير الحكومة الالكترونية من أجل زيادة الشفافية والفعالية في إدارة البنوك باعتبارها الواجهة لكل اقتصاد في العالم، حتى ان عملية إصلاح الخدمة البنكية تكون بتحديث القطاع المصرفي وتحديث التشريعات وتطوير الهياكل الإدارية على المستوى المركزي، وبناء القدرات وإجراءات العمل داخل البنوك وكل هذا لا يأتي إلى بتسخير الحكومة الالكترونية باعتبارها آلية أساسية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لتقوية قدرة البنك وتعزيز مساءلة وذلك بما يتماشى بالتطورات التكنولوجية الحديثة.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل

إن الغرض من هذا الفصل هو التزويد بالإطار النظري للأداء المالي، فلا يمكن تناول موضوع قياس وتقييم الأداء دون الإحاطة بالإطار النظري له، ولكي يتمكن البنك من معرفة قدرته على بلوغ أهدافه أولاً وهل حققها بالوسائل المعقولة فإنه بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجه، أو بالأحرى تقييم أدائه ، وإذا اعتبرها البنك على أنه مجموعة من الوظائف فإنه حتماً بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفه، فهي إذن تقييم أدائها التجاري وأدائها المالي.

ولتقييم الأداء المالي للبنك يواجه المديرون إشكالية اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات، فهي بطبيعة الحال كثيرة، فنجاح التقييم يعتمد أساساً على قدرة المديرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل تناول المباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية الأداء المالي؛

المبحث الثاني : تقييم الأداء للبنوك؛

المبحث الثالث : مؤشرات قياس الأداء للبنوك؛

المبحث الرابع: الحوكمة وأداء البنوك.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعد مفهوم الأداء عموماً والأداء المالي خصوصاً مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة للمؤسسة، ويكاد يمثل الشمولية لمجمل الفروع وحقول المعرفة الإدارية، وقد اهتم العديد من الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية من خلال دراستهم بالأداء المالي، ومن ثم ضبط مفهومه يبقى ضرورة ملحة وإشكالية معقدة يجب الاهتمام بها.

المطلب الأول : نظرة تاريخية للأداء المالي

يمثل الجانب المالي تاريخاً محورياً لاهتمام منظومات الأعمال، حيث الاهتمام بالأرباح وتراكمها باعتبارها تعطي انطباعات إيجابية على نمو الأعمال وتوسعها من جانب ونجاح الإدارة وخاصة الإدارة العليا من جانب آخر، لقد مثلت المحاسبة على مر العصور نظام للقياس وترجمة بلغة الأعمال وعرضت مؤشرات وتقاريرها للإفصاح المستخدمة لهذه الجوانب بشكل واضح، لقد جاءت الثورة الصناعية لتعطي توجهها مغايراً حيث الاهتمام بنظم محاسبية أكثر حداثة من السابقة لعبت فيها النسب المالية كمؤشرات وطرق تحليل لتبيان أداء منظمات الأعمال ومقارنة بعضها مع البعض الآخر للحكم على فعاليتها وكفاءة إدارتها، وفي بداية القرن العشرين تم تنضيج مؤشرات تعكس الجانب المالي بصورة شمولية، ويتم من خلالها تقييم الأداء للمنظمات وخاصة الكبيرة منها، فمؤشر العائد على الاستثمار (ROI)، أو العائد على حق الملكية (ROE)، ونسب التحليل المرتبطة بالموازنات والنقدية جاءت لتلبي متطلبات الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة لتوسيع الأعمال أو بقائها أو الانسحاب منها.¹

لقد انتقلت اهتمامات المستهدفين لمؤشرات الأداء المالي في إطار المحاسبة المالية التقليدية إلى نتائج الأداء ومخرجات النظام المحاسبي الإداري والكفوي، حيث يعد هذا الأمر انطلاقة حديثة لتطوير معلومات كمية يمكن الحكم من خلالها على الأداء بصورة أدق، وأن تزويد الإدارة بمؤشرات مالية تخص الكلف والعوائد ساهمت بشكل كبير في تعزيز جوانب تطوير الاستثمار، وكذلك اتخاذ قرارات التعامل مع الموردين أو التفاوض مع العملاء المهمين، لقد مثلت مجمل هذه الجوانب تراكم خبرة ومجال التعلم للعاملين ومجال تعلم للعاملين على مختلف المستويات وخاصة الإدارة العليا.

لقد حاولت المنظمات أن تطور مؤشرات الحالية التي تخدم مصالح المساهمين أو بعض من جهات أصحاب العلاقة ذوي الارتباط المباشر بعمل المنظمة، وفي فترات لاحقة جاءت هذه المؤشرات لتغطي مساحات واسعة يرتبط بعضها بالقدرة التشغيلية للمنظمة سواء من حيث الحصول على التجهيز المناسب أو القدرة التفاوضية مع نقابات العمال والعاملين للحصول على أفضل الأيدي العاملة الماهرة.

¹ وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصور و ألغاي: أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 172.

وفي فترة لاحقة أشارت العديد من الدراسات وواقع الحيلة الفعلية لمنظمات الأعمال إلى قصور وضعف المؤشرات المالية لوحدها في الحكم على صحة ودقة عمل المنظمة وتطورها، لذلك عرضت نظم أكثر تطوراً في إطار بيانات استثمارية تأخذ بعين الاعتبار انعكاس أوجه العمل المختلفة على المؤشرات المالية كنتائج نهائية لأداء منظمات الأعمال.¹

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهدافه

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

قبل التطرق إلى الأداء المالي نرى من الضروري أولاً تحديد مفهوم الأداء حيث:

ورد مفهوم الأداء بأنه قيام الشخص بسلوك ما وذلك لتحقيق هدف محدد فقد يكون إشباع حاجة معينة أو حل مشكلة ما أو التخطيط لمشروع ما.²

كما ينظر إلى الأداء على أنه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال.³

ويعرف بأنه انجاز الأهداف التنظيمية باستخدام الموارد بكفاءة وفعالية وتعني الكفاءة تعظيم النتائج باستخدام اقل الموارد أما الفاعلية فتتعلق في انجاز الأهداف الموجزة.⁴

مما سبق يمكن اقتراح التعريف التالي: أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال المثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، الأداء إذن الكفاءة والفاعلية معاً.

كما يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداماً وقداً لقياس أداء البنك، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه البنك نحو المسار الأفضل والصحيح، وهناك من المالىين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه:

مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.⁵

¹ المرجع نفسه: ص 173.

² مدحت أبو النصر: أساسيات إدارة الجودة الشاملة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 110.

³ P.DruKer, L'avenir, E ditions village mondial, paris, 1999, P73.

⁴ عبد الستار العلي و آخرون: المدخل إلى إدارة المعرفة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص 327.

⁵ ددان عبد الغني : قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة الجزائر، 2006، ص 41.

ويعرف على أنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة.¹

وعرف على أنه وصف لوضع المؤسسة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة.²

كما ورد بأنه يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمؤسسة.³

يعبر عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.⁴

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية⁵:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة فيإنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض الأرباح؛
- مدى تغطية النشاط للمصاريف العامة.

ومنه نرى أن الأداء المالي ما هو إلا: انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك .

الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي

يمكن حصر الأهداف التي تسعى أي مؤسسة إلى تحقيقها في أهداف عديدة ومنها التوازن المالي السيولة والسير المالي المردودية إنشاء القيمة ويعتبر هذا الأخير هدفا جديدا فرضته الوضعية الراهنة التي تمر بها المحيط الخارجي للمؤسسة.

¹ محمد نجيب دباش وطارق قدوري : دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06/05/2013، ص 7.

² بسرى كريم ريشان الحديثي: دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركة الأدوية الأردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، ص 34.

³ المرجع نفسه: ص 34.

⁴ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي: التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 60.

⁵ دأدان عبد الغني: مرجع سابق، ص 41.

أولاً: التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي هدفا تسعى الوضعية المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة مالياً، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.¹

ومنه يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة والسير المالي للمؤسسة وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:²

- تأمين تمويل احتياطات الاستثمارات بأموال دائمة؛
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم السير المالي؛
- الاستقرار المالي؛
- تخفيض الخطر المالي.

ثانياً : السيولة والسير المالي

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات. أما السير المالي فهو على خلاف السيولة، ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها المتوسطة والطويلة الأجل، فهو يتعلق بالافتراض المتوسط والطويل الأجل الذي تقوم به المؤسسة.³

ثالثاً : المردودية

تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها أي مؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، والمردودية كمفهوم عام تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المالي الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المالي وهذا يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية.⁴

¹ السعيد فرحات جمعة: الأداء المالي للمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، الرياض، 2000، ص 247.

² المرجع نفسه، ص 259.

³ عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة الكوايل بيسكرة 2002/2000)، مذكرة ماجستير في علوم

التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص 37.

⁴ المرجع نفسه، ص 37.

رابعاً: إنشاء القيمة

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً، والمردودية الكافية هي التي لا تقل المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.¹

مما سبق يتبين أن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو الملاك ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة.

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق بشيء من التفصيل إلى معايير الأداء المالي إضافة إلى العوامل التي يمكن أن تؤثر عليه.

الفرع الأول: معايير الأداء المالي

إن التوصل أي رقم معين لا يعني شيئاً للمحللين الماليين مالم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للبنك أو أي مؤسسة، وهناك أربعة معايير رئيسية يمكن الإشارة إليها كما يلي:

أولاً: المعايير التاريخية (historical Standards)

وهذه المعايير تستند إلى المؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوفات المالية للمنشأة فمثلاً تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار لعام (2000)، مع معدلات العائد على الاستثمار للأعوام الماضية، وهنا يبدي المحلل المالي الحكم على هذه المؤشرات من خلال مقارنته بالمؤشرات الماضية أو التاريخية.

ثانياً: المعايير الصناعية (القطاعية) (Industry Standards)

وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة والمتمثلة عادة في النشاط، حيث تقوم الشركة في صناعة معينة بمقارنة مؤشرات مع مؤشرات الصناعة نفسها على سبيل المثال مقارنة مثلاً (ROA) لبنك معين مع معدل (ROA) للصناعة المصرفية.²

ثالثاً: المعايير المطلقة (Absolute Standards)

وهي أقل واضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها التقلبات الواقعية.

¹ المرجع نفسه، ص 37.

² عمار أكرم عمر الطويل: مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 20، 21.

رابعاً: المعايير المستهدفة (Target Standards)

هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم بها البنوك بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلاً لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع البنوك بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.¹

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي في:²

أولاً : الهيكل التنظيمي

وهو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب الأنشطة والمعلومات، ويؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها.

ثانياً: المناخ التنظيمي

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في الأموال.

ثالثاً: التكنولوجيا

وهي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة أو البنك لتحقيق الأهداف المنشودة، والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى البنك تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعماله والمنسجمة مع أهدافه وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه البنوك، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى الأرباح والحصة السوقية.

¹ علاء فرحان طالب وإيمان شيجان المشهداني : مرجع سابق، ص ص73،74.

² محمد محمود الخطيب : الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، عمان، 2009، ص 45.

ويمكن تصنيف وتبويب العوامل المؤثرة على الأداء المالي إلى:¹

أولاً: العوامل الداخلية

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء البنك أو المؤسسة والتي يمكن لها التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل:

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية ومحاولة ترشيدها وتصحيحها.

ثانياً: العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي وحتى البنوك، حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات محاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على البنوك والمؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المطلب الرابع: أبعاد الأداء المالي

يمكن ذكر الأبعاد الأساسية للأداء المالي في:²

أولاً: زيادة هامش الربح

(الأرباح غير العادية، الأرباح المحققة زيادة عن المستوى العادي، وتحديد مصادر تحسين وتطوير الهامش): ويشير هامش الربح التشغيلي إلى مدى فاعلية المنشأة في مراقبة التكاليف والنفقات المرتبطة بعملياتها التشغيلية العادية، والهامش التشغيلي هو عبارة عن نسبة تستخدم لقياس كفاءتها وإستراتيجية التسعير الخاصة بها.

¹ ابن خروف جليبة: دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية والتدبير، جامعة بومرداس، 2009، ص78.

² ماهر موسى درغام ومروان محمد أبو فضة: إثر تطبيق نموذج الأداء المتوازن في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإنسانية)، العدد 17، المجلد 2، فلسطين، صص 746- 748.

ثانيا: استمرارية التحسين وإدامته

هو الفعل الذي يتم القيام به لتغيير عمليات المنظمة بحيث تلبي حاجات عمل المنظمة وتحقق أهداف عملها بشكل أكثر فاعلية.

ثالثا: الاستخدام الأمثل للأصول

من أجل تحسين استخدام الأصول، يحاول المدبرون تخفيض مستويات رأس المال المطلوب لدعم مزيج العمل وحجم المقترضين، كما أنهم يكافحون للحصول على الاستخدام الأعظم لقاعدة مجوداتهم الثابتة من خلال توجيه عمل جديد نحو استخدام موجودات حالية غير مستخدمة بكامل طاقتها باستخدام الموارد النادرة بفاعلية أكثر، مع أبعاد الموجودات التي تقدم عوائد غير كافية حسب قيمتها، كل تلك الأفعال تمكن وحدة النشاط من زيادة العوائد المحققة على مجوداتها المالية والمادية.

رابعا: تعزيز الفاعلية /الكفاءة وإدامتها

الفاعلية مقياس لمستوى القيمة الذي يمكن توليده من المستوى المتاح من الموارد، و تقييم الفاعلية مرتبط بشكل مهم بكيفية مقابلة المنظمة لمنتجاتها وخدماتها للحاجات المختارة من الزبائن المختارين والكفايات التي تحفز تلك الفاعلية .

خامسا: التغيير في سياسة الدين، سياسة هيكل رأس المال (CSP)

هيكل رأس المال الأمثل هو ذلك الهيكل الذي يعظم سعر سهم المنشأة بحيث تكون نسبة الدين اقل من تلك النسبة التي تعظم الإيراد المتوقع للسهم .

سادسا: التدفق النقدي المستقبلي الحر وإدامته

التدفقات النقدية الحرة منسوبة إلى الدين والملكية تساوي صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة مخصومة منه الزيادة في رأس المال العامل التشغيلي ناقة الزيادة في صافي الموجودات طويلة الأمد، أما التدفق النقدي الحر منسوباً للملكية فهو عبارة عن صافي الدخل مخصومة في الزيادة في رأس المال العامل التشغيلي ناقصة الزيادة في صافي الموجودات طويلة الأمد ومضافة إليها الزيادة في صافي الدين.

سابعا: الموازنة بين العائد المالي المستقبلي والمخاطرة

المخاطرة هي احتمالية حدوث أو حصول نتائج غير مرغوبة، وأنه ما يهمنا في هذا السياق هو تأثيرات المخاطرة على تقييم الموجودات أو الأوراق المالية، ومنه فإن المخاطرة تعود إلى احتمالات أن العوائد وكذلك القيم لأصل معين أو للورقة المالية قد تكون لها نتائج بديلة .

ثامنا: تحقيق الميزة التنافسية وإدامتها

قد تم إدراك أن القيمة المضافة عاملا مهما في الحفاظ علي تنافسية البنك والمؤسسة من خلال تحقيق الانسجام (Aligning) بين العمليات والنشاطات الداخلية مع أهداف العمل ،و قد غيرت الحقيقة المتمثلة في ظهور تقنيات المعلومات الجديدة وفتح الأسواق العالمية، حيث لن تستطيع المشآت بعد لان كسب

أفضلية تنافسية دائمة فقط عبر نشر أصول ملموسة، وبالتالي تتطلب بيئة عصر المعلومات لكل منظمات الإنتاج والخدمة قدرات جديدة للنجاح التنافسي وقدرة المنشأة على حشد واستثمار أصولها غير الملموسة حاسمة في توليد وإدامة الميزة التنافسية.¹

المطلب الخامس: الجهات المستفيدة من دراسة الأداء المالي

هناك العديد من الجهات المستفيدة من دراسة الأداء المالي وهي:²

أولاً: الإدارة

من الطبيعي أن المديرين يرغبون بمقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم فالإدارة تحدد الأهداف من خلال الحصة السوقية، النمو في قيمة المبيعات أو الوحدات، والعائد على الاستثمار، ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المديرين ضمن المستوى الإداري الأعلى، حيث أن هؤلاء لديهم مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات، بشكل خاص من تقارير المنشأة المالية السنوية.

ثانياً: حملة الأسهم العادية

ويقسمون إلى ثلاثة فئات:

1- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الأمد وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيراد الحالي وتوزيعه عليهم؛

2- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الأمد وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الإيرادات، وتعظيم رأس المال؛

3- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح العوائد للبدائل الاستثمارية.

ثالثاً: حملة الأسهم الممتازة

وهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لقسم الأرباح.

رابعاً: حملة السندات

مثل الأفراد، المصارف، أو المنشآت المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية مدفوعات مقسوم الأرباح اقتراض المنشأة وتقييمها للموجودات لتغطية ديونهم.

¹ المرجع نفسه، ص 748.

² علاء نعيم عبد القادر وآخرون: **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، ص 256، 257.

خامسا: مانحي الائتمان والمصرفيون

وهم يتحققون من التغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المنشآت أي أنهم يتأكدون في حقيقة الأمر من مدى كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمانة لمطلوباتهم على المنشأة.

سادسا: المحللون الماليون استثماريون ومضاربون في سوق الأسهم

وهؤلاء جميعا ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم أسهم المنشآت بموجب كشف المركز المالي (الميزانية العمومية) مع تقييمها في سوق الأوراق المالية.

سابعا: اتحادات التجاري

وهم يقارنون بين اتجاهات أرباح الإداريين وحملة الأسهم وبين ما يتقاضاه أعضاء النقاب من الأجور.

المبحث الثاني: تقييم أداء البنوك

تهدف تقييم الأداء في مجال البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه، أما المقارنة بمؤشرات النشاط فان لها أهمية خاصة، حيث تبين نقاط القوة والضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي، ومن المستحيل تغيير الأداء الماضي من خلال تقييم هذا الأداء، لكن يبقى هذا التقييم الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

استأثر موضوع تقييم الأداء باهتمام واسع من لدن الكتاب والباحثين في مجالات الدراسات العلمية الاقتصادية منها والإدارية والمحاسبية والمالية والمصرفية كذلك لارتباطه بجوانب مهمة من حياة المنظمات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، وعلى الرغم من تطابق النظرة العامة لعملية تقييم الأداء، وردت مفاهيم عدة ومختلفة لعملية تقييم الأداء:

تقييم الأداء هو عملية تحليل وتقييم أنماط ومستويات أداء العاملين وتعاملهم وتحديد درجة كفاءتهم الحالية والمتوقعة كأساس لتقويم وترشيد هذه الأنماط والمستويات.¹

وعرف على أنه عملية مراجعة لتقويم منظمة تشمل كل أوجه السلوك الوظيفي أخذاً في الاعتبار فاعلية العاملين ومدى مقابلتهم لمتطلبات الوظيفة ومستوياتها.²

كما ينظر إلى تقييم الأداء كونه جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.³

ويعرف بأنه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات تشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز

¹ مدحت أبو النصر: الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص 125.

² المرجع نفسه، ص 125.

³ مجيد كرخي: تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج، عمان، 2008، ص 31.

تلك الانحرافات وغالبا تكون المقارنة بين ما هو متحقق وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب.¹

وتتمثل تقييم الأداء في استخدام البيانات المتاحة عن أوجه نشاطات المنظمة بصورة توضح وحدات التنفيذ الفعلية والانحرافات من الخطط الموضوعة مع قياس النتائج وإظهار المشكلات والمعوقات وتقييم نشاط المستويات المختلفة عن الإدارة داخل المنظمة الواحدة عن طريق مقارنة البيانات المخططة ومع البيانات السابقة.²

تقييم الأداء هو القياس للتأكد من الأداء المالي الفعلي يوافق معايير الأداء المحددة، ويعد التقييم مطلب ضروري لكي تحقق المؤسسة أهدافها بناء على المعايير الموضوعة، فهو عملية دورية تهدف إلى قياس نقاط القوة والضعف من أجل تحقيق هدف محدد خطت له المنظمة مسبقا.³

مما تقدم نستطيع القول بأن تقييم الأداء هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من المؤشرات المستهدفة أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدة سابقة، أو نتائج أداء الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية وأساليب التنظيم والإدارة، أو بالمؤشرات المستنبطة معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة حجم هذه الوحدات.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء للبنوك

فيما يلي يتم عرض كل من أهمية تقييم الأداء وأهدافه بالنسبة للبنوك.

الفرع الأول: أهمية تقييم الأداء للبنوك

تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك أهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن أبرازها في الآتي:⁴

¹ المرجع نفسه، ص 31.

² أبو جيله رمضان عثمان الغريب: مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 10.

³ مشعل جهاز المطيري: تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 10.

⁴ إبراهيم عبد موسى السعيري وزيد عائد مردان: القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، المجلد 25، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة، ص 23.

أولاً: يوفر تقييم الأداء المالي مقياس لمدى نجاح البنك من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفاعلية من ثم فهو اشمل من كل منهما في تعزيز أدائه بمواصلة البقاء والاستمرار.

ثانياً: يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالبنك لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات مستند على حقائق علمية وموضوعية فضلاً عن أهمية المعلومات للأطراف الخارجية .

ثالثاً: يكشف عن مدى إسهام البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق اكبر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة.

رابعاً: توضح عملية تقييم الأداء المالي المركز الاستراتيجي ضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها، ومن ثم تحدد الآليات وحالات التغير المطلوبة لتحسين مركزها الاستراتيجي.

خامساً: يساعد نظام تقييم الأداء المالي للبنك التأكد من توفير السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر، بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للبنك على أساس أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق مناسب على الاستثمار. وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك تأتي من خلال المساعدة في فهم التعامل بين البيانات وكذلك المساعدة في أجزاء عمليات التحليل والمقارنة ومتابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالبنك.

الفرع الثاني: أهداف تقييم أداء البنوك

هناك أهداف رئيسة لعملية تقييم الأداء داخل البنك يمكن إبرازها في:¹

أولاً: متابعة تنفيذ أهداف البنك محددة مسبقاً، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعاً وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء.

ثانياً: الكشف عن واطن الخلل والضعف في نشاط البنك، وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها.

¹ عاشوري صورية: دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 63.

ثالثاً: التحقيق من تنفيذ الأهداف التي تضمنها الخطط الموضوعة من طرف البنك في الوقت المحدد.

رابعاً: الرقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ البنك لأهدافه وذلك باستخدام موارده المتاحة أفضل استخدام.

خامساً: الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية، حيث أن الأولى تعني القدرة على توليد إيرادات سواء من الأنشطة الجارية أو الرأسمالية الاستثنائية، بينما الثانية القدرة على تحقيق فائض من الأنشطة.

المطلب الثالث: ركائز تقييم الأداء في البنوك.

هناك ركائز أساسية عدة يستند إليها تقييم الأداء في البنوك، وهذه الركائز:¹

أولاً: التحديد الدقيق لأهداف البنك وفي مختلف المجالات

إذ تتطلب عملية تقييم الأداء تحديدا واضحا ودقيقا للأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد وأهداف بعيدة الأمد، وأهداف رئيسية وأهداف فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك.

ثانياً: وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعات التنسيق بينها

بعد أن تتم الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لا بد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشرا لتحقيق تلك الأهداف بالصيغة والمدد المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطط تحديدا للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علميا وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة، مع مراعاة أن تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع الأهداف المحددة.

ثالثاً: التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية

وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء في البنوك تحديدا لمراكز المسؤولية، ويقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة لاتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.

رابعاً: الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء

إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء في البنوك تحديد وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات الأداء من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها.

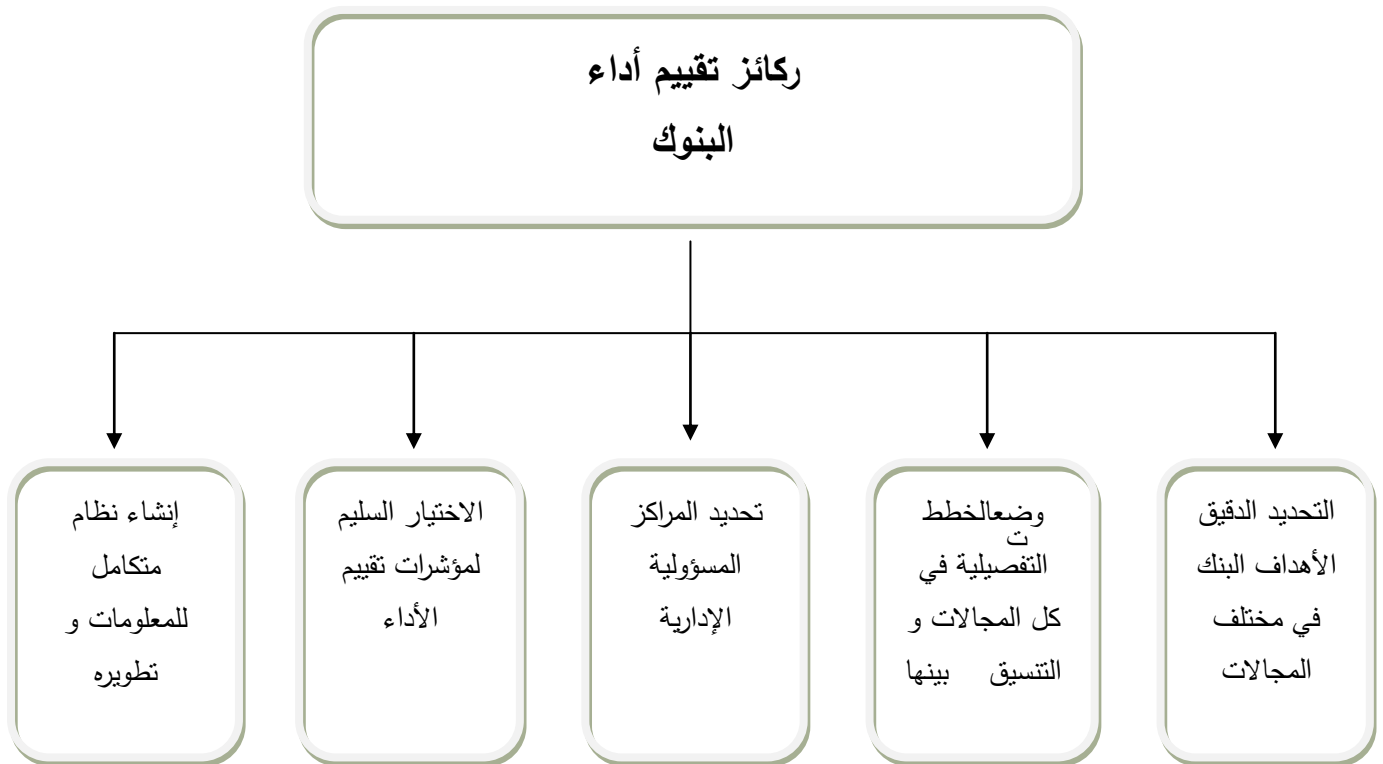
¹ نصر حمود مزنان فهد: إثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 32، 33.

خامسا: إنشاء متكامل للمعلومات وتطويره

بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

والشكل الآتي يوضح لنا ركائز تقييم الأداء في البنوك:

الشكل رقم (06-02): ركائز تقييم الأداء في البنوك



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الرابع: مجالات تقييم أداء البنوك ومراحله

سنحاول في هذا المطلب إبراز كل من مجالات تقييم الأداء للبنوك ومراحله.

الفرع الأول: مجالات تقييم أداء البنوك

تمثل عملية تقييم الأداء للبنوك السياسات التي تتخذها البنوك التقدير مدى تحقيق الإيرادات المختلفة مراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها وآليات التصحيح المناسبة، والحيلولة دون وقوعها مستقبلاً، وتشمل عمليات تقييم الأداء في البنوك المجالات التالية:

أولاً: تقييم أداء البنوك كوسيط مالي

ويشمل هذا المجال تقييم نشاط البنك وكما في تجميع الموارد واستخداماتها، أي أنه يتضمن ما يأتي:¹

1- تقييم كفاءة البنك في تجميع الأموال ويتم تقييم كفاءته في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

- مدى قيام البنك بدعم موارده الذاتية خلال السنة محل التقييم؛
- مدى مساهمة البنك في تجميع مدخرات الأفراد؛
- مدى قدرة البنك على نشر الوعي الادخاري وجذب عملاء جدد؛
- 2- تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال ويتم ذلك من خلال المعايير التالية:
- مدى التغير في البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الأموال في البنك؛
- نسبة كل نوع من الأنشطة البنكية إلى مجموع أنشطة البنك؛
- مدى كفاءة البنك في تحقيق الأهداف الأساسية من خلال استخدام وتوظيف الأموال.

ثانياً: تقييم أداء البنك كوحدة إنتاجية

ويتناول التقييم في هذا المجال نشاط البنك كنشاط إنتاجي يحقق عائداً من خلال العمليات التي

يمارسها، أي أن التقييم في هذا المجال يضم المعايير الآتية:²

- 1- مدى كفاءة البنك في تأدية أنشطته المتعلقة بمكونات العملية الإنتاجية في البنك، إيرادات العمولات؛
- 2- مدى كفاءة البنك في استخدام مدخلاته، ويشمل هذا الجانب نسبة المخرجات لمختلف أنواع المدخلات؛

3- معدلات الاستثمار المباشر والاستثمار في المشروعات الإنتاجية؛

4- مدى مساهمة البنك في توليد المدخلات.

¹ أمانة محمد يحي عاصي: تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني التمويل والاستثمار، مذكرة

ماجستير في إدارة الأعمال، الأردن، ص 184، 185.

² المرجع نفسه، ص 185.

ثالثاً: التحقق من تنفيذ الأهداف

ونعني بذلك التحقق من تنفيذ الأهداف الرقمية القياسية التي تضمنها الموازنة التخطيطية للبنك في الوقت المحدد لها.¹

الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء للبنوك

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجعلها بالآتي:²

أولاً: جمع البيانات والمعلومات الإحصائية

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات الأزمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية النشاط، والتي يمكن الحصول عليها حسابات الأرباح والخسائر والميزانية العمومية والعمليات المتوفرة عن المستخدمات ورأس المال وغير ذلك، أن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، بالإضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات عن أنشطة البنوك المشابهة في القطاع نفسه أو في القطاع الوطني، أو مع البنوك في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

ثانياً: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية

للقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات الأزمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

ثالثاً: إجراء عملية التقييم

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة ومراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

رابعاً: اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط حصرت جميعها، وأن أسبابها قد حددت وأن الحلول الأزمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وإن الخطط قد وضعت لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

¹ صلاح الدين حسن السبيسي: مرجع سابق، ص 357.

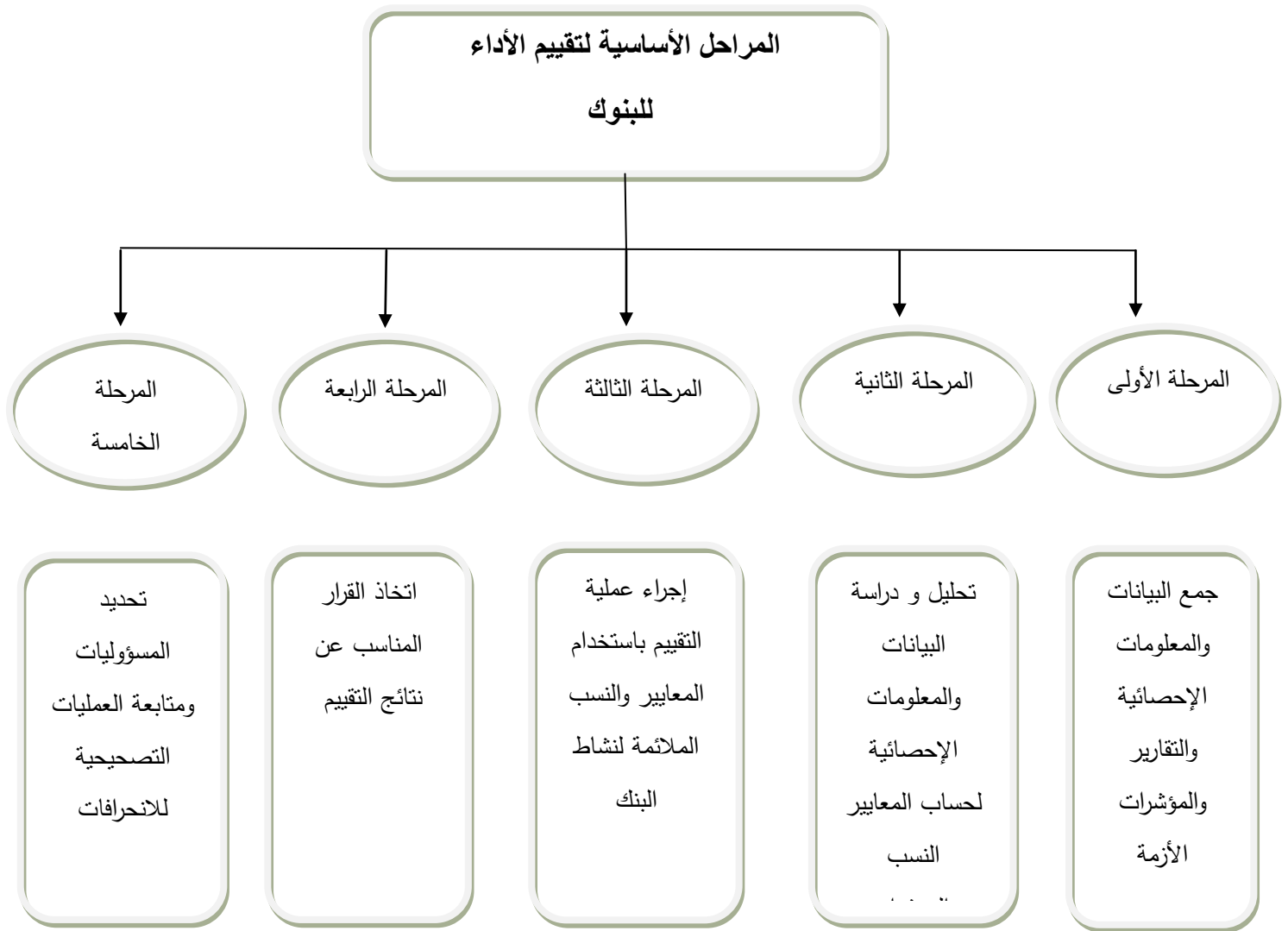
² مجيد الكرخي: مرجع سابق، ص 39.

خامسا: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

والشكل الموالي يوضح مراحل تقييم الأداء للبنوك:

الشكل رقم (02-07): مراحل تقييم الأداء للبنوك



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم الأداء في البنوك

إن اختيار نظام سليم ومتكامل لتقييم الأداء لابد في البنوك يتأثر بثلاثة مجموعات من العوامل، وهذه العوامل:

أولاً: طبيعة نشاط البنك (العوامل الداخلية)

تزاوّل البنوك نشاطاً اقتصادياً متميزاً يتمثل في قيامه بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محدد، وتزاوّل عمليات التمويل الداخلي والخارجي خدمته بما يحدد أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي، وقد انعكست طبيعة نشاط هذه البنوك على نوعية مواردها واستخداماتها، فأصبحت الودائع تمثل المصدر الرئيسي لمواردها، وتحديد المجال الرئيسي لاستخداماتها في منح الائتمان والذي يخضع بدوره لسياسات الإقراض والتسليف المطبقة، وانعكاس ذلك كله على سيولة وربحية هذه البنوك.¹

ثانياً: العوامل التاريخية

يقتضي توفير نظام متكامل وسليم لتقييم أداء البنوك أن يؤخذ في الاعتبار التطور التاريخي لهذه البنوك، بالتالي ألحقته تلك التطورات الحاصلة في النشاط البنكي، ويرتبط بذلك ما صدر من تشريعات وقرارات كان لها أثر ملموس على أنشطتها وأحجامها ومجالات أعمالها البنكية.²

ثالثاً: العوامل الاقتصادية

يتأثر أداء البنوك بمجموعة من العوامل الاقتصادية من أبرزها، ماهية طبيعة الجهاز البنكي ودوره في خطط التنمية الاقتصادية، والهيكل السائد لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتعريفه أسعار الخدمات البنكية المطبقة، والإمكانيات المتاحة لمنح الائتمان والاتجاهات والأسلوب المتوقع تطبيقه في أداء البنوك خلال المرحلة المقبلة لضمان تحقيق ظروف تنافسية عادلة مع البنوك الأجنبية.³ وبذلك تتحدد شروط قيام نظام متكامل وسليم لتقييم أداء البنوك يركز على نسب أو مؤشرات مختارة بدقة وموضوعية بالعوامل الثلاثة أعلاه، بما يضمن إجراء تقييم موضوعي مستند إلى الأسلوب العلمي الرصين المحقق للأهداف بكافة مستوياتها لغرض الحكم على مدى نجاح أداء البنك أو إخفاقه وبيان أوجه الخلل أو القصور في أدائها أن وجدت، وإبراز الخيارات الموضوعية السليمة والعلمية لمواجهة أوجه الخلل تلك بما يضمن تحقيق أداء سليم للبنك.

¹ صلاح الدين حسن السيبي: مرجع سابق، ص 361.

² عبد الصاحب نجم عبد: مدى إمكانية وضع أسس ومعايير لتقييم أداء أجهزة الرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد 1، المجلد 1، 2006، ص 7.

³ نصر حمود مزنان فهد: مرجع سابق، ص 37.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك

تقع على عاتق البنوك مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف ذوي المصالح من مساهمين ودائنين وعاملين وغيرهم، مما يستدعي قيام تلك البنوك باستعمال عدد من مؤشرات الأداء المالية التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها.

المطلب الأول: مفهوم المؤشر وخصائصه

يتم إبراز في هذا المطلب كل من مفهوم المؤشر وخصائصه.

الفرع الأول: مفهوم المؤشر

يعد استخدام مدخل المؤشرات المالية من أوسع مداخل تقييم الأداء شيوعاً واستخداماً في تقييم أداء البنوك، بحكم ما تتوافر من معلومات مالية تمثل جوهر العمل البنكي وبذلك يمكن تعريفها على أنها: تعبير حسابي بسيط بين قيمة بند معين وقيمة بند آخر من البنود التي تشملها القوائم المالية.¹ المؤشرات المالية ماهي إلا علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له.

وهذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام، ومن جانب آخر فإن نتائج كل سنة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير.²

أو هي نسبة مميزة بمقدارين يعبر إما بكسر أو نسبة مئوية، اختارها بالمشكل المالي المطروح أو المراد معرفة سبب حدوثه وعلاجه، كما تمكنا من الحكم على النتائج المحققة وذلك بمقرنها مع المؤسسات في نفس المجال.³

وعرف على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى، كراس المال أو القيمة المضافة، وتسمح للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة وتحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين والبنوك.⁴

¹ محمد قاسم حضاونة: أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص 42.

² زهرة حسن العامري والسيد علي خلف الركابي: أهمية النسب المالية في تقييم الأداء، دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، الجامعة المستنصرية، 2007، ص 114.

³ محمد مطر: التحليل المالي في الأساليب الإدارية والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006، ص 44.

⁴ إبراهيم عبد موسى السعبري وزيد عائد مردان: مرجع سابق، ص 237.

وهذه المؤشرات عادة ما يعبر عنها بالنسب المالية التي تعكس اثر تعامل البنك والتي تستخدم في تقييم أدائه وتحليل مركزه المالي وربحيته لذلك تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء البنك وقدرته على مواجهة التزاماته المستحقة عليه حالياً ومستقبلاً لأنها تمثل أداة تشخيصية أساسية من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء ومن ثم تنتهي بعملية التقييم.

الفرع الثاني: خصائص المؤشرات المالية

نجد المؤشرات المالية تتميز بعدة خصائص أو سمات تجعلها قادرة وبدرجة عالية وكفاءة عن تقييم الأداء في البنوك، ومن أهم هذه الخصائص:¹

أولاً: أن تبين المؤشرات المالية كفاءة البنك في استخدام الأموال المتاحة، وترشيد الإنفاق وتنظيم الإيرادات، وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح البنك في انجاز الأهداف المخططة له.

ثانياً: تمكن المؤشرات المالية البنك من التحقق من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة، ومن كفاية استغلاله لتلك الأموال بما يعود على البنك بعائد مجزي يشجع على استثمار الأموال المتاحة في النشاطات التي يزاولها.

ثالثاً: تحقق المؤشرات المالية المتابعة للأهداف الموضوعة للبنك، عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي المتحصل عليها من المؤشرات مع التقديرات الموضوعة بوصفها أهدافاً، وحصر الانحرافات وتحليلها، ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، والعمل على تلافيها في المستقبل.

رابعاً: تعمل المؤشرات المالية على مساندة تحقيق التخطيط المالي في البنك، في ضوء ما توفره هذه المؤشرات من معرفة تامة بالمركز المالي للبنك في الماضي، والحالة التي وصل إليها في الحاضر، للوقوف على الاتجاهات العامة لمصدر الأموال واستخداماتها لغرض وضع خطة للمستقبل على أساس علمي سليم.

ومن الخصائص أيضاً المميّزة لها:²

- 1- تتبع عن فهم عميق للمشكلات محل الدراسة، ومحاولة تفصيل مؤشرات مناسبة لتعكسها؛
- 2- أن تكون بسيطة قدر المستطاع، واضحة وقابلة للقياس؛
- 3- أن تكون محدودة العدد، ليتمكن متخذ القرار من متابعتها باستمرار؛
- 4- أن تكون عملية وقابلة للتطبيق من حيث إمكانية جمع البيانات؛
- 5- ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة كي تكون معبرة ولها مدلول منطقي؛
- 6- أن تكون هناك ارتباط واضح بين الهدف من التحليل المالية بين النسبة المالية المستخدمة.

¹ نصير حمود مزيان فهد: مرجع سابق، ص 55، 56.

² علاء فرحان طالب وإيمان شيجان المشهداني: مرجع سابق، ص 79، 80.

المطلب الثاني: مؤشرات السيولة (Liquidity Ratios)

يشير مفهوم السيولة إلى قدرة البنك على تحويل جزء من أمواله شبه نقدية إلى نقد خلال مدة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة السحوبات، وإلا فإن التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالبنك، فالسيولة سمة حيوية تمتاز بها البنوك عن المؤسسات غير المالية، ففي الوقت الذي تستطيع فيه تلك المؤسسات تأجيل سداد التزاماتها ولو لبعض الوقت لا يمكن للبنك فعل ذلك، فبمجرد إشاعة عدم توفير سيولة لدى بنك قد تؤدي إلى تدافع المودعين لسحب أموالهم مما يؤدي إلى إفلاسه، لذا على البنوك أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من سيولة كافية لمواجهة السحوبات العادية أو الفجائية لزيائن البنك.¹ وأن من أهم النسب المالية المستخدمة في هذا المجال:

أولاً: نسبة الرصيد النقدي (Monetary Find Ratio)

وتستخرج وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرصيد النقدي} = \frac{\text{نقدية بالخزينة} + \text{ارصدة لدى البنك المركزي} + \text{المستحق على البنك}}{\text{الودائع} + \text{المستحق للبنوك}} \times 100\%$$

وتشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلاً عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالتزاماته البنكية. إذ تبين المعادلة انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها، إلا أن ذلك ينعكس سلباً على العائد البنكي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على البنك بعوائد مالية.² وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة وبمعيار محدد من السلطات النقدية وهو 3% لكل عملة و 6% لإجمالي العملات.

ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:³

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات؛
- سداد قروض سبق أن اقترضها البنك للعملاء؛

¹ إبراهيم موسى السعبري وزيد عائد مردان: مرجع سابق، ص 238.

² بلال نوري سعيد الكروي: تقييم ربحية المصرف باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24، جامعة كربلاء، العراق، صص 7، 8.

³ عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص: الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، صص 45، 46.

- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلاً؛
- زيادة رأس المال في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات.

ثانياً: نسبة السيولة القانونية (Liquidity Ratio Legal)

وتشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على مجوداته السائلة في تغطية الودائع، فكلما كان ذلك أفضل ومصدر أمان للإدارة،¹ وتستخرج هذه النسبة وفق المعادلة التالية:

$$\text{السيولة القانونية} = \frac{\text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية}}{\text{حجم الودائع لدى البنك}} \times 100\%$$

حيث انه تقارن هذه النسبة وبمعيار سلطة النقد المحدد ب (25%).

ثالثاً: نسبة الاحتياطي الإلزامي (Obligating Reserve Ratio)

تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي، وبدون فوائد نسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك المركزي وتمثل قدرة البنك المركزي وتمثل قدرة الأرصدة الموجودة في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة البنك في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وتمثل هذه الأرصدة حجم الاحتياطات الإلزامية المفروضة على الودائع والتي يمكن أن تدعم موقف البنك المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية بشكل خاص.²

وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{الاحتياطي الإلزامي} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما يحكمها}} \times 100\%$$

كلما كانت هذه النسبة اكبر كلما زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته، خاصة في الظروف غير العادية وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك عن سداد الالتزامات المالية، كما أن الاحتفاظ بنسبة اكبر مما هو مقرر من طرف البنك المركزي يعتبر من زاوية أخرى تجميد للأموال مما ينعكس سلباً على ربحية البنك.

¹ أحلام بو عبدلي وحزمة عمي سعيد: دعم تسيير مخاطر السيولة في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 7، المجلد 7، جامعة غرداية، 2014، ص 105.

² سرين سميج أبو رحمة: السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، مذكرة ماجستير كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 26.

ويلاحظ من النسب أعلاه، أن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، أي أن السيولة تزداد بزيادة كل من نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية ونسبة الاحتياطي الإلزامي.

المطلب الثالث: مؤشرات ملاءة رأس المال

يبين ملاءة رأس المال في أي بنك مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات البنك من الأصول الثابتة فضلاً عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في أي بنك يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين.¹

وتعي كفاية رأس المال الموجودات عن المطلوبات المتداولة التي تعكس مدى كفاءة رأس المال للبنك الذي يشكل احد المعايير الرئيسية في تجنب الخسائر غير المتوقعة وتوفير الحماية للمودعين والدائنين كما يعتبر مصدراً مهماً لتعزيز ثقة المواطنين بالبنك وبالنظام البنكي في المجتمع .

وتهتم البنوك المركزية بكفاية رأس المال، إذ تحدد نسبة معينة وعلى البنوك التجارية الالتزام بها حماية لأموال المودعين والدائنين، حيث حددتها لجنة بازل 2، (8%)².

وتقاس كفاية رأس المال من خلال النسب الآتية :

أولاً: نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات (Owned Capital To Total Assests)

تعكس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية في تمويل إجمالي الموجودات، وان ارتفاع هذه النسبة يحقق ما يصبو إليه البنك المركزي من حماية لأموال المودعين، إلا أن ارتفاع بنسبة أكثر يؤدي إلى انخفاض نسبة العائد إلى حق الملكية وهذا ضد رغبة المالكين، يحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة.³

وتقاس بتطبيق المعادلة التالية :

$$\text{راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

¹حيدر يونس كاظم الموسري: اثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية الأردن والسعودية، حالة تطبيقية

للمدة (2008/1990)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009، ص 45.

²علاء فرحان طالب وإيمان شيجان المشهداني: مرجع سابق، ص 86.

³المرجع نفسه، ص ص86، 87.

ويعبر رأس المال الممتلك بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال الممتلك} = \text{رأس المال المدفوع} + \text{الاحتياطيات} + \text{الأرباح المحتجزة}$$

ثانياً: نسبة حقوق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع

يجب على البنك الاحتفاظ نسبة معينة من الأموال في شكل احتياطيات، وذلك لمقابلة الأخطار المتوقعة في جانب الخصوم خاصة خطر السحب، وخطر التمويل، ولذلك يفضل دائماً أن يكون هناك نسبة معينة بين حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع لتعكس درجة الخطر في الودائع حسب تركيبة هيكل الودائع لكل بنك.¹

$$\text{رأس المال الممتلك الى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية} + \text{رأس المال}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

ثالثاً: نسبة حقوق الملكية ورأس المال لإجمالي القروض

يحتفظ البنك بنسبة ثابتة بين حق الملكية ورأس المال لإجمالي القروض وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع الموجودة في محفظة القروض حيث يلزم على البنك الاحتفاظ بنسبة معينة في كل نوع من أنواع محفظة القروض في شكل احتياطيات وذلك لتغطية أخطار الائتمان وعدم السداد.²

$$\text{حقوق الملكية ورأس المال لإجمالي القروض} = \frac{\text{حقوق الملكية} + \text{رأس المال}}{\text{إجمالي محفظة القروض}} \times 100\%$$

رابعاً: علاقة حقوق الملكية بالأصول الخطرة

وهي تبين مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار الناشئة عن احتمال عدم الوفاء، ويقصد بالأصول الخطرة القروض والسلفيات، فهي تبين قيمة الانخفاض الناشئ عن عدم الوفاء في

¹ أسامة عبد الخالق الأنصاري: إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص 373. www.kotobarabia.com

² المرجع نفسه، ص 373.

الاستثمارات عامة التي يمكن مقابقتها عن طريق حقوق الملكية دون المساس بالتزامات البنك قبل الغير.¹ وهي كما يلي:

$$\text{حقوق علاقة الملكية بالاصول الخطرة} = \frac{\text{راس المال} + \text{الاحتياطات} + \text{الارباح الغير موزعة}}{\text{الاوراق التجارية} + \text{القروض والسلفيات}} \times 100\%$$

المطلب الرابع: مؤشرات توظيف الأموال

إن استثمار الأموال أفضل من تركها في الخزينة، وأن استثمارها في القروض أفضل من استثمارها في أوراق مالية، لذا يصبح من الضروري تنمية بعض الأساليب للحكم على مدى ملائمة استخدام أو توظيف الأموال ومنها:

أولاً: معدل توظيف الودائع

وهو مقياس لمدى توظيف البنك للودائع، وذلك للحكم على طبيعة سياسة البنك (توسيعية أو انكماشية) ولذلك يضاف إلى القروض والسلفيات كافة أوجه الاستخدام الأخرى لأموال البنوك والتي تشمل محفظة الأوراق المالية واذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصصة.²

وتحسب كما يلي:

$$\text{توظيف الودائع} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{الودائع}} \times 100\%$$

¹ شيببي عبد الرحيم وبن بوزيان جازيه: تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، يومي 24/25 أفريل، 2006، بشار، ص 8.

² المرجع نفسه، ص 9.

ثانيا: نسبة القروض إلى الودائع

تعد هذه النسبة مؤشرا سليما لقياس نشاط البنك وذلك فيما يتعلق بقدر ما يزود به المجتمع من أموال في صورة قروض وسلفيات بالنسبة للائتمان الذي سيحصل عليه، وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{القروض إلى الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} \times 100\%$$

رابعا:نسبة توظيف الموارد التقليدية

يقصد بالموارد التقليدية الودائع وحقوق الملكية، اللذان يمثلان حتى اليوم المصدران الرئيسيان للأموال في كثير من البنوك، ويتم قياس هذا المعدل بقسمة مجموع الاستثمارات في القروض والأوراق المالية على مجموع الموارد التقليدية.¹

$$\text{توظيف الموارد التقليدية} = \frac{\text{القروض} + \text{الأوراق المالية}}{\text{الودائع} + \text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

وترجع أهمية أموال الملكية ضمن مقام المعادلة السابقة إلى أن البنك يدفع عنها عائد يزيد بكثير من العائد الذي يدفعه على الأموال التي يحصل عليها من المصادر الأخرى، ومن ثم يصبح من الضروري التأكد من كفاءة توظيف تلك الأموال.

خامسا: نسبة توظيف الموارد المتاحة

في الآونة الأخيرة فتحت البنوك لنفسها أفاق جديدة لتنمية مواردها المالية ، ونقصد بذلك اعتمادها على الاقتراض كمصدر للتمويل وهكذا اتسعت دائرة الموارد المتاحة لتشتمل بالإضافة إلى الودائع وحقوق الملكية السندات والقروض وشهادات الإيداع القابلة للتداول، ولما كانت هذه الموارد غير مجانية فانه ينبغي توجيهها إلى استثمارات مربحة، وهو ما تعكسه النسبة التالية:

¹ منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2010، ص431.

$$\text{توظيف الموارد المتاحة} = \frac{\text{القروض} + \text{الاوراق المالية}}{\text{الودائع} + \text{حقوق الملكية} + \text{القروض}} \times 100\%$$

ويمكن القول انه كلما ارتفع معدل توظيف الموارد كلما كان لذلك أثار ايجابية على ربحية البنك، فتوظيف الموارد في استثمارات يتولد عنها عائد أفضل بكثير من تلك الموارد العاطلة لايتولد عنها شيئا.

المطلب الخامس: مؤشرات الربحية

من المعروف إن الهدف الرئيسي للبنك هو تعظيم ثروة الملاك، وتحقيق هذا الهدف بتوقف على عوامل كثيرة من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة من خلال النسب التالية:

أولاً: مؤشر العائد على حقوق الملكية (Return On Equity)

يقيس هذا المؤشر على قدرة إدارة البنك في توليد العوائد من توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فإنها تدل على قدرة البنك على اتخاذ قراراته الاستثمارية م التشغيلية في البنك،¹ ويعتبر أيضا هذا المؤشر من أهم المعايير التي يقاس بها كفاءة استخدام الأموال، كما يفضل دائما أن يعمل البنك على زيادته لتحقيق عائد يتناسب مع الأخطار التي يتحملها مساهموا البنك.² وتستخرج من المعادلة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

¹ حيدر حمزة: علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي، دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 68، الجامعة المستنصرية، 2008 ، ص 85.

² أسامة عبد الخالق الأنصاري: مرجع سابق، ص

ثانياً: مؤشر العائد على الموجودات (Return On Assets)

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة البنك وقدرته على تحقيق أرباح صافية من توظيف موجودات البنك في القروض والاستثمارات وهو يعد من أكثر أساليب التحليل المالي استخداماً وعلى نطاق واسع في تحليل الربحية وإجمالاً، يقاس معدل العائد على الموجودات على وفق الصيغة التالية:¹

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\%$$

¹ حاكم محسن الربيعي وحمد عبدالحسين راضي: مرجع سابق، ص 149.

المبحث الرابع: الحوكمة وأداء البنوك

تؤكد البحوث والدراسات بوجود علاقة طردية بين تطبيق الحوكمة ومستوى الأداء في المؤسسات بصفة عامة، وفي البنوك بصفة خاصة، ويعزز ذلك أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة يرتبط بأداء مرتفع للبنك وذلك ما يمكن إبرازه في هذا المبحث.

المطلب الأول: دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي

يوجد في قلب أي نظام من نظم ممارسة الإدارة الرشيدة لإدارة البنك تكون مهمته توجيه شؤون البنك والإشراف عليه، وإذا ما نظر إلى مجلس الإدارة باعتباره مؤسسة للرقابة من خلال التمثيل، فإنه يتعين الإلمام بالعديد من ترتيباته التنظيمية الممكنة، لأن مجلس الإدارة يضمن للمستثمرين في البنك بان الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري استخدامها بكفاءة لتحقيق أهداف البنك.

في حين يمارس مجلس الإدارة مهامه الإشرافية وسلطاته في اتخاذ القرارات من خلال تشكيل لجان من أعضائه يمكن أن يشارك فيها أعضاء من الإدارة التنفيذية، ومن أهم هذه اللجان لجنة المراجعة والتي تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين ذوي خبرات في المحاسبة والمراجعة والتمويل، وتتوفر لدهما الإدارة والسلطة والموارد ولتوفير إشراف جيد على عملية التقارير المالية وتتكفل اللجنة باختيار المراجع الخارجي، وتتكفل بتقييم أداء المراجع الداخلي والموافقة على أتعاب المراجعين حيث تعتبر صيغتي الاستقلالية وعمق النظر أهم صفاتها، كما تلعب دور رئيسي في الإشراف والرقابة المالية وتقدير التقارير وتعمل على زيادة الثقة العامة بالبنك، وهي من اللجان الهامة في حماية أصول البنك بما يخدم مصالح المساهمين والمستثمرين والمنظمين، ومن أهم وظائفها هي:¹

- 1- العمل على تحسين وتقييم بيئة الرقابة واستعراض نظام تحليل المخاطر بالبنك؛
 - 2- تحسين مستوى الاتصال مع المراجعين الداخليين والخارجيين لتعزيز استقلالهم والقيام بصفة دورية بمراجعة مكافآت وأداء المراجعين الخارجيين؛
 - 3- الالتزام بالقوانين واللوائح والإرشادات.
- وتقوم لجنة المراجعة بأنشطة مختلفة تساعد على تحسين جودة التقارير المالية للبنك في إعداد تقارير سنوية تقدم إلى مجلس الإدارة، ومن هذه الأنشطة:²
- 1- تدعيم استقلال المراجعين الخارجيين؛
 - 2- فحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخليين؛
 - 3- فحص التقارير المالية.

¹ بادن عبد القادر: دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في المالية والمحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2007/2008، ص 185.

² المرجع نفسه، ص 186.

ولضمان اللجنة بالبنك ينبغي توافر العنصر الآتية:

- 1- استقلالية أعضائها؛
- 2- الدراسة المالية والخبرة، خاصة مع تعقد الأدوات المالية الحالية؛
- 3- الفحص النافي للجهالة؛
- 4- إعداد التقارير المالية من حيث الإشراف والرقابة فقط.

المطلب الثاني: دور أصحاب المصالح في تحسين الأداء المالي

وهنا من المفترض يتم الاعتراف في الحوكمة البنكية بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، مع القيام بتشجيع التعاون النشط بين البنوك، وأصحاب المصالح في زيادة الاستثمارات مع خلق الثروة، وفرص العمل، وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، ولذلك فإن هناك اهتمام من قبل القائمين على حوكمة البنوك بتأمين تدفق رأس المال الخارجي إلى البنوك سواء في شكل حقوق ملكية أو ائتمان، وتهتم حوكمة البنوك كذلك بإيجاد طرق لتشجيع أصحاب المصالح في البنوك على القيام بالاستثمار في رأس المال البشري والمادي الخاص بها وفقا للمستويات الاقتصادية المثلى، وعليه فإن القدرة التنافسية ونجاحها هو نتيجة لعمل الفريق الذي يقدم الإسهامات من الموارد المختلفة والتي تتضمن المستثمرين، والعاملين، والمودعين، وينبغي على البنوك أن تعترف بأن إسهامات أصحاب المصالح تشكل احد الموارد القيمة لبناء بنوك تنافسية ومربحة، ومن ثم فإن المصالح طويلة الأجل تقتضي ضرورة تعزيز التعاون المنتج للثروة بين أصحاب المصالح المختلفة.¹

وينبغي في إطار الحوكمة البنكية أن يعترف بأن مصالح البنك تجري خدمتها عن طريق الاعتراف بمصلحة أصحاب المصالح وإسهامهم في نجاح البنك في الأجل الطويل، ولتطبيق هذا المبدأ فإن الأمر مراعاة بعض الإيضاحات التالية:²

- 1- احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو الناتجة عن اتفاقات متبادلة؛
- 2- حماية القانون لحقوق أصحاب المصالح، وإتاحة الفرصة لهم في الحصول على تعويض في حالة انتهاك أي حق من الحقوق؛
- 3- السماح بوضع آليات لتحفيز العاملين على تحسين الأداء مع وجود نظام للحوافز وربط المكافآت بمستوى الأداء أو تحفيزهم من خلال تملك أسهم البنك؛
- 4- عند قيام أصحاب المصالح بالمشاركة في عملية الحوكمة، ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة، وبالقدر الكافي والمناسب؛

¹ محمد نايف صمت العبياني: مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ديسمبر 2010، ص 35، 36.

² المرجع نفسه، ص 36.

5-ينبغي لأصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين وهيئات تمثيلهم أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات القانونية أو غير الأخلاقية؛

6-العمل على استكمال إطار الحوكمة في البنوك بإطار فعال وكفى للإعسار وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

يتضح من خلال ما سبق انه يتم تناول دور أصحاب المصالح من خلال التركيز على احترام المصالح من خلال التركيز على احترام المصالح وفقاً للقوانين والاتفاقيات، مع التعويض في مقابل انتهاك الحقوق، وتطوير الآليات المشاركة، وإمكانية الحصول على المعلومات في الوقت المناسب بدون نقص أو تأخر في المعلومات.

المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية

إن التطبيق السليم لحوكمة البنوك يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على انه يعتبر احد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي وبان هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وإن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد أن الإفصاح والشفافية هو احد وأهم مبادئ الحوكمة فان إطار الإجراءات الحوكمة للبنوك يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فان الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة البنكية هو إعادة الثقة في المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة التي يمكن أن يتعرض لها البنك، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المودعين والمستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن البنك قبل اتخاذ القرار المناسب.¹

ويعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة المعلومات المحاسبية الجيدة يشجع على الشفافية الجيدة للبنك، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد على سلوك البنك وحماية حقوق المساهمين، حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة للمودعين، وعلى النقيض فان ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير شفافة تساهم في السلوك غير أخلاقي.

¹ ماجد اسماعيل ابو حمام : اثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص60.

وفي ذلك تظهر أهمية الإفصاح فهو يعد مطلباً ضرورياً حتى يعكس الواقع الحقيقي للبنك ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية حقوق المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة للحكم على مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فإن إلزام البنوك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة البنكية يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.¹

المطلب الرابع: الربط بين قواعد الحوكمة البنكية والأداء المالي

يمكن للبنك تحقيق عملية الربط الجيد بين الحوكمة البنكية والأداء المالي بهدف جذب المودعين والاستثمارات وزيادة الدخل وتعزيز القدرة التنافسية مما ينعكس على كفاءة الأداء ويتم ذلك من خلال عدة طرق وأساليب:

1- من خلال التأكد على الشفافية في معاملات البنك مثل الإجراءات المحاسبية والمراجعة والتدقيق المالي؛

2- تطوير خطة إستراتيجية مبنية على أسس سليمة مما يساعد على جذب المودعين والاستثمارات وتحسين كفاءة أداء البنك والعاملين فيه؛

3- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المودعين والمستثمرين والموظفين مما يساعد على منع حدوث أزمات مالية ومصرفية؛

4- تشير البحوث إلى أن الدول التي تطبق قواعد الحوكمة تحمي الأقليات من حملة الأسهم وتفتح أمامها أبواب عدد أكبر من أسواق رأس المال.

وفي تحليل العلاقة بين الحوكمة في البنوك والأداء حدد الأدب المالي مجموعة القنوات التي من خلالها يمكن للحوكمة البنكية الفعالة أن تؤثر على الأداء المالي وتتمثل هذه القنوات في:

1- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر ونمو وارتفاع في نسب استخدام العمالة؛

2- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة البنك مما يجعل الاستثمار أكثر جذبا للمستثمرين؛

3- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصص أفضل للموارد؛

4- خفض مخاطر الأزمات المالية؛

¹ المرجع نفسه، ص 61.

5-علاقة أفضل مع كل أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والعمالة.

المطلب الخامس: تقييم أداء البنوك في ظل استخدام الحوكمة الالكترونية وبيان دورها في تطوير آليات عملها

التطورات التي تشهدها القطاعات الاقتصادية والخدمية والعلمية دفعت بالقطاع البنكي إلى تطوير تحديث نفسه بما يتلاءم معها، لأنه يمثل الركيزة الأساسية لها والانطلاقة الصحيحة لتقدم المجتمع وازدهاره، ولكن استخدام الأجهزة الالكترونية لايعني تغير جوهر الخدمات البنكية، بل الوسائل والأساليب المستخدمة لتقديم هذه الخدمات هي التي تقدمت، كاستخدام بطاقات الائتمان والصراف الآلي، ونظم التحويل المالي الآلي، المعتمدة على شبكة الحواسب الآلية، وغيره من الخدمات التي يمكن الحصول عليها عن طريق شبكة الانترنت.¹

وتقييم أداء النشاط البنكي في ظل النظم المحاسبية الالكترونية، ستمكن الجهات الرقابية والراغبين بتقييم الوضع المالي بعملية التحليل المالي لتقييم الأداء بالخبرة العملية والعلمية في مجال العمل البنكي والتحليل المالي والقوانين والتشريعات المصرفية بالإضافة إلى خبرته العالية في مجال الحواسب الالكترونية، وتنطلق عملية الرقابة وتقييم الأداء من تشغيل المعلومات وانجاز الخدمات البنكية وتسجيلها في الدفاتر وتحرير السجلات الخاصة بها انتهاء بالقوائم المالية القابلة للنشر، بشكل عام استخدام النظم المحاسبية الالكترونية أسهم بشكل فعال في تفعيل وتطوير وتحسين طرق وأساليب الرقابة البنكية التي تضمن استمرارية العمل.

¹ الطيف زيود وآخرون: تقييم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي (دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري)، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 27، 2005، ص 65.

خلاصة الفصل

يعتبر الأداء المالي ضروريا لأي بنك لأنه يعكس مدى نجاحه أو فشله وهذا لارتباطه بالجانب المالي، الذي يعتبر من أكثر الجوانب الذي يهتم به، وبالرغم من تعدد تعاريفه توصلنا إلى تعريف شامل للأداء المالي على أنه الطريقة التي ينجز بها البنك أعماله لتحقيق غاياتها، كما أنه يعكس المركز المالي له. إن عملية التقييم تستند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح البنك في تحقيق نجاحا لبنك وفي تحقيق الأهداف المرجوة من ممارسة هذه الوظيفة أو ذاك النشاط.

إن اعتماد قياس وتقييم الأداء من قبل البنك، يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسبابها وكيفية معالجتها، ورسم السياسات المناسبة للارتفاع وتحسين مستوى الأداء، على العكس في حالة عدم ممارسة تقييم الأداء من قبل البنك في ظل الظروف السائدة في اقتصاد السوق والمتمثلة بالمنافسة وعدم الاستقرار والتقلبات والأزمات، قد يؤدي إلى إفلاس هذه البنوك، لذلك يعتبر تقييم الأداء من الأدوات التي يستند عليها عملية صياغة واتخاذ القرارات السليمة والصائبة التي تضمن نجاح البنك في ممارسته لنشاطه.

كما توصلنا إلى أن هناك علاقة ارتباط بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك وهذا من خلال ما توصلنا إليه في الجانب النظري، وسنحاول التوضيح أكثر الجانب التطبيقي من دراستنا، وذلك بإجراء دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري.

الفصل الثالث

تمهيد الفصل

بعد الدراسة النظرية وفي إطار تدعيم الجانب النظري الذي تعرفنا من خلاله الحوكمة الالكترونية كما تعرفنا على الأداء المالي للبنوك، ومختلف المؤشرات التي تقاس وتقيم بها هذه الأخيرة، ولذا لزم الأمر بدراسة تطبيقية، وهذا من أجل ما ورد في الجانب النظري، ويتم ذلك في عملية قياس الأداء المالي للبنك محل الدراسة باستعمال المؤشرات المالية، كما نحاول أيضا تبيان مساهمة الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للبنك وذلك بالاستعانة بالاستبيان الذي يدرس أبعاد الحوكمة الالكترونية و تحليل نتائجها، وأيضاً الاستعانة بالسلاسل الزمنية للقوائم المالية للبنك وتحليل نتائجها على مختلف سنوات الدراسة، وبعدها يتم ربط المتغير التابع المتمثل في "الأداء المالي" بالمتغير المستقل "الحوكمة الالكترونية" وتتم هذه الدراسة في القرض الشعبي الجزائري (CPA).

ومن أجل ذلك قسمنا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: دراسة القرض الشعبي الجزائري والوكالة المستقبلية؛

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية؛

المبحث الثالث: قياس الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-؛

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات.

المبحث الأول: دراسة القرض الشعبي الجزائري والوكالة المستقبلية

يعتبر القطاع المصرفي في الجزائر منفرد بخصوصية معينة، حيث يباشر أعماله في ظروف اقتصادية غير مستقرة مما ينعكس ذلك على أدائه، لذلك فإن دراسة العوامل المؤثرة على استقرارية يعد أمرا مهما ومفيدا لكشف عن درجة تأثيرها على الأداء المصرفي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري

نحاول في هذا المطلب التعريف بالقرض الشعبي الجزائري وتحديد مهامه.

الفرع الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في شهر ديسمبر (1996م) بموجب الأمر رقم (66366) الصادر بتاريخ (1996/12/29م)، كنتيجة لتأميم قطاع البنوك في الجزائري، برأس مال قدره 15مليون دينار جزائري، انطلاقا من الشبكات الموروثة من البنوك الشعبية في عهد الاستعمار (populaires banques) مثل:

- البنك الشعبي التجاري الصناعي للجزائر (BPCIA)؛
 - البنك الشعبي التجاري الصناعي بوهران (BPCIO)؛
 - البنك الشعبي التجاري الصناعي لقسنطينة (BPCIA)؛
 - البنك الشعبي التجاري الصناعي لعنابة (BPIAN)
 - البنك الشعبي التجاري الصناعي للجزائر العاصمة (BPCI AK).
- إلى جانب هذه البنوك تم إدماج ثلاثة بنوك أجنبية سنة (1969م):
- شركة مرسيليا للإقراض (SMC)؛
 - الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك (CFCB)؛
 - البنك المختلط ميسر (MISR).

لقد مرت هذه المؤسسة المالية بعدة مراحل، بحيث طرأت عليها عدة إصلاحات على المستويين الإداري والهيكلية للبنك، انطلاقا من المخطط الثلاثي سنة (1976م) وصولا إلى آخر مخطط، أين ساهمت هذه الإصلاحات بوضع الوسائل الإنتاجية المهمة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني والمحافظة على التوازن الجهوي، إضافة إلى ذلك تم التنازل سنة (1985م) على 39 وكالة بما فيها 550 عامل و 89000 حساب لتكوين بنك التنمية المحلية (BDL).

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-

قام القرض الشعبي الجزائري بعد سنة(1986م)بتركيزه على تمويل المشاريع الخاصة بالسكن والأشغال العمومية كما عرف المجال التجاري للبنك تطورا ملحوظا من خلال صدور القانون الخاص بالبنوك 16/88 مما رفع حجم تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مقرر القرض الشعبي الجزائري (cpa) بالجزائر العاصمة يضم 118 وكالة موزعة على ثلاثة مجموعات: مجموعة الوسط، مجموعة الشرق، مجموعة الغرب، وهو يحتل المرتبة الخامسة على المستوى الوطني وذلك بحسب عدد الوكالات، ويحتل المرتبة الثالثة من حيث حصيلة الوكالات.

الجدول رقم(03-01):تطور حجم رأس المال للقرض الشعبي الجزائري

السنة	مبلغ رأس المال
1966	15 مليون دج
1983	800 مليون دج
1992	5.6 مليون دج
1994	9.31 مليار دج
1996	13.60 مليار دج
2000	21.60 مليار دج
2008	29.3 مليار دج.

المصدر: وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري

وبعدما أوفي البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.

الفرع الثاني: مهام القرض الشعبي الجزائري

تتمثل مهام القرض الشعبي الجزائري تتمثل فيما يلي:

أولا: إقراض الحرفيين، الفنادق، قطاعات السياحة، الصيد والتعاونيات الغير زراعية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيا كان نوعها، إضافة إلى إقراض أصحاب المهن الحرة الأخرى كتجهيز عيادة طبية؛

ثانيا: دور الوسيط العمليات المالية للإدارة الحكومية (سندات عامة، وتمويل مشتريات الدولة)؛

ثالثا: تسليف قدماء المجاهدين قصد توفير رزق لهم أو بناء مسكن أو شراء سيارة خاصة؛

رابعا: التسيير الديناميكي لخزينة البنك؛

خامسا: تحسين التسيير وجعله أكثر فعالية من اجل ضمان التمويلات اللازمة؛

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شغلوم العيد-

سادسا: التطوير التجاري بإدخال تقنيات جديدة في مجال التسيير والتسويق؛
سابعا: تعتبر مساهمات القرض الشعبي الجزائري ب 25 مساهمة من بينها 20 في الجزائر و 05 بالخارج بقيمة 1838 مليون دينار جزائري.
ومن بين المساهمات في الجزائر وفي الخارج نجد القيم موضحة في الجدول التالي:
الجدول رقم (02-03): مساهمات القرض الشعبي الجزائري

المؤسسة	رمزها بالفرنسية	النسبة
المؤسسة الشعبية مصرفية للتكوين	SIPF	11.11%
مؤسسة الوساطة في عمليات البورصة	SOGEFI	33.33%
الصندوق الوطني لتأمين الصادرات	CACEX	10.00 %
الجزائرية للورق	ALPAP	14.00%
البنك الشعبي التجاري الصناعي	BAMIC	12.50%
البنك العربي الاسباني	ARESBANK	4.11%

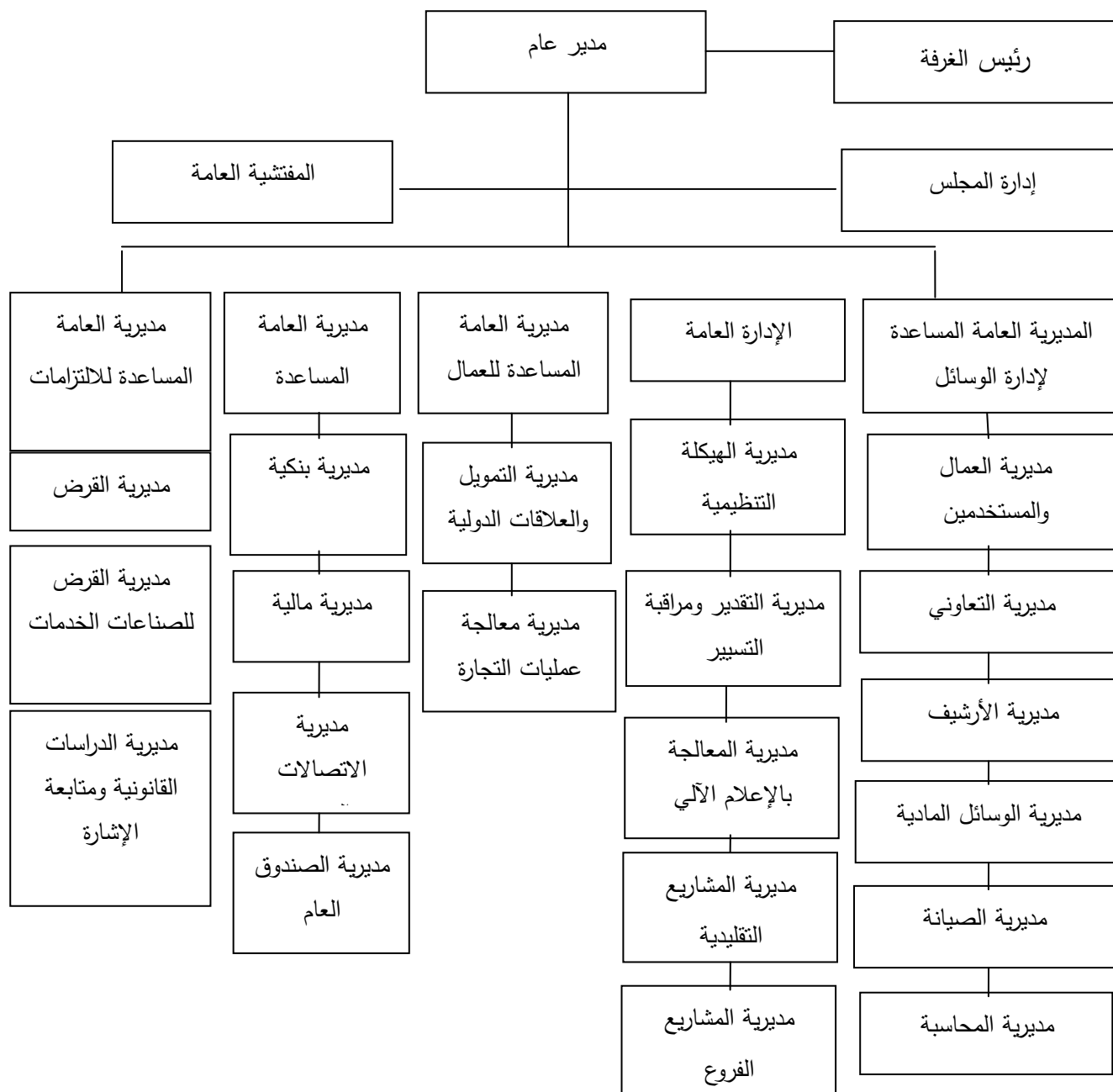
المصدر: وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

لكل بنك هيكل تنظيمي خاص بها حيث يقوم هذا الخير بتوضيح مهام كل موظف وتحديد مسؤولياته من أجل ضمان السير الحسن الوظائف المختلفة للبنك.
والشكل التالي يوضح لنا الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شغلوم العيد-

الشكل رقم (08-03): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري



المصدر: الوثائق الداخلية للبنك

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شغلوم العيد-

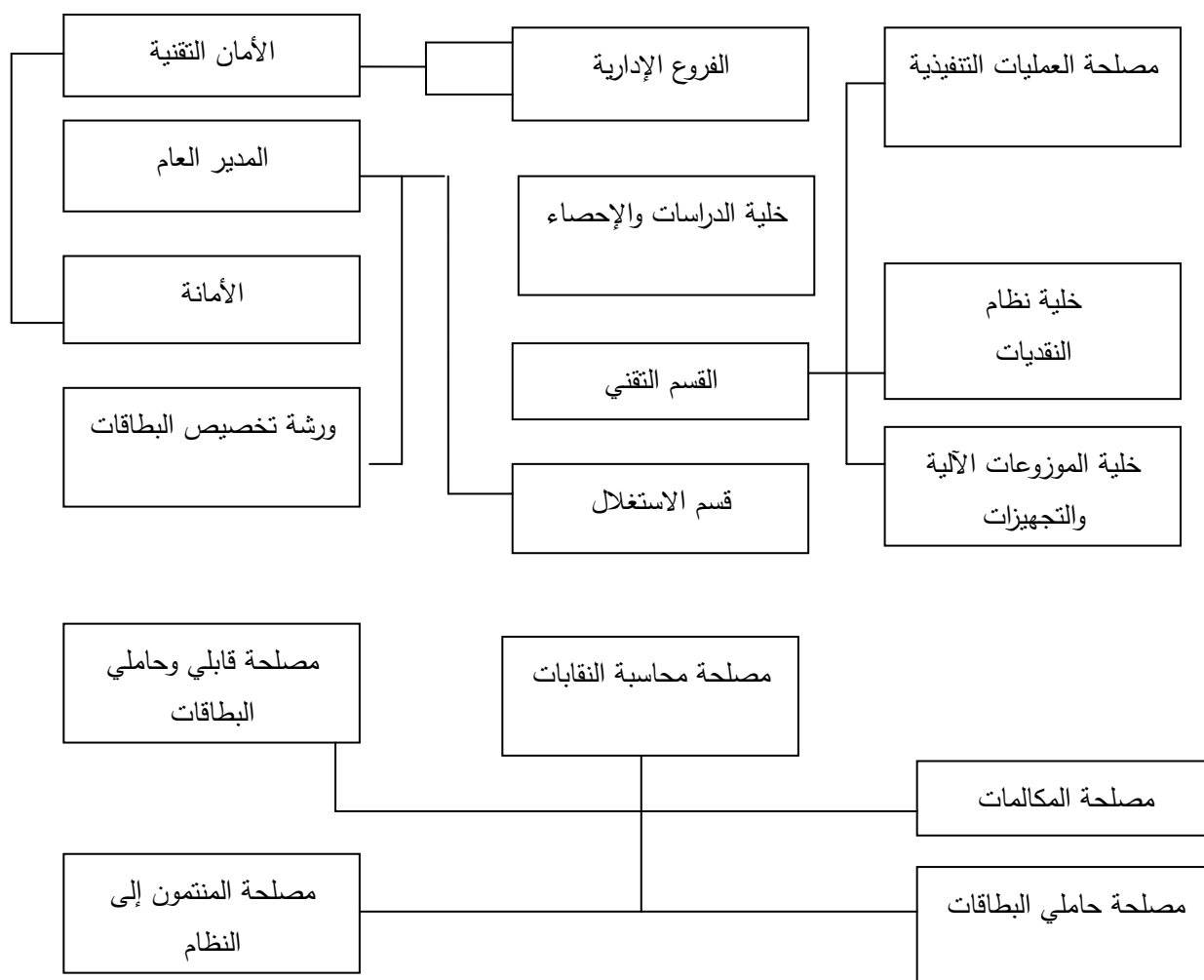
حيث يبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 فردا من بينهم 1259 متحصلين على شهادات جامعية من مدارس عليا وتوزع هذه الأرقام كما يلي:

الجدول رقم (03-03): موظفو البنك وإعدادهم

الموظفون	العدد
إطارات عليا	390
إطارات متوسطة	941
خبراء	2288
أعوان	896

المصدر: الوثائق الداخلية للبنك

الشكل رقم (09-03): تقديم الهيكل التنظيمي لمديرية النقابات



المصدر: الوثائق الداخلية للبنك

المطلب الثالث: تقديم الوكالة المستقبلية شلغوم العيد

في 31 جانفي (2007م) الموافق ل 12 محرم (1428) قامت مجموعة الاستغلال بقسنطينة بفتح وكالة جديدة مقرها "حي بن شيكو عبد الحميد" بشلغوم العيد "322" من طرف والي ولاية ميله المدير العام للقرض الشعبي الجزائري (السيد جلاب محمد).

يشرف على وكالة شلغوم العيد مسؤول أول، وتتمثل مهمته في السهر على السير الحسن لوكالة في جميع مجالات الاستغلال، واتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير الوكالة ويساعده مساعد "نائب المدير" وتتنحصر مهام هذا الخير في استقبال الزبائن وجلبهم والعمل على تسهيل وتلبية رغباتهم، كما انه ينوب المدير في حالة غيابه في تسيير الوكالة بالإضافة إلى عدد من المسؤولين العاملين بالبنك كل حسب رتبته ووظيفته.

إلا أن وكالة شلغوم العيد "322" تعتبر بنك من البنوك التجارية حيث تقوم بمعالجة كل المعاملات البنكية والمالية المقدمة من طرف المدير من هذا نتطرق إلى أعمال الوكالة حيث تقوم بمعالجة كل المعاملات البنكية والمالية على وجه الخصوص استقبال ودائع الجمهور ومنح القروض بمختلف أشكالها وتعبئة القروض ومجموع الخدمات البنكية المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة شلغوم العيد "322".

الفرع الأول: وظائف وكالة القرض الشعبي الجزائري وكالة- شلغوم العيد-

تتجسد الوظائف الأساسية لوكالة القرض الشعبي الجزائري -شلغوم العيد-

باعتبارها من النوع الأول من المصالح التالية:

أولاً: مصلحة الصندوق: تقوم بالوظائف التالية

- التحصيلات بأنواعها؛
- عمليات السحب والدفع؛
- عمليات التحويلات المالية؛
- عمليات المقاصة والمحفظة.

ثانياً: مصلحة القروض: تقوم بالمهام التالية:

- دراسة القروض وتحليلها؛
- المتابعة الإدارية والقضائية للقروض البنكية.

ثالثاً: مصلحة التجارية الخارجية: وتقوم بالوظائف التالية:

- عمليات السحب والدفع بالعملية الصعبة؛
- التحويلات بالعملية الصعبة؛

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-

- عمليات التجارة الخارجية من تصدير واستيراد؛
- تسيير القروض الخارجية.

رابعاً: مصلحة الإدارة

والتي بدورها تؤدي المهام التالية:

- توفير متطلبات المستخدمين؛
- القيام بكل العمليات اتجاه مصلحة الضرائب والمصالح الاجتماعية؛
- تسيير موارد الوكالة.

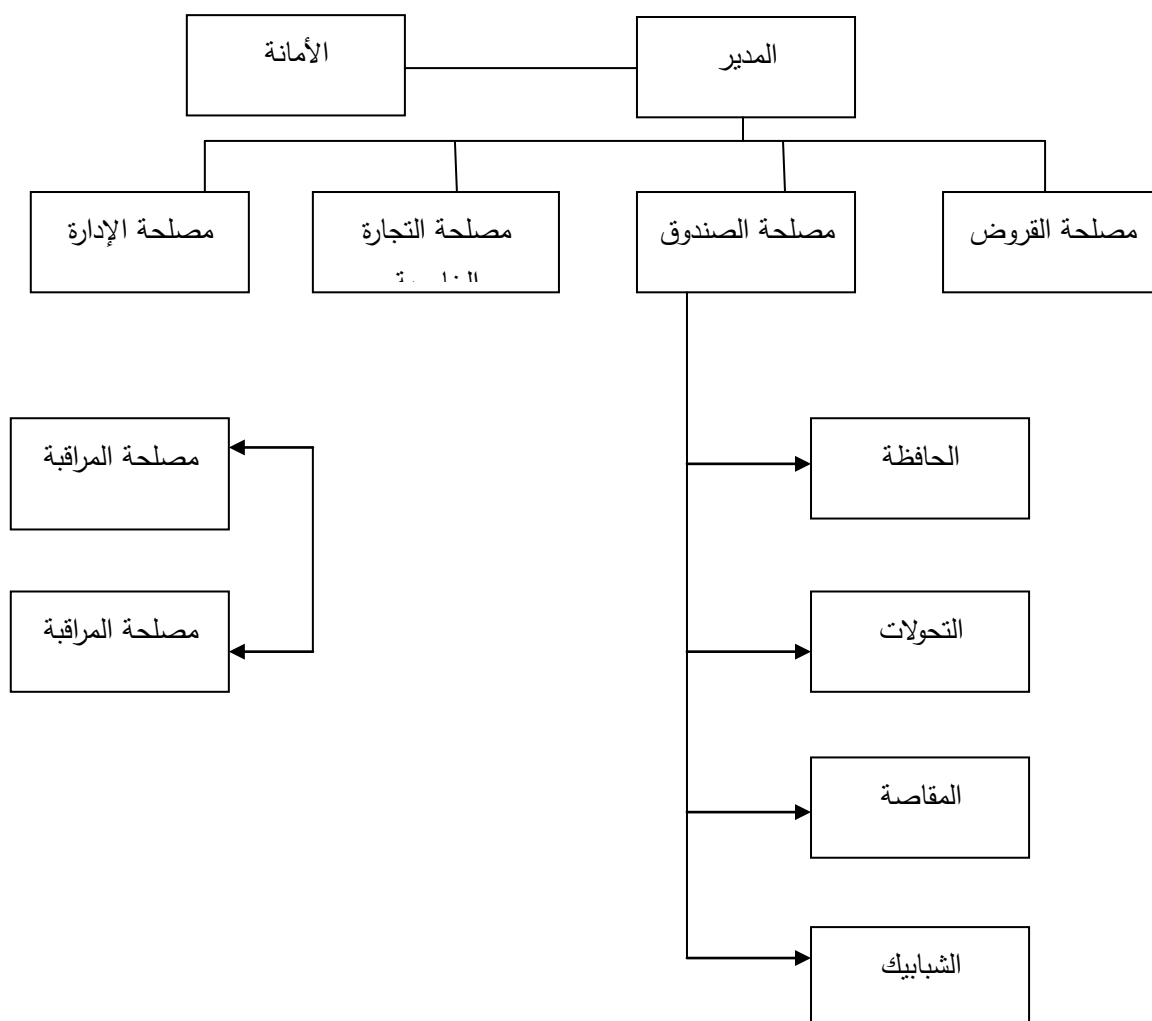
خامساً: مصلحة المراقبة

- مراقبة العمليات التي تقوم بها المصالح الأخرى مراقبة يومية ودقيقة؛
- إضافة إلى السكرتارية و المدير.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري-شلغوم العيد-

باعتبار البنك مؤسسة كغيره فلهذه هيكل تنظيمي يتمثل في مجموعة من المصالح وعددها خمسة وكل مصلحة لها دورها الخاص والفعال، ومن بين المصالح الرئيسية للبنك نجد: مصلحة الصندوق، مصلحة المراقبة، مصلحة القروض والمصلحة القانونية والتي يمكن عرضها في الهيكل المقابل

الشكل رقم (10-03): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري لوكالة شلفوم العيد



المصدر: وثائق مقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري -شلفوم العيد-

المطلب الرابع: نشاطات وموارد استخدامات وكالة-شلفوم العيد-

نتيجة نشاطه وعمله يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى تعظيم الربح من خلال الاستخدام الأمثل للموارد التي يحصل عليها من مصادر مختلفة ، ومن أجل ذلك هو يسعى إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من المدخرات، والبحث عن أحسن الفرص التي تحقق الربحية والضمان مع مراعاة ما يلزمه من سيولة.

الفرع الأول: أهم نشاطات وكالة القرض الشعبي الجزائري-شلغوم العيد-

بما أن وكالة شلغوم العيد من أهم نشاطاتها تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الجل وأهمها:¹

أولاً: قبول الودائع

تتمثل من أهم النشاطات والخدمات التي يقوم بها البنك حيث يقبل الودائع من أصحابها وتعتبر ديناً بذمة البنك وتنتقل ملكيتها من فرد إلى آخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشكات، وقد تكون هذه الودائع بشكل نقود تعود ملكيتها للبنك ويتصرف فيها كما يشاء أو قيماً منقولة تكون ملكاً للعميل يديرها البنك وتكمن هذه الودائع في أنها تمثل الجانب الكبير من رأسمال البنك.

ثانياً: قروض بالتوقيع

يلتزم البنك بدفع مبلغ من النقود من جهة التي يتعامل معها عميله بدلاً منه حيث يتعهد البنك بضمان عميله يتوقع وثيقة تدعى « caution » وبهذا يكون البنك قدّم خدمة لعميله بأنه جنبه تجميد أمواله كضمان لأعماله المقدمة للمتعاملين معه في حالة عدم المطابقة للموصفات أو التقصير.

ثالثاً: السحب على المكشوف

هو مبلغ يسمح للبنك لعميله بسحبه مما يزيد على رصيد حسابه الجاري "رصيد مدين" على أن يفرض البنك على العميل فائدة تتناسب والفترة التي خلالها سحب مبالغ مالية تفوق رصيده الدائن ويوقف البنك حساب بالفائدة بمجرد رجوع الحساب إلى حالته الطبيعية من مدين إلى دائن.

رابعاً: الخصم

يقومك البنك التجاري بخصم الوراق التجارية ويحصل مقابل ذلك على عمولة تسمى "سعر الخصم".

خامساً : تسليف لقاء الرهن

هو ذلك الذي تمنحها البنوك لمتعاملها بغية إعطائها مرونة أكبر في نشاطهم أو العجز في خزينة المؤسسة.

سادساً : تسبيقات على البضائع:

هي تلك القروض التي يكون ضمانها بضاعة.

سابعاً: التوطين

هي عبارة عن ورقة تجارية تحدد اسم البنك ورقم حسابه الجاري وفيه يتم تسديد قيمتها.

¹ مصلحة التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: موارد وكالة القرض الشعبي الجزائري -شلفوم العيد -

تتمثل موارد الوكالة في مختلف الحسابات التالية:¹

أولا :حسابات الشكات الخاصة

تعد من بين وسائل الدفع الأكثر انتشارا ، وهي عبارة عن أمر مكتوب من عميل لديه حساب جاري خاص بالبنك "الساحب" بطلب فيه من البنك "المسحوب عليه" تسديد المبلغ المدون لعميل "المستفيد".

ثانيا:حسابات الأجل

هذا النوع من الحسابات لا يجوز السحب منه إلا بعد حلول ميعاد الاستحقاق وتدفع عليه فوائد حسب مدة الإيداع ولا تقل مدة استحقاقها عند شهر واحد يعطي العميل سندا يثبت حقه ويود في هذا السند اسم صاحب الوديعة، مبلغها وتوجد نوعان من الحسابات للقطاع الخاص والقطاع العام.

ثالثا:الحسابات الجارية

هي عبارة عن شيكات حيث لا يستطيع سحب إلا ما هو موجود وقد يكون رصيده مدينا ويخصم المعاملات التجارية والمالية حيث لا تفرض على العميل أية فوائد وتوجد حسابات تقدم إلى المؤسسات العمومية الأخرى "مؤسسات خاصة".

رابعا: أدونات الخزينة

هي عبارة عن سند قصير الأجل يصدر عن الخزينة العامة، حيث تتعهد فيها بتسديد قيمتها في فترة لا تتجاوز 90 يوما، تحتفظ البنوك التجارية بجزء كبير من احتياطاتها الإلجارية والاختيارية في شكل أدونات الخزينة خاصة إذا كانت تعليمات وقوانين البنك المركزي تسمح، وعليه هي إثبات من قبل البنك يدين اتجاه الزبائن.

خامسا: حسابات مختصة في السكن

للزبون قروض من البنك بهدف بناء أو توسيع مسكن بشروط ميسرة مقارنة بغير الزبائن.

سادسا :حسابات الادخار

تتمثل دفاتر التوفير.

¹ مصلحة التجارة الخارجية.

الفرع الثالث: استخدامات وكالة القرض الشعبي الجزائري -شلغوم العيد -

تتمثل استخدامات وكالة شلغوم العيد "332" في القروض بصفة عامة وهي:¹

أولا: قروض قصيرة الأجل

هي المبلغ الذي يقدمه البنك للزبون بشرط أن يلتقي فائدة سنوية أو نصف سنوية متفق عليها في عقد القرض " عقد الاتفاق " بالإضافة إلى إعادة المبلغ الأصلي في نهاية المدة التي لا تتعدى السنتين وهي وديعة جارية تتلاءم من حيث طبيعتها ومدتها مع العمليات التي يقوم بها طالبوا هذه القروض وذلك من أجل مواجهة أزمة نقص السيولة.

ثانيا: تسبيقات مضمونة

تمنح لتمويل المواد الأساسية وتكون مقابل الضمان وتتطلب أموال ضخمة.

ثالثا: قروض عقارية

تقديم قروض لاقتناء قطعة أرض أو مسكن لزبون من طرف البنك.

رابعا : قروض استهلاكية

تقديم قرض لشراء سيارة مثلا من طرف البنك مقابل فائدة.

خامسا: قروض الاستثمار متوسطة الأجل

قروض موجهة لتمويل الاستثمارات التي لا تقل مدتها عن السنتين ولا تزيد عن 7 سنوات تدفع لتلبية احتياجات المؤسسة والأفراد لرؤوس المال.

يسعى القرض الشعبي الجزائري من خلال مهامه ونشاطاته إلى كسب ثقة الزبائن والمتعاملين الاقتصاديين كما يقوم بالرقابة "التقنية والمالية" لهيئات الضمان التعاوني التي يرخصها له بالإلزام بالضمانات لتشجيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومؤسسات الصناعة التقليدية والفندقة والسياحة.

¹ مصلحة التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

سنتناول في هذا المبحث توضيح عينة الدراسة، والأدوات المستخدمة فيجمع البيانات الأزمنة لإجابة على فرضيات الدراسة وكيف يتم اختبارها.

المطلب الأول: عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الموظفين داخل القرض الشعبي الجزائري لوكالة شلغوم العيد، والبالغ عددهم (15) موظف موزعين على مختلف المراكز الوظيفية والذي ينطبق عليهم نظام البنك، أما عينة الدراسة قدرت ب(15) موظف من مجتمع الدراسة ككل، حيث توزيع (15) استمارة وتم استرجاع (15) استمارة قابلة للتحليل والمعالجة الإحصائية.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات الدراسة الميدانية

تتمثل في تلك الوسائل الفعالة التي يتمكن الباحث بواسطتها من جمع البيانات و المعلومات عن متغيرات البحث للوصول إلى الأهداف وإجابة على التساؤلات.

أولاً: الاستبيان

بهدف معرفة وجود حوكمة الكترونية بالبنك محل الدراسة و مدى دورها في الرفع من الأداء المالي قمنا بإعداد استبيان به مجموعة من الأسئلة التي تم صياغتها بالاستعانة على ما في الجانب النظري و بالدراسات السابقة حول الموضوع و مصادقة الأستاذ المشرف على هذه الدراسة بعد التأكد من الصياغة السليمة لها.

و يتكون هذا الاستبيان من:

1- المقدمة

والتي تم من خلالها استعراض فقرة توضح عنوان الدراسة، وفقرة أخرى تشجع العينة المختارة من موظفين القرض الشعبي الجزائري لوكالة شلغوم العيد للإجابة على أسئلة الاستبيان، كما تم توضيح الغرض من هذه الدراسة وان المعلومات المقدمة لنا تمتاز بسرية تامة و لن تستعمل إلا لغرض البحث العلمي.

2- الجزء الأول

وتشمل على (5) أسئلة متعلقة بالمتغيرات الشخصية لأفراد العينة وهي متمثلة في نوع الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المنصب الوظيفي، مدة العمل بالبنك.

3-الجزء الثاني

فقد اشتمل على (10) أسئلة تتعلق بالحوكمة الالكترونية في القرض الشعبي الجزائري لوكالة شلغوم العيد ويقابل كل عبارة خمسة خيارات مقسمة إلى درجات حسب مستوى ليكرت الخماسي كما يلي :

موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

ولتحديد فترة مقياس الحدود الدنيا والعليا المستخدمة في الدراسة تم حساب المدى (4=-15)، تم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفترة أي (0.8= 5/4)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وهو الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا... والجدول التالي يوضح لنا أطول الفترات كما يلي:

الجدول رقم(03-04):أطول فترات القياس

التصنيف	ضعيف	متوسط	مرتفع
الفترة	(2.33 – 1)	(3.66 – 2.34)	(5 – 3.67)
مستوى القبول	منخفض	متوسط	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة

ثالثا: المقابلة

وتدخل المقابلة ضمن أدوات البحث العلمي التي تم استخدامها عملية جمع البيانات والمعلومات في هذه الدراسة، فهي عبارة عن لقاء بين شخصين أو أكثر احدهما الباحث يقوم بطرح مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة ويسجل اجابات المبحوثين، و قد كانت مع المسؤول عن قسم التجارة الخارجية، في حين جرت هذه المقابلة على شكل عملية طرح أسئلة من طرف الباحثة بغرض الوصول إلى معلومات حول أهم نشاطات وموارد وكالة شلغوم العيد و فيما يلي الأسئلة التي تضمنتها المقابلة:

-ماهي أهم النشاطات التي تقوم بها وكالة شلغوم العيد للقرض الشعبي الجزائري؟

-فيما تتجلى موارد الوكالة؟

-وفيم تتمثل أهم استخداماتها؟

رابعا: تحليل القوائم المالية

من اجل الإلمام بالوضع المالية للقرض الشعبي الجزائري وكالة شلغوم العيد لابد من الوقوف على القوائم المالية و تحليلها بأهم المؤشرات لمعرفة تطورات أدائها المالي.

المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية

من أجل تحقيق أهداف الدراسة و تحليل البيانات تم استعمال (Statistical Package For Social Sciences) والذي يرمز له بالرمز (SPSS) وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تتدرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل: التكرارات، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.... الخ وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معدلات الارتباط، التباين، التباين الأحادي.... الخ وقد تم استخدام:

1/ الانحدار البسيط

ويتم تحليل الانحدار البسيط لاختبار دور المتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية) في المتغير الثابت (الأداء المالي).

2/ المتوسط الحسابي

يعتبر المتوسط الحسابي مقياس من مقاييس الاتجاه المركزي، وقد استعملناه لمعرفة أين تتركز إجابات الموظفين، وعند استعمال المتوسط الحسابي فإننا نضيف قياس أو قياسات أخرى من مقاييس التشتت من أجل معرفة التوزيع الأكثر انتشارا أو أقل انتشارا وتحدد معنى المتوسط الحسابي ودلالته، أما عن مقياس التشتت الأكثر استعمالا هو الانحراف المعياري.

3/ الانحراف المعياري

ونستخدم الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت إجابات الموظفين فكلما كان الانحراف المعياري صغير كلما كان التشتت في الإجابات صغير.

4/ ألفا كرونباخ (Alpha Gronbakh)

تستخدم ألفا كرونباخ للتحقق من درجة ثبات المقياس وإن الاستبانة قادرة على إعطاء ثابتة نسبيا.

المطلب الرابع: تحليل الاستمارة

من أجل التأكد من صدق وثبات الاستمارة قمنا بمايلي:

الفرع الأول: الصدق الظاهري للاستمارة

للتأكد من صدق الاستمارة فقد تم عرضها على (05) محكمين ذات أصحاب الخبرة والتخصص ولإبداء رأيهم، ومن ثم الأخذ بملاحظاتهم بعين الاعتبار، ومن ثم إجراء التعديلات اللازمة كإعادة صياغة بعض الفقرات وغيرها، ويوضح الجدول الآتي أسماء الأساتذة المحكمين للاستمارة

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شغلوم العيد-

الجدول رقم (03-05): أسماء الأساتذة المحكمين للاستمارة

اسم المحكم	اسم الجامعة	
01	كنيدة زليخة	المركز الجامعي لميلة
02	محمد بوطلاحة	المركز الجامعي لميلة
03	زواري فرحات سليمان	المركز الجامعي لميلة
04	مشري فريد	المركز الجامعي لميلة
05	أبو بكر بوسالم	المركز الجامعي لميلة

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: صدق الثبات

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستمارة) تم استعمال ألفا كرونباخ والذي يستعمل لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعة، وتعتبر قيمة ألفا كرونباخ مقبولة إذا كانت أكبر من أو تساوي (0.6)، حيث كانت النتائج كما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم (03-06): معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمتغير الدراسة

اسم المتغير	الاستمارة ككل
معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	0.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الثبات لمتغير الدراسة مقبول وهي أكبر من (0.6) حيث بلغ معامل الثبات لكافة عبارات الاستمارة (0.68) وهي نسبة ثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة، أنظر الملحق رقم (02).

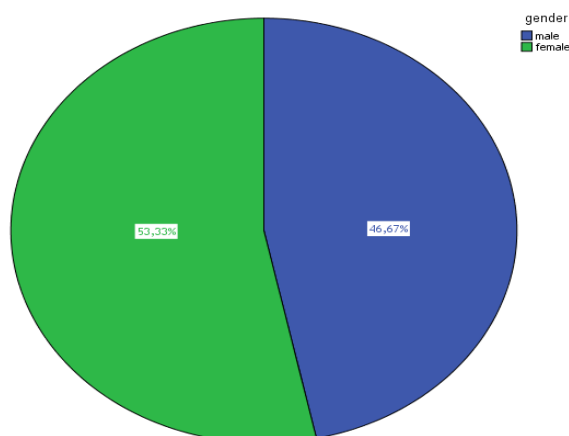
الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شلغوم العيد-

الفرع الثالث: وصف عينة الدراسة

من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى عينة الدراسة و النتائج المتعلقة بوصف خصائص عينة الدراسة
كالتالي :

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب الجنس: سنوضح ذلك من خلال الآتي:

الجدول رقم(03-07): توزيع أفراد العينة
الشكل رقم(03-11): توزيع أفراد العينة
حسب الجنس
حسب الجنس



نوع الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	7	%46.67
أنثى	8	%53.33
المجموع	15	%100

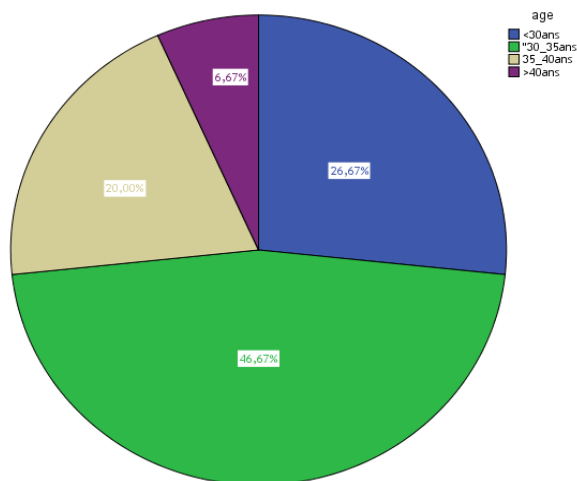
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss)

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن (53.33%) من مجموع الموظفين في وكالة شلغوم العيد للقرض الشعبي الجزائري والموجودين في عينة الدراسة هم إناث، في حين أن (46.67%) من المجموع الكلي للموظفين هم ذكور.

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شغلوم العيد-

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب العمر: سنوضح ذلك من خلال الآتي

الشكل رقم (03-12): توزيع أفراد العينة
حسب العمر



الجدول رقم (03-08): توزيع أفراد العينة
حسب العمر

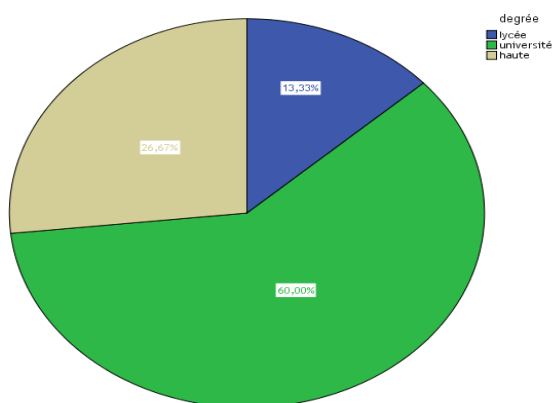
العمر	العدد	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	4	%26.7
30 سنة-اقل من 35 سنة	7	%46.67
35 سنة- اقل من 40 سنة	3	%20
من 40 سنة فأكثر	1	%6.7
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss)

حسب الجدول رقم (03-08) أعلاه نجد أن الفئة العمرية الأولى (اقل من 30 سنة) تمثل نسبة (26.4%)، والفئة الثانية التي تتراوح أعمارهم (30 سنة - اقل من 35 سنة) تقدر بنسبة (46.67%) أي (07) من أفراد العينة وهم الفئة الأكبر من العينة، في حين الفئة الثالثة (35 سنة - اقل من 40 سنة) تمثل نسبة (20%)، بينما شكلت فئة الأفراد (الأكثر من 40 سنة) أدنى فئة و التي كانت عددها (01) من إجمالي عينة الدراسة بنسبة (6.7%).

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شغلوم العيد-

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية: ويتضح ذلك من خلال الآتي:
الجدول رقم (03-09): توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية
الشكل رقم (03-13): توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية



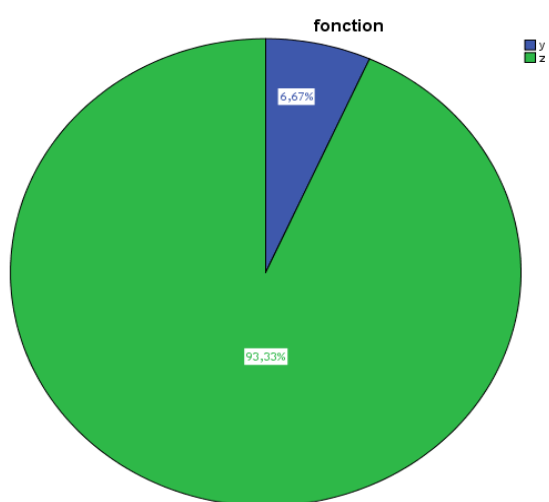
الدرجة العلمية	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	2	13.3%
جامعي	9	60%
دراسات عليا	4	26.7%
المجموع	15	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة المحصلين على شهادة الليسانس هي (60%) أي ما يعادل تقريبا ثلثي العينة يليه الموظفون الذين يملكون دراسات عليا بنسبة (26.7%) كما بلغت نسبة الموظفين الذين لهم مستوى ثانوي بنسبة (13.3%)، و يوضح لنا هذا التحليل أن البنوك الجزائرية أصبحت إلى توظيف العاملين بمستويات تعليمية عالية، وهذا الأمر يساعدها على تحسين أدائها.

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي: سنوضح ذلك من خلال الآتي:

الجدول رقم (03-10): توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي
الشكل رقم (03-14): توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي



المنصب الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
عضو مجلس الادارة	00	00%
مدير تنفيذي	01	6.67%
أخرى	14	93.33%
المجموع	15	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss)

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن ما نسبة (93.33%) من العينة المدروسة يحتلون وظائف أخرى غير تلك المذكورة في الاستبيان، يليها المدراء التنفيذيون بنسبة (6.67%) أما أعضاء مجلس الإدارة فنسبتهم معدومة (0%).

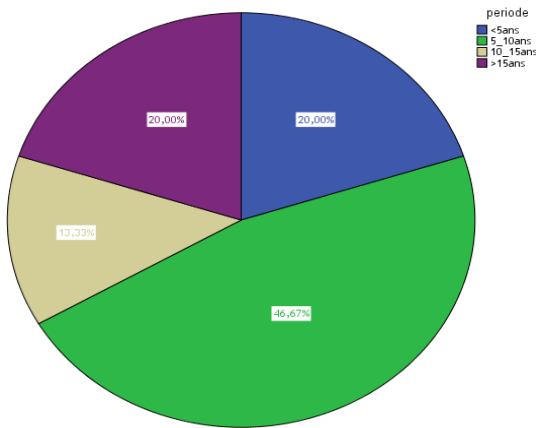
خامسا: توزيع أفراد العينة حسب مدة العمل بالبنك: سنوضح ذلك من خلال الآتي:

الشكل رقم (03-15) توزيع أفراد العينة مدة

الجدول رقم (03-11) توزيع أفراد العينة حسب

حسب مدة العمل بالبنك

العمل بالبنك



مدة العمل	العدد	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	3	20%
5 سنوات اقل من 10 سنوات	7	46.7%
10 سنوات اقل من 15 سنة	2	13.3%
15 سنة فأكثر	3	20%
المجموع	15	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss)

من الجدول أعلاه نجد أن نسبة الموظفين من الفئتين (اقل من 5 سنوات) و (15 سنة فأكثر) متساوية وتقدر ب (20%)، يليها فئة الموظفين التي تتراوح مدة عملهم من (05 سنوات - اقل من 10 سنة) تقدر نسبته (46.7%) وهي الفئة الأكبر في العينة، أما الفئة الأخيرة (10 سنوات - اقل من 15 سنة) تقدر نسبته (2%).

الفرع الرابع: مستوى الحوكمة الالكترونية

من خلال هذا الفرع سننتقل إلى نتائج تحليل المتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية)، والجدول رقم (10) يوضح لنا نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل بالإضافة إلى الأهمية النسبية ومستوى القبول:

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شغلوم العيد-

الجدول رقم(03-12):استجابات أفراد الدراسة لعبارات(الحوكمة الالكترونية) مرتبة حسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	يخضع البنك للرقابة الالكترونية	3.86	0.91	2	مرتفع
02	يتميز النظام الالكتروني للبنك الوضوح التام في انجاز المعاملات	3.80	0.77	3	مرتفع
03	توفر النقيات الحديثة الوقت والجهد	4.13	0.63	1	مرتفع
04	يؤدي استخدام النماذج الالكترونية داخل البنك إلى تخفيض التكاليف	3.40	0.82	5	متوسط
05	يسعى النظام الالكتروني للبنك تعزيز الكفاءة الإدارية للخدمات	3.73	0.79	4	مرتفع
06	يسعى الربط الالكتروني من توفير جميع المستندات المالية والمحاسبية لمختلف المعاملات المالية للعملاء	3.53	0.74	5	متوسط
07	يوفر النظام الالكتروني سرعة في نشر المعلومات وتوفيرها الكترونيا	3.86	0.83	2	مرتفع
08	يضمن النظام الالكتروني التواصل بين جميع الأطراف ذوي المصلحة للبنك	3.73	0.45	4	مرتفع
09	يساعد تطبيق قاعد الحوكمة الالكترونية على تعزيز ثقة المتعاملين في البنك	3.53	0.74	5	متوسط
10	تمكن الحوكمة الالكترونية البنوك من الوصول إلى أسواق متعددة وجمع المعلومات الضرورية حولها	3.00	0.75	6	متوسط
	الدرجة الكلية	3.66	-	-	متوسط

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج(spss)

التحليل

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن الدرجة الكلية للحوكمة الالكترونية كانت متوسطة وبمتوسط حسابي (3.66)، وكانت العبارة رقم (03) (توفر التقنيات الحديثة الوقت والجهد) قد تحصلت على أعلى الدرجات وهي مرتفعة بمتوسط حسابي يقدر ب(4.13)، تليها مباشرة العبارتين (01) و (07) وهما (يخضع البنك للرقابة الالكترونية)، (يوفر النظام الالكتروني التواصل بين جميع الأطراف ذوي المصلحة للبنك) بمتوسط حسابي (3.86)، تليها بعدها العبارة (02) وهي (يتميز النظام الالكتروني للبنك الوضوح التام في انجاز المعاملات) بمتوسط حسابي يقدر ب(3.80)، بعدها تأتي العبارات (05، 08، 06، 09، 10) على التوالي بمتوسطات حسابية تقدر ب(3.73، 3.73، 3.53، 3.53، 3.00) وهي بدرجات مرتفعة، أنظر الملحق رقم (03).

من خلال التحليلات السابقة نستنتج أن ما تشير إليه الدرجة الكلية للمتوسط الحسابي والمقدر ب (3.66) والتي لا ترتقي للدرجة الثالثة، مما يعني انها في الدرجة الثانية وهي (متوسطة) مما يدل على انالحوكمة الكترونية في البنك محل الدراسة غير مرتفعة.

المبحث الثالث: قياس الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلفوم العيد-

سوف نقوم في هذا المبحث بالدراسة المالية لأهم المؤشرات المالية، بغية معرفة الأداء المالي للبنك محل الدراسة وكذا استقراء لغة الأرقام المتحصل عليها من خلال تحليل النتائج، ومنه محاولة الخروج بنتيجة عن وضعية الأداء المالي داخل البنك.

المطلب الأول: قياس سيولة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلفوم العيد-

قمنا بالاعتماد على نسبة الاحتياطي الإلزامي لقياس سيولة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلفوم العيد-حيث تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة للسيولة البنكية لأنها تعبر عن قابلية البنك على مواجهة السحوبات وتلبية طلبات القروض، وهي نسبة تحدد قانونا وتحسب من الودائع حسب أنواعها والهدف منها حماية المودعين. ويمكن قياسها بالصيغة التالية:

$$\text{الاحتياطي نسبة الإلزامي} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع}} \times 100\%$$

وبتطبيق هذه النسبة على ميزانية البنك محل الدراسة انظر الملاحق (04-09)، فإننا نحصل على النتائج
الوضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شغلوم العيد-

الجدول رقم(03-13): قياس مؤشر السيولة (%)

الوحدة:1000دج

المتوسط العام	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة البند
	188607.47	175606.35	106482473.74	110386551.56	81475030.64	81224398.76	الرصيد النقدي لدى البنك المركزي
	737452.07	688397.49	656074025.5	589995034.8	4398725691.1	406989441.1	الودائع
	%20.75	%25.57	%16.23	%18.70	%18.52	%19.95	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبة

ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (03-16): تطور مؤشر السيولة للبنك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel 2007)

التحليل:

ويتضح من الجدول (03-13) والشكل رقم (03-16) أن نسبة الاحتياطي القانوني كانت مرتفعة في سنة (2006) بنسبة (19.95%) مقارنة بالسنتين (2007) و (2008) من البحث مع استمرار حالة الانخفاض في السنة الرابعة لتصل بنسبة (16.23%) ولترتفع بعدها في السنتين (2010) (2011) لتصل نسبتها إلى (25.50%) (25.57%).

ويمكن القول بأنه يعود ذلك الانخفاض إلى الأرصدة النقدية قياسا بالودائع حسب أنواعها و العكس في حالة الارتفاع، وفي نفس الوقت أن هذه الزيادة قد تؤثر على هدف الربحية التي تسعى البنوك الى تحقيقها من خلال الودائع التي تحصل عليها.

المطلب الثاني: قياس ملاءة رأس مال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شغلوم العيد-

وفي هذا الصدد قمنا بالاعتماد على مؤشر رأس المال الممتلك إجمالاً الموجودات لقياس ملاءة رأس مال القرض الشعبي الجزائري-شغلوم العيد-وهي تعكس مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية في تمويل اجمالي الموجودات ونقاس بالصيغة التالية:

$$\text{راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شغلوم العيد -

ويتطبيق هذه النسبة على ميزانية البنك محل الدراسة، انظر الملاحق رقم (04-09) فإننا نحصل على النتائج
من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-14) : قياس مؤشر ملاءة رأس المال (%)

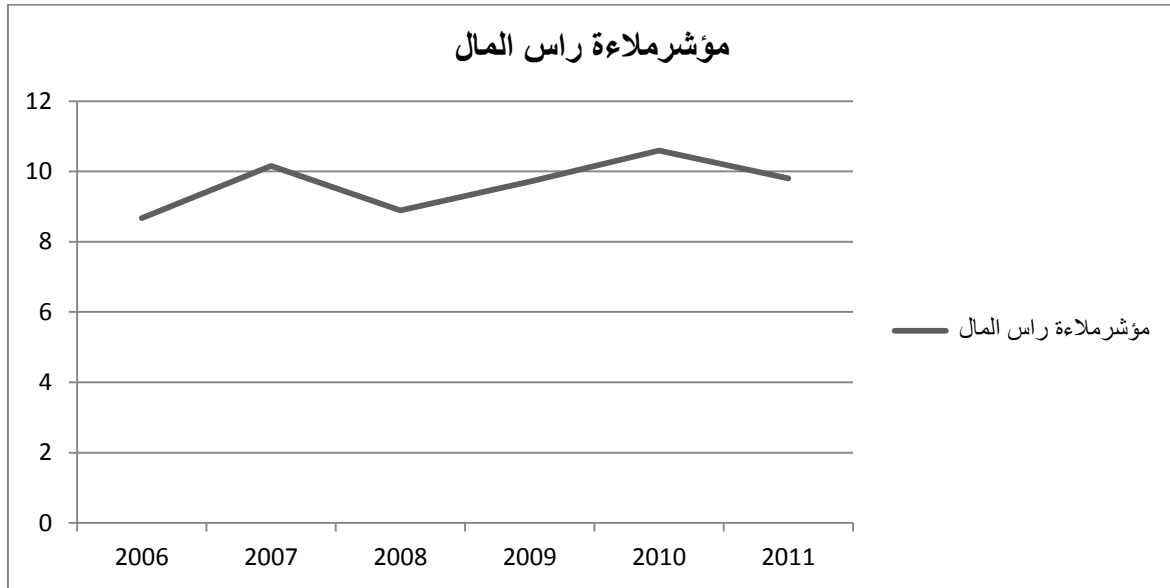
الوحدة 1000 دج

المتوسط العام	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة البند
	97078.20	8632245.45	75695905.23	64424813.63	54313050.19	42320135.31	رأس المال الممتلك
	990360.62	814741.12	778966173.72	724544363.83	534415740.76	487859577.07	الموجودات
%9.63	%9.80	%10.59	%9.71	%8.89	%10.16	%8.67	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (03-17):تطور مؤشر رأس المال للبنك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel 2007)

التحليل

يبين الجدول رقم (03-14) والشكل رقم (03-17) ان نسبة ملاءة رأس المال خلال المدة المبحوثة قد بلغ متوسطها العام (9.63%)، ومن الملاحظ ان مستوى سنوات البحث في تذبذب كبير بين ارتفاع وانخفاض، حيث في سنة (2006) كانت منخفضة مقارنة بالسنة الموالية (2007) بنسب (8.67%) و(10.16%) على التوالي لتتخفف في سنة (2008) بنسبة (8.89%)، ولتشهد ارتفاع في السنتين (2009) (2010) بنسبة (9.71%) (10.59%)، لتتخفف في السنة الاخيرة بنسبة (9.80%)

نستنتج ان البنك يلتزم باحترام الحد الادنى لنسبة ملاءة رأس المال من طرف بنك الجزائر والمحدد ب(8%)، في حين ارتفاع هذه النسبة يحقق ما يصبو اليه البنك المركزي من حماية اموال المودعين، وان ارتفاع هذه النسبة اكثر يؤدي الى انخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية وهذا ضد رغبة المالكين.

المطلب الثالث: قياس توظيف أموال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شغلوم العيد-

قمنا بالاعتماد على مؤشر القروض إلى الودائع لقياس توظيف أموال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شغلوم العيد-اذتعتبر هذه النسبة عن العلاقة بين القروض التي يمنحها البنك بحكم طبيعته عمله إلى إجمالي الودائع، ويطلق على هذه النسبة أحيانا معدل إقراض الودائع، ويمكن حسابه وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الالقروض الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} \times 100\%$$

وبتطبيق هذه النسبة على ميزانية البنك محل الدراسة، انظر الملاحق(04-09) فإننا نحصل على المعدل الفعلي لإقراض الودائع، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-15): قياس مؤشر توظيف الأموال(%)

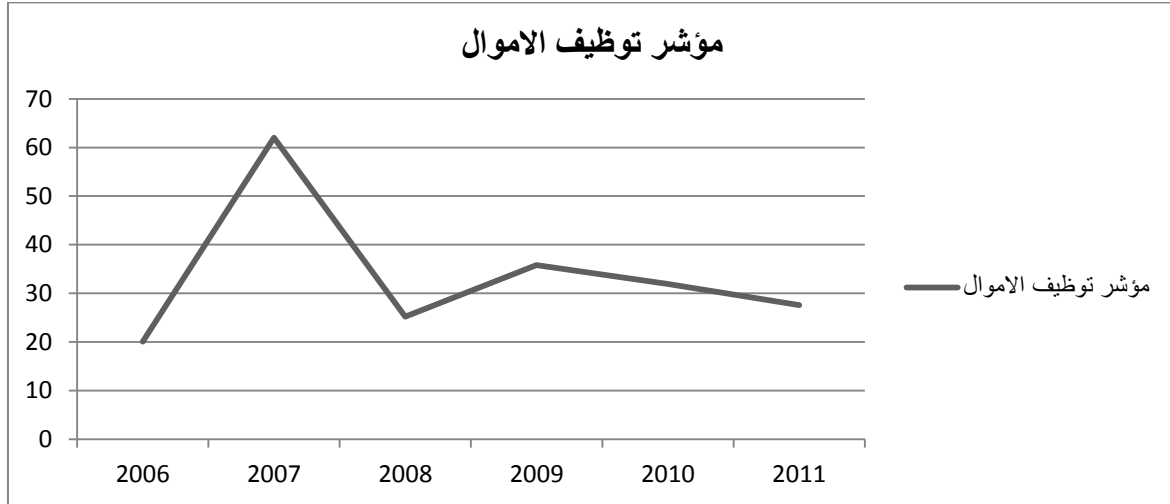
الوحدة 1000 دج

المتوسط العام	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة البند
	3273509.43	5521789.6	5935158.86	4405753.97	249978778	10169904.02	القروض
	11863606.24	17287899.44	16574556.71	17505178.14	402955270.9	50615260.45	الودائع
%33.76	%27.59	%31.94	%35.80	%25.17	%62.03	%20.09	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانيا كما يلي:

الشكل رقم(03-18): تطور مؤشر توظيف الأموال للبنك



المصدر:مناعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel 2007)

التحليل:

يتضح من الجدول رقم(03-15) والشكل رقم(03-18) أن نسبة التوظيف خلال المدة المبحوثة قد بلغ متوسطها العام (33.76%)، ومن الملاحظ انه على مستوى سنوات البحث تذبذبا كبيرا بين ارتفاع وانخفاض، وان أعلى نسبة قد سجلت كانت في سنة (2007) (2009) (2010) وبلغت على التوالي(62.03%) (35.80%) (31.94%) وتليها انخفاض خلال السنتين (2011)(2008) وقدرت ب (27.59%) (27.59%).

ويمكن القول انه يؤثر هذا التذبذب خلال سنوات البحث تفاوت في نشاط هذا البنك في منحه للقروض قياسا بحجم ودائعه التي يحصل عليها من زبائنه.

المطلب الرابع: قياس ربحية القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-

قمنا بالاعتماد على مؤشر العائد على حقوق الملكية لقياس ربحية القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد- والذي يعتبر من المؤشرات المهمة المعتمدة على الوضع المالي للبنك حيث يقيس كفاءة إدارة البنك في توليد الأرباح من أمواله المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والأرباح.

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شلغوم العيد-

ويمكن قياسه وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

ولحساب ذلك المعدل للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد- يقتضي الأمر استخدام ميزانية البنك لسنوات الدراسة انظر الملاحق رقم(04-09)وتظهر لنا النتيجة من خلال الجدول التالي:

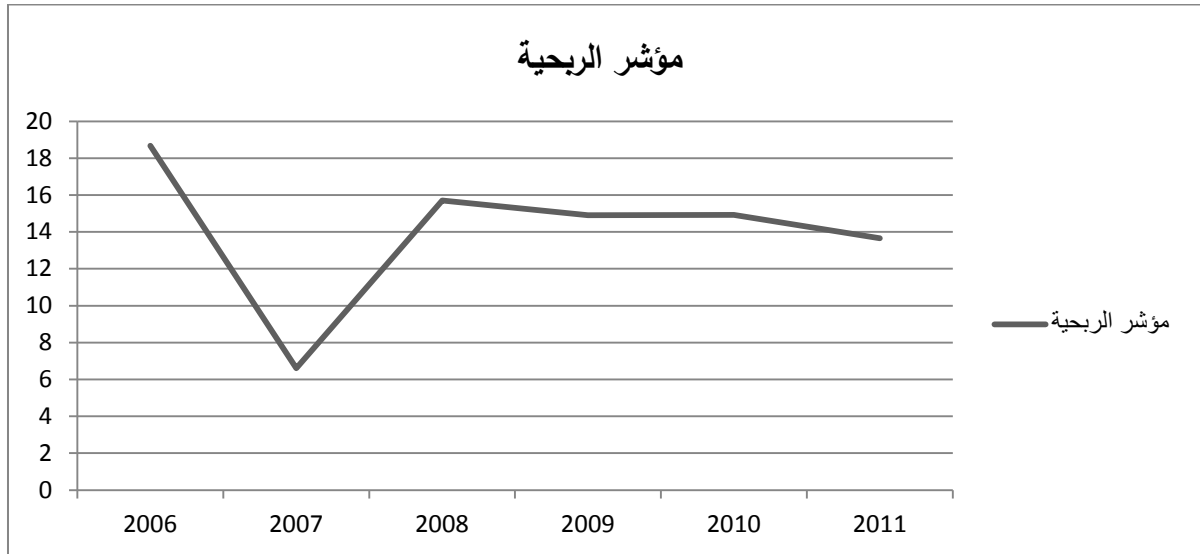
الجدول رقم(03-16):قياس مؤشر الربحية(%)

المتوسط العام	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة البند
	13255.75	12887.98	11281259.27	10121931.12	3589367.15	7902125.10	صافي الربح بعد الضريبة
	97078.2	86322.45	75695905.23	64424813.63	54313050.19	42320135.31	حقوق الملكية
%14.07	%13.65	%14.93	%14.90	%15.71	%6.60	%18.67	النسبة

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحاسبة الالكترونية

ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانيا كمايلي:

الشكل رقم(03-19): تطور مؤشر الربحية للبنك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Excel 2007)

التحليل:

من خلال الجدول رقم(03-16) والشكل رقم(03-19) نرى أن مؤشر العائد على حقوق الملكية اخذ قيم مختلفة خلال سنوات الدراسة، حيث تتراوح معدلاته بين(6.60%)كادني نسبة وذلك سنة(2007)و(18.67%) كأعلى عائد في سنة (2006) لتتراجع نسبته إلى(15.71%)،(14.93%) (14.90%)،(13.65%) للسنوات (2008)(2010) (2009) (2011) على التوالي، وقد بلغ المتوسط العام لمعدل العائد على حقوق الملكية(14.07%)، وهي تعكس مستوى أداء منخفض.

ومنه يمكن القول ان الزيادة التي تظهر لنا في حقوق الملكية يرجع إلى صافي الربح الذي نما خلالها في الوقت الذي نمت فيه حقوق الملكية، أما التراجع فيرجع إلى تراجع نمو صافي الربح في الوقت الذي تراجعت فيه حقوق الملكية.

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

سنعرض في هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على برنامج (spss20)

المطلب الأول: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

القائلة بان هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من سيولة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-
حيث أن:

H0: ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من سيولة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-

H1: هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من سيولة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-

الجدول رقم (03-17): الانحدار البسيط لاختبار دور (الحوكمة الالكترونية) على (مؤشر السيولة)

اسم المتغير	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية
مؤشر السيولة	0.339	0.721	*0.511

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss20)

التحليل:

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (03-17) إلى عدم وجود دور للمتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية) على المتغير التابع (مؤشر السيولة) استنادا إلى مستوى المعنوية ($\text{sig}=0.511$) اكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) انظر الملحق (10)، مما يقتضي رفض فرضية الثبات والتي تنص على انه هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من مؤشر السيولة للقرض الشعبي الجزائري، وقبول فرضية العدم والتي تنص على انه ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من مؤشر السيولة للقرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

القائلة بان هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من ملاءة رأس مال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد-

حيثأن:

H0: ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من ملاءة رأس مال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد-

H1: هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من ملاءة رأس مال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد-

الجدول رقم (18-03): الانحدار البسيط لاختبار دور (الحوكمة الالكترونية) على (مؤشر ملاءة رأس المال)

اسم المتغير	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية
مؤشر ملاءة رأس المال	-0.134	-0.270	0.801

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss20)

التحليل:

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (18-03) إلى عدم وجود دور للمتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية) على المتغير التابع (مؤشر ملاءة رأس المال) استنادا إلى مستوى المعنوية ($\text{sig}=0.801$) اكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) انظر الملحق (10)، مما يقتضي رفض فرضية الثبات والتي تنص على انه هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من مؤشر ملاءة رأس المال للقرض الشعبي الجزائري، وقبول فرضية العدم والتي تنص على انه ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من مؤشر ملاءة رأس المال للقرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

القائلة بان هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من توظيف أموال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد-

حيثأن:

H0: ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من توظيف أموال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد-

الفصل الثالث: دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شलगوم العيد-

H1: هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من توظيف أموال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد-

الجدول رقم (19-03): الانحدار البسيط لاختبار دور (الحوكمة الالكترونية) على (مؤشر توظيف الأموال)

اسم المتغير	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية
مؤشر توظيف الأموال	-0.182	-0.371	0.729

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss20)

التحليل:

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (19-03) إلى عدم وجود دور للمتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية) على المتغير التابع (مؤشر توظيف الأموال) استنادا إلى مستوى المعنوية ($\text{sig}=0.729$) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) انظر الملحق (10)، مما يقتضي رفض فرضية الثبات والتي تنص على انه هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من مؤشر توظيف الأموال للقرض الشعبي الجزائري، وقبول فرضية العدم والتي تنص على انه ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من مؤشر توظيف الأموال للقرض الشعبي الجزائري.

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

القائلة بان هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من ربحية القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد-
حيث أن:

H0: ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من ربحية القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد-

H1: هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من ربحية القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد-

الجدول رقم (20-03): الانحدار البسيط لاختبار دور (الحوكمة الالكترونية) على (مؤشر الربحية)

اسم المتغير	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية
مؤشر الربحية	0.194	0.396	0.712

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss20)

التحليل:

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (20-03) إلى عدم وجود دور للمتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية) على المتغير التابع (مؤشر الربحية) استنادا إلى مستوى المعنوية ($\text{sig}=0.712$) اكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) انظر الملحق (10)، مما يقتضي رفض فرضية الثبات والتي تنص على انه هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من مؤشر الربحية للقرض الشعبي الجزائري، وقبول فرضية العدم والتي تنص على انه ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من مؤشر الربحية للقرض الشعبي الجزائري.

المطلب الخامس: اختبار الفرضية الرئيسية

القائلة بان هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شلغوم العيد-
حيثان:

H0: ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة
شلغوم العيد-

H1: هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم
العيد-

الجدول رقم (21-03): الانحدار البسيط لاختبار دور (الحوكمة الالكترونية) على (الأداء المالي)

اسم المتغير	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية
الأداء المالي	-0.109	-0.220	0.837

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (spss20)

التحليل:

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (21-03) إلى عدم وجود دور للمتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية) على المتغير التابع (الأداء المالي) استنادا إلى مستوى المعنوية ($\text{sig}=0.837$) اكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) انظر الملحق (10)، مما يقتضي رفض فرضية الثبات والتي تنص على انه هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري، وقبول فرضية العدم والتي تنص على انه ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالحوكمة الالكترونية ودورها في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد- وكالات شलगوم العيد- هدفت هذه الدراسة لمعرفة ماهو دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد-، وتمت هذه الدراسة من خلال وضع وعرض مناقشتها و تحليلها باستخدام برنامج ونظام (spss20) من اجل الكشف على ما مدى صدق وثبات الاداة المستخدمة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى عرض وتحليل القوائم المالية المقدمة من طرف البنك محل الدراسة بواسطة المؤشرات المالية، وتم أيضا الإشارة إلى نوع المنهج المستخدم والأدوات المستخدمة لجمع بيانات الدراسة. وبعد القيام بعملية التحليل الإحصائي باستعمال برنامج (spss20) من اجل استخراج النتائج الخاصة بالبيانات العامة وتحليلها للبنك محل الدراسة. الا انه تم التوصل الى:

- 1- ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من سيولة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد- وهذا ما بينه الجدول اعلاه رقم (03-17)؛
- 2- ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من ملاءة راس مال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد- وهذا ما بينه الجدول اعلاه رقم (03-18)؛
- 3- ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من توظيف اموال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد- وهذا ما بينه الجدول اعلاه رقم (03-19)؛
- 4- ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من ربحية القرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد- وهذا ما بينه الجدول اعلاه رقم (03-20)؛
- 5- ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شलगوم العيد- وهذا ما بينه الجدول اعلاه رقم (03-21).

خاتمة عامة

خاتمة

إن مفهوم الحوكمة الالكترونية تطور عن مفهوم الحوكمة نتيجة لمسايرة التغيرات البيئية، خاصة التكنولوجيا منها فهو يمثل استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال بهدف إرساء ممارسات الحوكمة، ويرتكز فكرة زيادة المشاركة بين الإدارق وأصحاب المصالح في العمليات الخاصة لزيادة علانية المعلومات وتحقيق الشفافية.

ويتوقف نجاح تطبيقات الحوكمة الالكترونية على شروط محددة من أهمها وجود بنية تحتية تدعم ممارساتها، ولعل من ذلك مساهمة في الرفع من الأداء المالي.

ولقد حاولنا الإلمام في الجزء النظري بتقسيم إشكالية البحث إلى فصلين، حيث تناولنا في :

-**الفصل الأول** تحت عنوان الإطار المفاهيمي للحوكمة الالكترونية، إذ حاولنا معرفة مفهوم الحوكمة بشكل عام والحوكمة البنكية بشكل خاص واهم المبادئ التي تقوم عليها وكيف يمكن الانتقال من حوكمة تقليدية الحوكمة الكترونية، حيث توصلنا أنها نظام يراقب ويسير به البنوك من اجل الوصول إلى أحسن أداء، كما وجدنا ان المبادئ التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات تختلف عن المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة داخل البنوك.

-**الفصل الثاني** كان تحت عنوان الأداء المالي للبنوك ومؤشرات قياسه، والذي تطرقنا فيه للأداء المالي الذي يكمن في تعبئة الوسائل المالية المتاحة من اجل تحقيق التوازن المالي لتحقيق أهداف البنك، وكذا قياسه وتقييمه في البنوك ذلك بواسطة المؤشرات المالية الخاصة بها.

-**أما الفصل التطبيقي** والذي تحت عنوان دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-شलगوم العيد- حيث درسنا مدى الدور الذي تلعبه الحوكمة الالكترونية في الأداء المالي، إذ وجدنا انه ليس هناك دور وهذا يدل على أنها نتيجة سلبية، ومنه نستنتج أن ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للبنك محل الدراسة.

اولا: نتائج البحث

من خلال هذا البحث امكنتنا الدراسة من الوصول الى النتائج التالية:

- نتائج الجانب النظري

- 1- الحوكمة الالكترونية تعني النظام الذي على اساسه تكون العلاقات التي تحكم الاطراف الاساسية في البنك واضحة مما يؤدي الى تحسين الأداء والنجاح؛

- 2- تمنح الحوكمة الالكترونية في البنوك فرصة افضل لتعبئة الموارد ورؤوس الاموال، وتمكن من تخفيض تكلفة راس المال وفي نفس الوقت تسريع تكوينه وتحقيق النمو؛
- 3- ان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة الالكترونية في الجهاز البنكي، يجب ان تقوم على مبادئ اساسيين:

- ان يلعب البنك المركزي دورا محوريا في دفع البنوك الى تطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية؛
- ان يتم تطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية في مختلف البنوك كما اوصت به لجنة بازل.

- نتائج الجانب التطبيقي

- 1- كشفت نتائج الدراسة انه ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من سيولة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد- وتعزو الطالبة هذه النتيجة انه يتطلب على البنك العمل على تخفيض التكاليف للنماذج الالكترونية المستعملة وأيضا توفير جميع المستندات المالية والمحاسبة لمختلف المعاملات، وتطبيق قواعد الافصاح والشفافية، وتجنب العمليات التي تثير الشك، وذلك لتعزيز ثقة المتعاملين مع البنك، فبمجرد اشاعة عدم وجود سيولة لدى البنك قد يؤدي السدافع المودعين لسحب اموالهم مما يؤدي الى افلاسه.
- 2- كما كشفت نتائج الدراسة انه ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من ملء رأس المال القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد- وتعزو الطالبة النتيجة انه يتطلب وجود افصاح واضح لكافة القواعد والاسس والضوابط التي تقوم عليها النماذج الالكترونية، مما يدفع الى زيادة الوعي والادراك المحاسبي لما يقوم به البنك من أنشطة والمعاملات التجارية والضوابط البنكية والمحاسبية السليمة.
- 3- كما كشفت انه ليس نتائج الدراسة انه ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من توظيف اموال القرض الشعبي الجزائري -وكالة شلغوم العيد- وتعزو الطالبة النتيجة انه يتطلب على البنك العمل اكثر على ارساء مبادئ الحوكمة الالكترونية من اجل تنمية بعض الاساليب للحكم على مدى ملائمة استخدام او توظيف الاموال وايضا من اجل ديمومة نشاطه وتمكينه من الوصول الى اسواق متعددة وجمع المعلومات الضرورية حولها لإدخال امواله في توظيفات مناسبة.
- 4- وكشفت نتائج الدراسة انه ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من ربحية القرض الشعبي الجزائري -وكالة شلغوم العيد-، وتعزو الطالبة النتيجة انه ينبغي على البنك الاخذ بمجموعة من القيم ليتمكن من الحصول على ارباح عالية وتحقيق منفعة اصحاب المصالح وتطوير استراتيجيات سليمة تساعد على جذب الاستثمارات، وهذه القيم تتمثل في (النزاهة والعدالة، السرية والخصوصية، الحرفية والمهنية، الالتزام بالتوجيهات، متابعة الاجراءات، التطبيق السليم، شفافية العمليات الالكترونية،

الخدمة المتميزة للعملاء، العمليات التي تثير الشك، العلاقات الداخلية في البنك وتبادل المهام والمداولة مع الاطراف الاخرى)

5- كما بينت نتائج الدراسة عن انه ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد- وتغزو الطالبة النتيجة انه يتطلب ان يكون الافصاح شاملا بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للبنك وأدائه والتعرضات للمخاطر وأنشطة إدارة المخاطر، وعلى اعتبار ان الهدف الاساس من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للبنك.

ثانيا: التوصيات

من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذا البحث كالتالي:

- 1- على البنك محل الدراسة تهيئة بنية أساسية لبناء الحوكمة الالكترونية من خلال توفر نظم معلومات واتصالات فعالة لنقل البيانات والمعلومات وتدفقها بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية؛
- 2- على القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد- الاسراع في تطبيق معايير المحاسبية الدولية وذلك كأداة للإفصاح والشفافية؛
- 3- نوصي البنك محل الدراسة الاستفادة من تطبيق حوكمة الكترونية في وضع مقاييس للأداء المالي؛
- 4- تطوير الدور الاشرافي والرقابي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر الحديثة في ظل استخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة؛
- 5- يجب على المنظمات الدولية الممثلة في لجنة بازل زيادة الدور الرقابي على البنوك، وهذا من خلال إلزامها بتطبيق مبادئ الحوكمة الالكترونية.

ثالثا: افاق البحث

من خلال استعراضنا لموضوع البحث يبقى المجال واسعا لبحوث اخرى نذكر منها مايلي:

- 1- دراسة حول اثر تطبيق الحوكمة الالكترونية على ربحية البنوك؛
- 2- دراسة حول واقع الحوكمة الالكترونية في البنوك الاسلامية؛
- 3- دراسة حول دور البنك المركزي في تعزيز مبادئ الحوكمة الالكترونية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

1/الكتب

- 1- أسامة عبد الخالق الأنصاري : إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، كلية التجارة، جامعة القاهرة،
www.kotobarabia.com.
- 2- حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي : حكومة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار
يازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- 3- خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد : إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل
للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- 4- دليل حوكمة المصارف : دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، سلطة
النقد الفلسطينية، فلسطين، 2014.
- 5- راشيل بلا كمان : حوكمة الشركات، ترجمة وحدي وهيبه، مؤسسة تيرفد للتنمية، 2006.
- 6- السعيد فرحات جمعة : الأداء المالي للمنظمات الأعمال، دارالمريخ للنشر، الرياض، 2000.
- 7- صلاح الدين حسن السبسي : الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك
والمخاطر المصرفية الالكترونية)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010.
- 8- طارق عبد العال حماد : حوكمة الشركات (شركات القطاع عام وخاص ومصارف) المفاهيم، المبادئ
التجارب المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2007.
- 9- عبد الحميد الشواربي ومحمد الشواربي : إدارة مخاطر التعثر المصرفي، من وجهتي النظر المصرفية
والقانونية، منظومة إصلاح مصرفي في بنية النظرية والتطبيق من خلال رؤية فلسفة ومنهجية
وتنويرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010.
- 10- عبد الستار العلي وآخرون : المدخل إلى إدارة المعرفة، دار الميسرة للنشر
والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.
- 11- عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص : الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية،
مصر، 2001.
- 12- علاء فرحان طالب وإيمان شيهان المشهداني : الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي
للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- 13- علاء نعيم عبد القادر وآخرون : مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية ناشرون
وموزعون، عمان، الطبعة الأولى.

- 14- كاثرين كوتشا وآخرون: ترجمة سمير كريم، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين، الطبعة الثالثة، واشنطن مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.
- 15- الكسندر بشكوليوف واندرو وليون: من شركات مستدامة إلى اقتصاديات مستدامة (حوكمة الشركات كأداة تنموية)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، القاهرة، مارس 2002.
- 16- مجيد كرخي: تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج، عمان، 2008.
- 17- محمد احمد الخيزري: حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.
- 18- محمد قاسم حضاونة: أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011.
- 19- محمد محمود الخطيب: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، عمان، 2009.
- 20- محمد محمود الطعمانة: الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2004.
- 21- محمد مصطفى سليمان: دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 22- محمد مطر: التحليل المالي في الأساليب الإدارات و الاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006.
- 23- مدحت أبو النصر: الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012.
- 24- مدحت أبو النصر: أساسيات إدارة الجودة الشاملة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- 25- منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2010.
- 26- نجم عبود نجم: الإدارة والمعرفة الالكترونية (استراتيجية-الوظائف-المجالات)، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2009.
- 27- نصر حمود مزان فهد: اثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- 28- وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور وألغابي: أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

2/ أطروحات الدكتوراه

- 29- حيدر يونس كاظم الموسري : اثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية الأردن و السعودية، حالة تطبيقية للمدة (2008/1990)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.
- 30- عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة: أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التمويل، آلية الدراسات الإدارية و المالية العامة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، شباط 2008

3/ رسائل الماجستير

- 31- إبراهيم إسحاق سمان: دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين)، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- 32- أبو جيله رمضان عثمان الغريب: مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن تقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
- 33- أمارة محمد يحي عاصي: تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني التمويل و الاستثمار، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الأردن.
- 34- بادن عبد القادر: دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في المالية والمحاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2008/2007.
- 35- بن خروف جليلة : دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بومرداس، 2009.
- 36- سرين سميح أبو رحمة: السيولة المصرفية وأثرها على العائد و المخاطرة، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، مذكرة ماجستير كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- 37- عادل عشي : الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس و تقييم (دراسة حالة مؤسسة الكوايل بيسكرة 2000/2002)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.
- 38- عاشور عبد الكريم: دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

- 39- عاشوري صورية : دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
- 40- عمار أكرم عمر الطويل : مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 41- ماجد إسماعيل أبو حمام: اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فيسوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- 42- محمد نايف صمت العيباني: مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ديسمبر 2010.
- 43- مشعل جهاز المطيري : تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
- 4/ المجالات**
- 44- إبراهيم عبد موسى السعيري وزيد عائد مردان : القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، المجلد 25، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة.
- 45- أحلام بو عبدلي وحمزة عمي سعيد: دعم تفسير مخاطر السيولة في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 7، المجلد 7، جامعة غرداية، 2014.
- 46- بان توفيق نجم: الدور التكاملي لتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي، دراسة استطلاعية في عينة من المصارف والشركات العراقية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 2003.
- 47- بلال نوري سعيد الكروي : تقييم ربحية المصرف باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24، جامعة كربلاء، العراق.
- 48- بن علي بلعزوز: مداخلة مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي (نظام حماية الودائع والحوكمة)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.
- 49- جوزيف طريه: الصيرفة الالكترونية، تطبيق التكنولوجيا للصمود و النجاح في الاقتصاد الجديد، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 244، بيروت، 2001.

- 50- حسين عبد المطلب الأسرح: الحوكمة والامتثال في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 3، المجلد 21، مجلة دورية تصدرها الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية) ، عمان، الأردن.
- 51- حيدر حمزة: علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي، دراسة تحليلية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 68، الجامعة المستنصرية، 2008.
- 52- ددان عبد الغني : قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة الجزائر، 2006.
- 53- زهرة حسن العامري والسيد علي خلف الركابي: أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، الجامعة المستنصرية، 2007.
- 54- سيد عبد الرحمن عباس بله: دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليبه المحاسبية الابداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، الرياض المملكة العربية السعودية، 2012.
- 55- صبار عبد الرزاق: الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي (حالة دول شمال إفريقيا)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة الشلف، الجزائر.
- 56- عبد الصاحب نجم عبد: مدى إمكانية وضع أسس ومعايير لتقويم أداء أجهزة الرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد 1، المجلد 1، 2006.
- 57- عبد القادر بريث: قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد 1، 2006.
- 58- لطيف زيود وآخرون: تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 4.
- 59- ماهر موسى درغام و مروان محمد أبو فصة: اثر تطبيق نموذج الأداء المتوازن في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإنسانية)، العدد 17، المجلد 2، فلسطين.
- 60- محمد زيدان: أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، جامعة الشلف، 2009.
- 61- محمد قاسم عبد الله الشحادات وتوفيق حسن عبد الجليل: أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة العمال، العدد 1، المجلد 8، الأردن، 2012.

5/المدخلات والملتقيات

- 62- أبو بكر بوسالم وأسماء وناس: الحكومة الالكترونية وعلاقتها بجودة الخدمات الصحية، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر 2014.
- 63- أبو بكر ياسين: واقع الخدمة العمومية لقطاع التربية والتعليم في ظل الحكومة الالكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية) جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر 2014.
- 64- أمال عياري وأبو بكر خوالد: تطبيق مبادئ الحكومة في المؤسسات المصرفية (دراسة حالة الجزائر)، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012.
- 65- بكطاش فتيحة والعمرى أصيلة: نحو تفعيل تطبيق آليات الحكومة الالكترونية في تحقيق جودة خدمة الضمان الاجتماعي، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر، 2014.
- 66- بوزيدة حميد وأحمدية فاتح: الحكومة الالكترونية إطارها المفاهيمي والنظري، الملتقى العلمي للدول حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر 2014.
- 67- بوقرة رابح وغانم هاجر: الحكومة، المفهوم والأهمية، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012.
- 68- بوقرة رابح وغانم هاجر: الحكومة، المفهوم والأهمية، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012.
- 69- جلام كريمة: فعالية الحكومة الالكترونية في ترقية الخدمة العمومية مع الإشارة على حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية، في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر 2014.
- 70- شعبان فرج: العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصصات النقود والمالية، واقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014/2013.
- 71- شناق سميحة ودوحة سلمى: أثر الحكومة الالكترونية على ترشيد الخدمة العمومية بالجزائر (دراسة حالة القطاع البريد والمواصلات)، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر 2014.

- 72- شيببي عبد الرحيم و بن بوزيان جازيه: تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، يومي 24/25 أفريل، 2006.
- 73- شيبخي بلال ومنصور ناصر الرجي: الحوكمة الالكترونية كمنطلق لإصلاح وترشيد الخدمة العمومية (حالة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر)، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 29/30 أكتوبر 2014.
- 74- عبد العالي محمدي: دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06/07 ماي 2012.
- 75- قادة بن عبد الله عائشة وسبتي فايزة: تطبيقات الحوكمة الالكترونية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 29/30 أكتوبر 2014.
- 76- محمد زقرون وأبو حفص الرواني: حوكمة الشركات، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، ملتقى سبل تطبيق الحكم الراشد في المؤسسة الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، بسكيكدة، يومي 04/05 ديسمبر 2007.
- 77- محمد زقرون وأبو حفص الرواني: حوكمة الشركات، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، ملتقى سبل تطبيق الحكم الراشد في المؤسسة الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، بسكيكدة، يومي 04/05 ديسمبر 2007.
- 78- مراد محبوب وعبد الله الطيب باري: واقع الخدمة المصرفية بالجزائر في ظل الحوكمة الالكترونية، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 29/30 أكتوبر 2014.
- 79- مركز أبو ظبي للحوكمة: أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.
- 80- مركز المشروعات الدولية الخاصة: مبادئ منظومة التعاون الاقتصادي في مجال أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات، القاهرة، 2000.
- 81- مركز المشروعات الدولية الخاصة: مبادئ منظومة التعاون الاقتصادي في مجال حوكمة الشركات، القاهرة، 2004.
- 82- مركز المشروعات الدولية الخاصة: مبادئ منظومة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، القاهرة، 2004.

- 83- مشري فريد وآخرون: الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012.
- 84- مكاحلية محي الدين وبوقفل سهايم: أثر الحوكمة الالكترونية على ترشيد الخدمة العمومية، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية (حالة البلدان العربية)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 30/29 أكتوبر 2014.
- 85- موسى سهايم وخالدي فراح: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الإفصاح المالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012.
- 86- هوارى معراج وحديدي آدم: نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي وإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07/06/2012.

6/ المؤتمرات

- 87- اية زيان حورية: الصيرفة الالكترونية في الجزائر، المؤتمر العلمي حول نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، 6/5 يوليو 2007.
- 88- محمد ياسين غادر: محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، يومي 17/15 ديسمبر 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية.

- 89- Benoit pige: **gouvernance, controle et audit des organisations**, édition economica, Parise, 2008.
- 90- P.DruKer ,**l'avenir**, E ditions village mondial, paris,1999.
- 91- Sebastian molineus, **international and Mena wide trends and developmentsin bank and corporate The institute of banking-IFC :** corporate for banks in Saudi Arabia forum, 22/23 may 2007.

الحلأحق

الملحق رقم (01)

الاستمارة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي -ميلة -

السنة: ثانية ماستر

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية

التخصص: مالية وبنوك

و علوم التسيير

استمارة استبيان بعنوان:

دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للبنوك

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري - وكالة شلغوم العيد 332-

استمارة استبيان لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

- أبو بكر بوسالم

- هداية سخري

أخي الكريم /أختي الكريمة:

تحية احترام و بعد.....

نلتمس منكم التعاون معنا لتحقيق غايات هذا الجهد، و نتمنى من حضراتكم بتعبئة هذا الاستبيان بكل جدية لان نتائج هذه الدراسة ستكون مبنية على مدى صحة إجاباتكم نعلمكم بان كل المعلومات التي ستقدمونها لنا عبر هذا الاستبيان تمتاز بسرية تامة ولن تستعمل إلا لغرض البحث العلمي.

وأخيرا تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام.

أولاً: المعلومات الشخصية

الأسئلة التالية هي أسئلة شخصية و يتم تجميعها بغرض التحليل الإحصائي لهذا البحث العلمي فقط و ليست لغرض آخر، يرجى وضع العلامة (X) أمام الخانة التي ترون أنها مناسبة :

- 1-الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- ☐ من 30 سنة – اقل من 35 سنة ☐ من 35 سنة فأكثر
- 3-الدرجة العلمية :ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐ من 40 سنة فأكثر ☐ من 35 سنة – اقل من 40 سنة
- 4-المنصب الوظيفي : ☐ عضو مجلس الإدارة ☐ مدير تنفيذي(الإدارة العليا) ☐ أخرى،يرجى التحديد.....
- 5- مدة عملك بالبنك: ☐ اقل من 5 سنوات ☐ 5 سنوات – اقل من 10 سنوات ☐ 10 سنوات – اقل من 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر ☐

ثانيا: متغير الدراسة

- الحوكمة الالكترونية

العبارة	موافق بشدة	موافق	فق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يخضع البنك للرقابة الالكترونية .					
2- يتميز النظام الالكتروني للبنك الوضوح التام في انجاز المعاملات.					
3- تتوفر التقنيات الحديثة الوقت و الجهد.					
4- يؤدي استخدام النماذج الالكترونية داخل البنك إلى تخفيض التكاليف					
5- يسعى النظام الالكتروني للبنك تعزيز الكفاءة الإدارية للخدمات .					
6- يسمح الربط الالكتروني من توفير جميع المستندات المالية و اسببية لمختلف المعاملات المالية للعملاء.					
7- يوفر النظام الالكتروني سرعة في نشر المعلومات و توفيرها الكترونيا.					
8- يضمن النظام الالكتروني التواصل بين جميع الأطراف ذوي المصلحة للبنك.					
9- يساعد تطبيق قاعد الحوكمة الالكترونية على تعزيز ثقة المتعاملين في البنك					
10- تمكن الحوكمة الالكترونية البنك من الوصول إلى أسواق متعددة و جمع المعلومات الضرورية حولها.					

وفي الأخير شكرا على تعاونكم معنا

الملحق رقم (02) ثبات الاستمارة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,680	10

الملحق رقم (03) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للحكومة الالكترونية

Statistics

	Q01	Q02	Q03	Q04	Q05	Q06	Q07	Q08	Q09	Q10
Valid	15	15	15	15	15	15	15	15	15	15
Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean	3,8667	3,8000	4,1333	3,4000	3,7333	3,5333	3,8667	3,7333	3,5333	3,0000
Std. Deviation	,91548	,77460	,63994	,82808	,79881	,74322	,83381	,45774	,74322	,75594

Bilan

Au 31 Décembre 2003, le total du bilan s'établit à 389 milliards de DA contre 368 milliards de DA en 2002, soit une progression de 5,7%.

Actif :

LIBELLE	2006
Caisse, banque centrale, CCP	81 890 811 670,40
Effets publics et valeurs assimilées	39 702 809 260,17
Créances sur les institutions financières	87 924 931 691,49
Créances sur la clientèle	137 741 086 983,36
Obligations et autres titres à revenu fixe	115 072 596 045,87
Actions et autres titres à revenu variable	26 939 220,00
Participations et activités de portefeuille	4 785 000 387,94
Parts dans les entreprises liées	-
Crédit-d'ail et opérations assimilées	-
Location simple	-
Immobilisations incorporelles	69 306 235,59
Immobilisations corporelles	5 163 311 357,19
Autres actions	-
Capital souscrit non versé	-
Autre actifs	15 474 130 756,16
Comptes de régularisation	8 653 468,62
Résultat de l'exercice	-
Total de l'actif	187 859 577 076,79

Unité : Dinar

Passif :

LIBELLE	2006
Banque centrale, CCP	666 412 914,39
Dettes envers les institutions financières	44 080 482 225,27
Comptes créditeurs de la clientèle dont :	330 623 529 483,97
- Comptes épargne	78 800 158 789,87
- A vue	78 800 158 789,87
- Autres dettes	251 823 370 694,10
- A vue	205 420 181 265,21
- A terme	46 403 189 428,89

Dette représentées par un titre	32 285 429 465,82
Autres passifs	29 567 028 180,24
Comptes de régularisation	2 486 850 164,63
Provisions pour risques et charges	1 445 650 198,99
Provisions réglementées	-
Fonds pour risques bancaires généraux	4 190 899 890,00
Subventions d'investissement	-
Dettes subordonnées	193 159 221,82
Capital social	29 300 000 000,00
Primes liées au capital	-
Réserves	5 082 330 216,78
Ecart de réévaluation	35 680 007,76
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	7 902 125 106,97
Total passif	487 859 577 076,79

Unité : Dinar

Comptes de résultat

LIBELLE	2006
Produits d'exploitation bancaire	21 848 188 106,18
- Produits sur les opérations avec la clientèle	9 539 972 442,76
- Produits sur les obligations et autres titres à revenu fixe	6 263 480 178,43
- Produits sur les titres à revenu variable	136 808 528,69
- Produits sur opérations avec les institutions financières	1 562 827 619,35
- Produit sur titres à revenu variable	136 808 528,69
- Commissions et autres produits	4 086 986 733,055
Autres produits d'exploitation bancaire	4 762 899 704
Autre Produits	41 050 905 321,60
Produits divers	2 311,82
Reprises de provisions & récupération sur créances amorties	40 773 346 365,60
Produits exceptionnels	277 556 644,18
Charges d'exploitation bancaire	4 762 899 704,65
* Intérêts et charges assimilées	3 542 856 334,91
- Charges sur les opérations avec la	3 264 395 520,00

clientèle	
- Charges sur les opérations avec les institutions financières	237 364 446,09
-Autres intérêts et charges assimilées	41 096 368,82
COMMISSIONS	153 564 114,86
Autres charges d'exploitation bancaire	1 066 479 254,88
AUTRES CHARGES	50 234 068 616,16
Charges d'exploitation générale	4 945 912 553,62
- Services	1 318 464 821,20
- Frais de personnel	2 398 322 342,32
- Impôts et Taxes	434 601 212,86
- Charges diverses	794 524 177,24
Dotation aux provisions & pertes sur créances irrécupérables	41 269 817 622,39
Dotation aux amortissements & provisions sur immobilisations	725 432 570,66
Charge exceptionnelles	525 859 521,10
Impôt sur les bénéfices	2 767 046 348,39
BENEFICE DE L'EXERCICE	7 902 125 106,97

Unité : DA

Bilan

Actif :

LIBELLE	2007
Caisse, banque centrale, CCP	81 475 030 640,65
Effets publics et valeurs assimilées	40 839 750 352,80
Créances sur les institutions financières	92 140 993 939,22
- A vue	90 105 568 177,86
- A terme	1 944 425 761,36
Créances sur la clientèle	157 837 784 120,90
- Créances commerciales	5 877 895 156,90
- Autres concours à la clientèle	142 368 587 600,99
- Comptes ordinaires débiteurs	9 591 301 363,01
Obligations et autres titres à revenu fixe	117 644 963 696,63
Actions et autres titres à revenu variable	28 265 415,00
Participations et activités de portefeuille	4 993 491 091,63
Immobilisations incorporelles	61 831 440,61
Immobilisations corporelles	20 920 490 724,38
Autre actifs	18 452 862 264,93
Comptes de régularisation	20 277 077,44
Total de l'actif	534 415 740 763,81

Unité : Dinar

Passif :

LIBELLE	2007
Dettes envers les institutions financières	41 019 220 411,25
- A vue	32 091 815 349,95
- A terme	8 927 405 061,30
Comptes créditeurs de la clientèle dont :	362 369 907 321,56
- Comptes épargne	84 939 605 100,11
- A vue	84 939 605 100,11
- Autres dettes	277 430 302 221,45
- A vue	230 273 001 657,68
- A terme	47 157 300 563,77
Dettes représentées par un titre	36 483 441 608,61
- Bons de caisse	36 480 911 608,61

- Emprunts obligatoires	2 530 000,00
Autres passifs	29 610 871 118,11
Comptes de régularisation	3 060 738 871,21
Provisions pour risques et charges	1 911 535 462,74
Fonds pour risques bancaires généraux	5 453 816 550,00
Dettes subordonnées	193 159 221,82
Capital social	29 300 000 000,00
Réserves	5 477 436 472,13
Ecart de réévaluation	15 946 246 575,80
Résultat de l'exercice	3 589 367 150,58
Total passif	554 415 740 763,81

Unité : Dinar

Charges :

LIBELLE	2007
CHARGES	
D'EXPLOITATION	5 704 800 435,19
BANCAIRE	
Intérêts et charges assimilées	3 328 665 900,51
- Sur opérations avec les institutions financières	300 421 888,91
- Sur opérations avec la clientèle	3 028 244 011,60
COMMISSIONS	145 878 576,42
Autres charges d'exploitation bancaire	2 230 255 958,26
AUTRES CHARGES	53 946 054 813,23
Charges d'exploitation générales	5 353 560 896,51
- Services	1 478 441 122,63
- Frais de personnel	2 518 642 284,59
- Impôts et taxes	441 197 422,10
- Charges diverses	915 280 067,19
Dotation aux provisions & pertes sur créances irrécupérables	46 447 789 167,78
Dotation aux amortissements & provisions sur immobilisations	1 137 054 739,66
Charges exceptionnelles	4 427 395,51
Impôts sur les bénéfices	1 003 222 631,77
BENEFICE DE L'EXERCICE	3 589 367 150,58

Unité : Dinar

Produits

LIBELLE	2007
PRODUITS D'EXPLOITATION BANCAIRE	21 844 200 375,00
Intérêts et charges assimilées	17 056 538 355,65
- Sur opérations avec les institutions financières	873 732 572,78
- Sur les opérations avec la clientèle	8 983 381 105,33
- Sur les obligations et autres titres à revenu fixe	7 199 433 677,54
Produits sur les titres à revenu variable	62 521 367,77
COMMISSIONS	4 710 537 425,52
Autres produits d'exploitation bancaire	14 603 226,06
Autres produits	41 369 022 024,00
Reprises de provisions & récupération sur créances amorties	41 234 393 192,99
Produits exceptionnels	161 628 831,01

Unité : Millions de DA



**CRÉDIT
POPULAIRE
D'ALGÉRIE**

2008

**BILAN &
COMPTES DE
RÉSULTATS**

ACTIF

Au 31 12 2008

U = DA

Caisse, banque centrale, CCP.....	110 386 551 560,05
Effets publics et valeurs assimilées.....	11 770 967 427,20
Créances sur les institutions financières.....	223 154 094 665,46
- A vue.....	221 573 949 399,55
- A terme.....	1 580 145 265,91
Créances sur la clientèle.....	217 421 303 654,37
- Créances commerciales.....	5 308 009 530,80
- Autres concours à la clientèle.....	201 682 848 268,24
- Comptes ordinaires débiteurs.....	10 430 445 855,33
Obligations et autres titres à revenu fixe.....	110 469 006 138,29
Actions et autres titres à revenu variable.....	32 150 000,00
Participations et activités de portefeuille.....	5 693 091 475,10
Immobilisations incorporelles.....	98 743 772,13
Immobilisations corporelles.....	20 706 284 852,38
Autres actifs.....	24 789 526 589,88
Comptes de régularisations.....	22 643 695,60
TOTAL DE L'ACTIF.....	724 544 363 830,45

HORS BILAN

Au 31 12 2008

ENGAGEMENTS DONNES555 709 159 849,66

Engagements de financement
en faveur de la clientèle 183 017 295 112,15

Engagements de garantie d'ordre
des institutions financières186 515 184 707,32

Engagements de garantie d'ordre de la clientèle...186 176 680 030,19

PASSIF

Au 31 12 2008

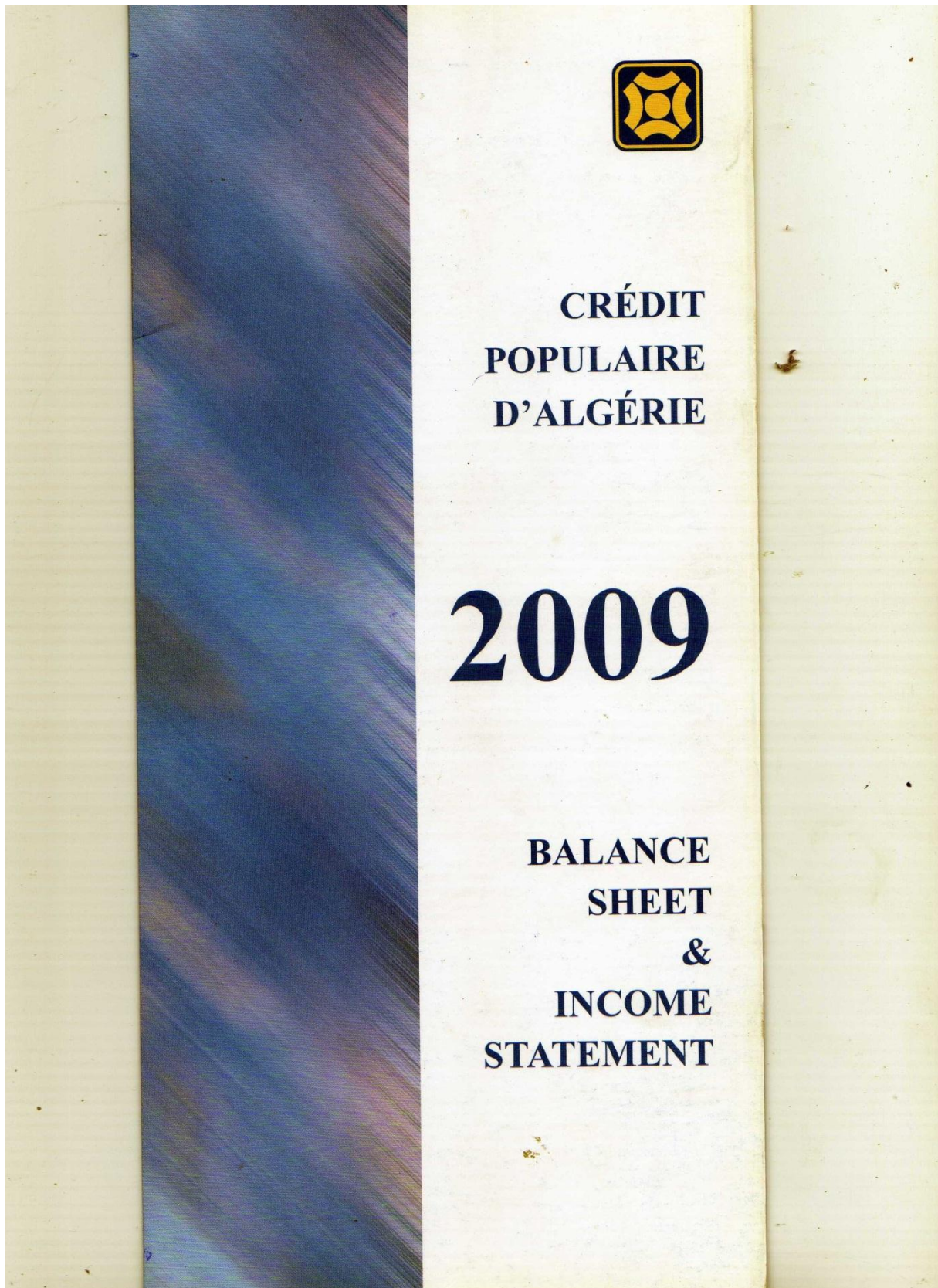
U = DA

Dettes envers les institutions financières.	91 353 778,888,36
- A vue.	79 451 391 943,96
- A terme.	11 902 386 944,40
Comptes créditeurs de la clientèle.	461 048 059,205,22
- Compte épargne.	94 154 683 518,24
- A vue.	94 154 683 518,24
- Autres dettes.	366 893 375 686,98
- A vue.	303 960 097 675,87
- A terme.	62 933 278 011,11
Dettes représentées par un titre.	37 593 196,762,72
- Bons de caisse.	37 590 666 762,72
- Emprunts obligataires.	2 530 000,00
Autres passifs.	58 092 165 959,03
Comptes de régularisation.	3 438 885 566,94
Provisions pour risques et charges.	1 239 651 293,23
Fonds pour risques bancaires généraux.	7 160 653 296,96
Dettes subordonnées.	193 159 221,82
Capital social.	29 300 000 000,00
Réserves.	9 066 803 622,71
Ecart de réévaluation.	15 936 078 893,09
Résultat de l'exercice.	10 121 931,129,37
TOTAL DU PASSIF.	724 544 363 830,45

ENGAGEMENTS REÇUS.....176 887 599 573,41

Engagements de garantie reçus des
institutions financières.....176 877 954 974,00

Autres engagements reçus.....9 644 599,41



ASSETS

As of 31 12 2009

U = DA

Cash, Bank of Algeria, Post office accounts	106 482 473 747,51
Treasury bonds & Assimilated securities	14 461 229 401,52
Due from financial Institutions	325 828 499 537,42
- At sight	324 490 087 162,17
- At term	1 338 412 375,25
Due from customers	267 687 387 901,73
- Commercial debts	6 775 781 164,30
- Other credits to customers	251 252 297 743,17
- Current debit account	9 659 308 994,26
Bonds & Other fixed interest securities	22 355 078 696,89
Shares & Other variable interest securities	32 349 980,00
Equity participation & Portfolio activity	5 707 481 130,51
Intangible assets	107 095 021,77
Fixed assets	20 153 188 412,81
Other Assets	16 126 509 448,86
Accrual accounts	24 880 449,72
TOTAL ASSETS	778 966 173 728,74

OFF-BALANCE SHEET

As of 31 12 2009

COMMITMENTS GIVEN	564 190 563 121,28
Acceptances in favour of customers	159 786 843 509,58
Contingent commitments in favour of financial institutions order.....	205 636 380 791,99
Contingent commitments in favour of customer' order	198 767 338 819,71

EXPENSES

As of 31 12 2009

U = DA

BANKING OPERATING EXPENSES	4 794 582 537,91
Interests & assimilated expenses	3 912 505 415,21
- on operations with financial institutions	196 161 521,82
- on operations with customers	3 716 343 893,39
COMMISSIONS	198 416 374,75
Other operating expenses	683 660 747,95
OTHER EXPENSES	60 379 442 544,39
General operating expenses	6 671 639 260,91
- Services	1 645 681 315,37
- Personnel expenses	3 101 618 100,84
- Taxes	556 615 787,80
Other charges	1 367 724 056,90
Allowances to provisions losses on irrecoverable debts	48 955 164 119,60
Allowances to depreciations & provisions on fixed assets	1 223 359 625,14
Extraordinary charges	28 794 873,74
Taxes on profits	3 500 484 665,00
NET PROFIT FOR THE YEAR	11 281 259 279,49

REVENUES

U = DA

BANKING OPERATIONS REVENUES	26 739 408 707,47
Interests & assimilated revenues	19 386 853 545,01
- on operation with financial institutions	1 806 757 518,02
- on operations with customers	14 633 979 417,65
- on bonds & other fixed interest securities	2 946 116 609,34
Revenues on fixed interest securities	75 230 305,25
Commissions	6 647 391 687,16
Other banking operation revenues	629 933 170,05
OTHER REVENUES	49 715 875 654,32
Recovered provisions & recoveries on written off debts	48 772 985 390,85
Extraordinary items	942 890 263,47

These figures were certified by the auditors and approved by the
ordinary meeting of shareholders.

LIABILITIES

As of 31 12 2009

U = DA

Due to financial institutions	68 978 075 342,81
- At sight	42 213 857 299,25
- At term	26 764 218 043,56
Credit accounts to customers	544 809 398 205,96
- Saving accounts	108 008 166 961,75
- At sight	108 008 166 961,75
- Other debts	436 801 231 244,21
- At sight	382 730 939 653,16
- At term	54 070 291 591,05
Debts represented by securities	42 286 552 008,56
- Short term notes	42 284 042 008,56
- Bond loans	2 510 000,00
Other liabilities	33 702 332 792,71
Accrual accounts	4 025 612 203,21
Accrual for risk & charges	1 663 071 894,36
Funds for general banking risks	7 805 226 039,18
Paid-in capital	29 300 000 000,00
Reserves	19 188 734 752,08
Revaluation differential	15 925 911 210,38
Net profits (+)	11 281 259 279,49
TOTAL LIABILITIES	778 966 173 728,74

COMMITMENTS RECEIVED 220 861 386 073,41

Contingent commitments received
from financial institutions 220 851 741 474,00

Other commitments received 9 644 599,41

Bilan

Actif :

LIBELLE	2010
Caisse, banque centrale, CCP	
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	175 606 31
Actifs financiers disponibles à la vente	22 804 51
Prêts et créances sur les institutions financières	6 376 04
Prêts et créances sur la clientèle	215 304 63
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	336 874 32
Impôts courants - Actif	22 493 46
Impôts différés - Actif	1 862 04
Autres actifs	963 170
Comptes de régularisation	7 979 68
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	11 531
Immobilisations incorporelles	6 265 53
Immobilisations corporelles	82 799
Ecart d'acquisition	18 117 02
Total Actif	317 711 12

Unité : Millions DA

Passif :

LIBELLE	2010
Banque Centrale	
Dettes envers les institutions financières	74 513 011
Dettes envers la clientèle	572 798 334
Dettes représentées par un titre	41 086 155
Impôts courants - Passif	2 352 094
Impôts différés - Passif	39 288
Comptes de régularisation	4 488 648
Provisions pour risques et charges	2 865 149
Subventions d'équipement - Autres subventions	
Capital	
Primes liées au capital	48 000 000
Réserves	9 513 742
Ecart d'évaluation	117 865
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	(2 289 870)
Résultat de l'exercice	12 887 985
Total Passif	317 711 12

Unité : Millions DA

**Bilan
2011**

Actif :

LIBELLE	31/12/2011
Caisse, Banque centrale, CCP, Trésor public	188 607 478
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	22 053 009
Actifs financiers disponibles à la vente	5 473 068
Prêts et créances sur les institutions financières	283 746 797
Prêts et créances sur la clientèle	436 004 146
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	17 701 144
Impôts courants - Actif	1 785 060
Impôts différés - Actif	1 182 853
Autres actifs	9 940 008
Comptes de régularisation	36 809
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	6 492 443
Immeubles de placement	-
Immobilisations incorporelles	17 29 742
Immobilisations corporelles	40 389
Ecart d'acquisition	-
Total de l'actif	990 360 624

Unité : Milliers de DA

Passif :

LIBELLE	31/12/2011
Banque Centrale	-
Dettes envers les institutions financières	119 370 815
Dettes envers la clientèle	689 375 969
Dettes représentées par un titre	37 761 384
Impôts courants - Passif	1 650 198
Impôts différés - Passif	54 953
Autre passif	32 303 010
Comptes de régularisation	3 990 554
Provisions pour risques et charges	2 547 512
Subventions d'équipement - Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	8 437 558
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Reserves	19 901 727
Ecart d'évaluation	164 860
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	-237 4405
Résultat de l'exercice	13 255 754
Total passif	996 300 072

Unité : Milliers de DA

الملحق رقم (10): معامل الانحدار البسيط

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	6,704	19,557		,343	,749
Governance	3,616	5,018	,339	,721	,511

a. Dependent Variable: liquidity Ratios

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	8,250	9,083		,908	,415
governance	-,628	2,330	-,134	-,270	,801

a. Dependent Variable: suffisance du capital

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	67,858	99,891		,679	,534
Governance	-9,511	25,629	-,182	-,371	,729

a. Dependent Variable: mouvement du capital

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	5,758	21,079		,273	,798
1 governance	2,142	5,408	,194	,396	,712

a. Dependent Variable: profit

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	22,143	19,398		1,141	,317
1 governance	-1,096	4,977	-,109	-,220	,837

a. Dependent Variable: performance financière

ملخص الدراسة

دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للبنوك

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-

اعداد الطالبة

هداية سخري

اشراف الاستاذ

ابو بكر بوسالم

سعت هذه الدراسة الى تحديد دور الحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري -وكالة شلغوم العيد- وقد تحدد الأداء المالي بمؤشرات الاربعة التي تمثلت في (مؤشر السيولة، مؤشر ملاءة راس المال، مؤشر توظيف الاموال، مؤشر الربحية) ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبانة لغرض جمع البيانات من افراد العينة، وتم استخدام الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتحليل كل من بيانات الاستبانة والقوائم المالية الخاصة بالبنك محل الدراسة اعتمادا على المؤشرات المالية والانحدار البسيط وغيرها، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من ابرزها:

1- انه ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-

2- انه ليس هناك دور للحوكمة الالكترونية في الرفع من (سيولة، ملاءة راس المال، توظيف الاموال، ربحية) القرض الشعبي الجزائري-وكالة شلغوم العيد-

وتوصي الدراسة بضرورة تهيئة البنية التحتية لبناء الحوكمة الالكترونية من خلال توفر نظم معلومات واتصالات فعالة لنقل البيانات والمعلومات وتدققها بين الاطراف الداخلية والخارجية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الالكترونية، الأداء المالي، مؤشر السيولة، مؤشر ملاءة راس المال، مؤشر توظيف الاموال، مؤشر الربحية.

Le résumer d'étude

Le rôle de la E-gouvernance levée de la performance financière des Banques

Crédit Populaire d'Algérie- agence Chalghoum Alaid-

Présenté par l'étudiante

Hidaya sekhri

Encadré par le professeur

Abou bakr Bousalem

Cette étude permet bien de définir le rôle de la E-gouvernance levée de la performance financière du crédit populaire d algérie- agence Chalghoum Alaid- ,la performance se définit en 4 indices (indice de liquidité, indice suffisance du capital, indice mouvement du capital, indice rentabilité), pour attendre tous les objectifs de cette étude il faut réunir tout les élément dont les statistiques scientifique et sosials , les analyses des ses éléments des indices sus cites résulte :

- 1- Aucun rôle da la E-gouvernance dans levée de la performance financière du crédit populaire d'Algérie- agence Chalghoum Alaid ;
- 2- Aucun rôle de la E-gouvernance dans la levée de la (liquidité, suffisance du capital, mouvement du capital, profit) ;

Voter étude nous permet de bien préparer la banque a de nouvelles technologie et renseignements adiquatrs enter parties intérieures et extérieures.

Mots clés : E-gouvernance , Indice de liquidité , Indice de la suffisance du capital, Indice mouvement du capital, Indice rentabilité, Performance financière